الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون. تيارت

الملحقة الجامعية السوقر

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
الشعبة: الحقوق
التخصص: بيئة وتنمية مستدامة
بعنــوان:

الإقتصاد الأخضر في إطار المنظومة التشريعية في الجزائر

من إعداد:
- مقني هند

تحت إشراف الأستاذ:
- بن بعلاش خاليدة

لجنة المناقشة:

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
قداري أمال	أستاذ محاضر (ب)	رئيس
بن بعلاش خاليدة	أستاذ محاضر (أ)	مشرف مقرر
بلخباز عبد الله	أستاذ مساعد (أ)	عضو مناقش
بن أحمد أحمد	أستاذ مساعد (أ)	عضو مدعوا

السنة الجامعية: 2020 – 2021

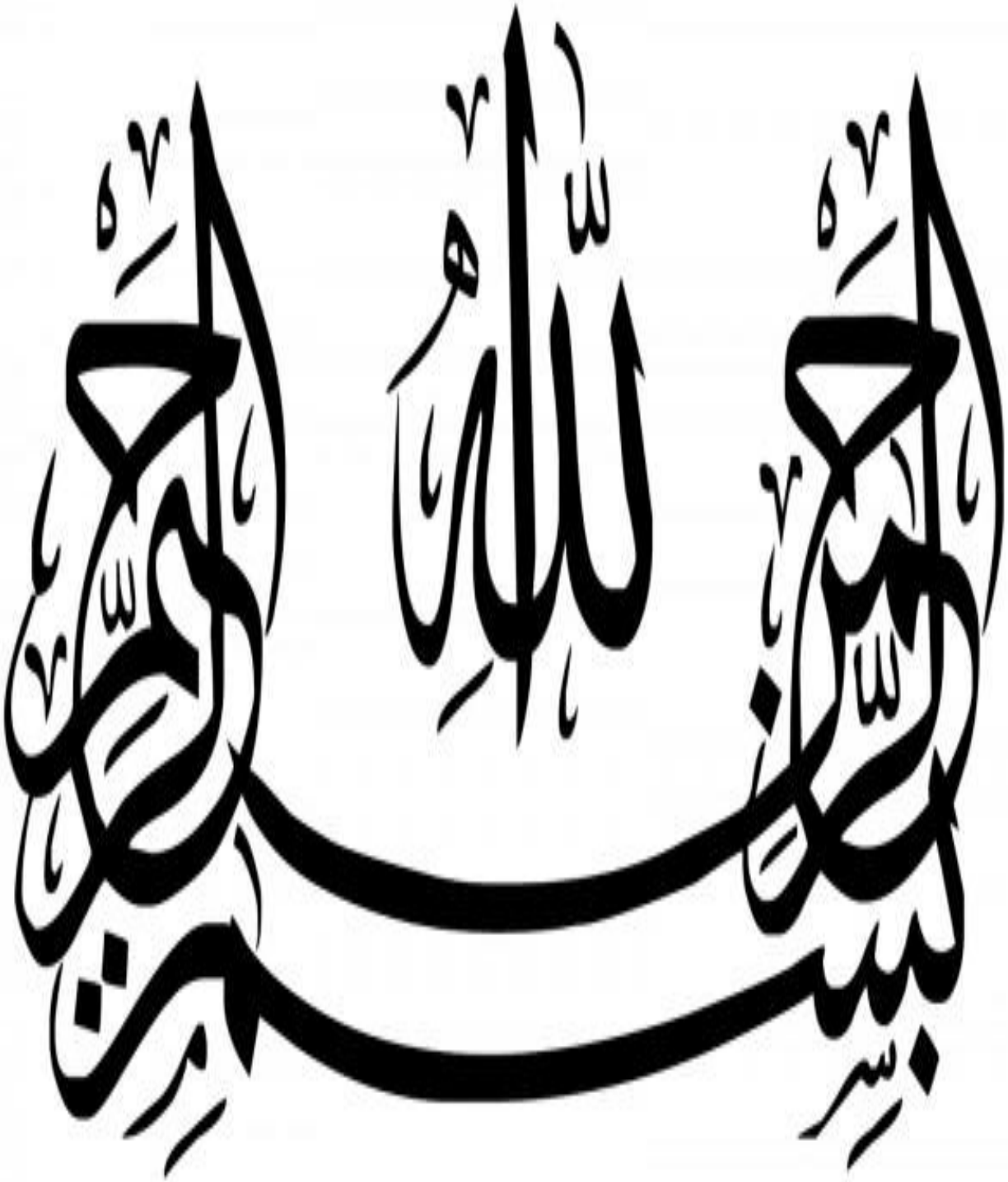
بسم الله الرحمن الرحيم

"عند إقتلاع شجرة، و تسمم آخر نهر، و نفوق آخر سمكة
سنكتشف أننا لا نستطيع أن نأكل المال"

شعار منظمة السلام الأخضر

الشكر

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أتقدم بخالص الشكر و الإمتنان للأستاذة الدكتورة بن بعلاش خاليدة التي لم تبخل علي بالنصح و الإرشاد و التوجيه و التشجيع ، أسأل المولى تعالى أن يجزيها خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للجنة المناقشة ، كل من الدكتور بلخباز عبد الله والدكتورة قداري أمال و الدكتور بن أحمد أحمد اللذين ساهموا في إثراء هذا البحث.

أتقدم لهم بكل الشكر و التقدير لأساتذتي الأفاضل و الإعتراف لهم بمساهمتهم في تنقيح و إثراء الموضوع.

الطالبة: مقني هند

الإهداء

إلى التي حملتني وهنا على وهن و لا زالت تمد روحي قبل جسدي بالألفة و المحبة والحنان.

إلى من أرشدني إلى طريق النجاح و أسدل جوارحي عظيم الثقة بالله و النزوع الدائم إلى العلم و المعرفة.

أمي و أبي أطال الله في عمرهما.

إلى إخوتي و أخواتي سفيان، حمزة، إسحاق، فاطيمة، روميساء، و آخر العنقود كنزة.

إلى من ساندني في مشواري الدراسي توأم روحي و حبيبتي جهيدة.

أهدي هذا العمل إلى أختي و رفيقتي صابين.

و إلى دفعة ماستر بيئة و تنمية مستدامة

قائمة أهم المختصرات

باللغة العربية:

ج.ر: الجريدة الرسمية.

ع: العدد.

م: المجلد.

ص: صفحة.

ط: طبعة.

باللغة الأجنبية:

P : page.

N : numéro

مقدمة

مقدمة

قد يبدو غريبا من الوهلة الأولى الحديث عن الإقتصاد الأخضر في الأوضاع الغير المستقرة التي يمر بها العالم إقتصاديا و إجتماعيا و حتى بيئيا، لكن التحول نحو الإقتصاد الأخضر يمكن أن يساعد العالم في التنقل نحو إتجاه جديد من خلال التنمية يضمن الإستدامة و الإستقرار في البيئة مع الإقتصاد، فقد إكتسب الإقتصاد الأخضر صيتا دوليا بالغا منذ فترة حديثة نسبيا، فهو يستند إلى عقود من التحليل و النقاش بشأن العلاقة بين البشر و الإقتصاد و البيئة ، بحيث يرتبط تكوينه الجوهري بمفهوم التنمية المستدامة و بعد الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة أدت إلى إضعاف الجهود التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة ، و نتيجة لهذه التطورات بدأ التراجع عن الإقتصاد البني الذي يراعي الجانب البيئي في نشاطه فظهر الإقتصاد الأخضر كمفهوم جديد يرتكز على كفاءة إستخدام الموارد، و تحسين رفاهية الإنسان والمساواة الإجتماعية و الحفاظ على البيئة وحقوق الأجيال القادمة.

فبدأت الكثير من الدول في إعادة النظر إلى المفاهيم الإقتصادية و التقليدية الخاصة بالثروة و الإزدهار، و في هذا السياق بدأت تظهر معالم الإعتراف بالإقتصاد الأخضر ، فهو من الموضوعات الهامة، حظي بإهتمام كبير من الأمم المتحدة ووكالاتها المتعددة خاصة بعد الأزمات الفارطة جراء تغير المناخ و إرتفاع درجة حرارة الأرض و التقلبات المناخية، و تداعياتها المتعددة على البطالة و الفقر إضافة إلى التراجع في الموارد الطبيعية هذه المشاكل أدت إلى إضعاف الجهود التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة.

يربط الإقتصاد الأخضر بين مقتضيات التنمية وضرورة حماية البيئة، من حيث المبدأ يتوافق مع التنمية المستدامة، فهما يهدفان لتحقيق الغاية ذاتها، فهو من بين الوسائل المستخدمة مؤخرا لتحقيق التنمية المستدامة، هذا ما أكد عليه مؤتمر ريو+ 20 على أن الإقتصاد الأخضر هو من بين الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة و تعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام.[1]

01_عبد الوهاب شنيخر، بوعلام عمار شبيرة، واقع الإقتصاد الأخضر في الجزائر، مجلة الجامعة المغاربية، الجامعة المغاربية، ليبيا، العدد 19 2016،ص 11.

و عليه فإن الإقتصاد الأخضر يهدف إلى خلق نوع من التساوي بين التنمية الإقتصادية والعدالة الإجتماعية و الإستدامة البيئية، و لتحقيق هذه الأهداف لابد من تخفيف الفقر و البطالة التي أصبحت هاجسا يطارد الشباب، و تحقيق الأمن الغذائي الذي أضحى أحد أكبر مشاكل الدول خاصة العربية منها، توزيع أكبر عدالة للدخل.[1]

هذا عن طريق تشجيع الحكومات على إستخدام الطاقة الخضراء و النمو الأخضر إضافة إلى الوظائف الخضراء و إستدامتها جميعا ، بالإضافة إلى الإستخدام الأمثل للموارد ذات الأصول الطبيعية، و ذلك من أجل تنويع الإقتصاد من جهة وحماية النظام البيئي من تدهور و إختلال خاصة ما يتعلق بالتنوع البيولوجي و تدهور المناخ الذي أضحى من أكبر المشاكل و المعيقات الدولية.[2]

لا يعتبر الإقتصاد الأخضر توجها بيئيا فقط، إنما مهمة تنموية يشترك فيها جل القطاعات حيث يلعب فيها العلم و التكنولوجيا دورا هاما عن طريق إستخدام التكنولوجيا الأكثر نقاء، فهو لا يحل محل التنمية المستدامة، بل أن هناك فهما آخر يحقق الإستدامة و يرتكز على إصلاح الإقتصاد.

لا شك أنه توجد علاقة تبادلية قوية بين الإقتصاد و البيئة، هذه العلاقة أساسية لعمل إستمرار كل منهما، فالنشاط الإقتصادي عبارة عن نظام ديناميكي مفتوح يمثل جزء من النظام البيئي الكلي حيث يعتمد و بدرجة أولى على الموارد الطبيعية ، هذا يعني إستغلال الموارد المتا حة و تمثل البيئة مصدر هذه الموارد كما تمثل المحيط الذي يتم فيه تصريف مخلفات العمليات الإقتصادية سواء إنتاجية كانت أم إستهلاكية.[3]

01-نجوى يوسف جمال الدين، سمير أكرم أحمد، محمد حنفي حسن، الإقتصاد الأخضر المفهوم و المتطلبات في التعليم، معهد الدراسات والبحوث التربوية، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، العدد 63، ج1، يوليو2014، ص 429.

02-أبوبكر شرقي، آسية شرقي، صبيحة قرين، ملتقى دولي: الإتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية وإعداد للدول النامية، الإقتصاد الأخضر و دوره في التنمية المستدامة وواقع تطبيقه في الجزائر، جامعة الوادي، 02-03 ديسمبر 2019، ص124.

03-حسام الدين نجاتي، الإقتصاد الأخضر و دوره في التنمية المستدامة، سلسلة قضايا التخطيط و التنمية،رقم251، معهد التخطيط القومي القاهرة، فبراير2014، ص 05.

فالإقتصاد الأخضر هو الإقتصاد الذي يتم فيه إستخدام الموارد بكفاءة و يؤدي إلى الإحتواء الإجتماعي كما سبق الذكر، و يتحقق ذلك من خلال مشاريع تدعم كفاءة إستخدام الموارد و الطاقة

وتمنع خسارة التنوع البيولوجي، و هذا لا يتحقق إلا من خلال إصلاح السياسات و التشريعات المنظمة لذلك.

و عليه فقد سارعت العديد من الدول إلى تبنيه من خلال جملة من المشاريع و الإنجازات التنموية و التي من شأنها أن تكون صديقة للبيئة، كإستخدام التكنولوجيا الأكثر نقاء، و إستخدام الطاقة الخضراء، و عليه وجب العمل على إيجاد مجمل الأطر والمتطلبات لنجاحها و تمويلها، حيث أن التمويل يمثل العنصر الأساسي لنجاح أي مشروع لذا وجب البحث عن مصادر لتمويل و دعم مثل هذه المشاريع للإنتقال إلى إقتصاديات خضراء.[1]

دون أن ننسى مساعي و جهود الدولة الجزائرية في تبني الإقتصاد الأخضر، حيث سعت جاهدة إلى الحفاظ على البيئة و الموارد الطبيعية المتاحة، و ذلك من خلال جملة من البرامج و المخططات التنموية والمشاريع ذات الإهتمام البيئي، في قطاعات متعددة خاصة قطاع الطاقة المتجددة و ذلك عن طريق محاولة إستبدال الإقتصاد البني بالطاقة الخضراء كالطاقة الشمسية كمشروع ديزرتيك الذي يهدف لتزويد الدول الأوروبية بالطاقة الشمسية إضافة إلى طاقة الرياح، فقد إعتمدت الجزائر أيضا في إستراتيجيتها لتبني الإقتصاد الأخضر على رسكلة النفايات و التي تعد طاقة بديلة عن طريق إعادة تدويرها، و قد إعتمدت الجزائر من خلال إستراتيجيتها في تبني المشاريع الخضراء على آليات تمويل من شأنها تمويل هذه المشاريع عن طريق صناديق مخصصة لهذا الغرض.

تكمن أهداف الدراسة في التعرف على مفهوم الإقتصاد الأخضر، و الوقوف على جهود الجزائر المبذولة في مجال الإقتصاد الأخضر، و التعرف على آليات تمويل المشاريع الخضراء ، إضافة إلى إرتباط موضوع الدراسة بالعلوم القانونية.

تتمثل أهمية الدراسة و البحث في موضوع الإقتصاد الأخضر بإعتباره من بين أهم الموضوعات الحديثة لما له من أهمية على المستوى العالمي والوطني خاصة مع التغيرات البيئية الطارئة، من تغير المناخ واختلال في النظم الإيكولوجية، حيث ترتبط أهمية البحث بمدى أهمية الإقتصاد الأخضر في الإقتصاد العالمي بإعتباره ركيزة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة.

كذلك تتضح أهمية الدراسة من خلال ارتباطها بواقع تطبيق الإقتصاد الأخضر في الجزائر بإعتباره يحقق العدالة الإجتماعية و الإقتصادية و البيئية و التي هي من أهم أهداف التنمية المستدامة.

المبرر الرئيسي للدراسة الذي دفعني إلى إختيار موضوع الإقتصاد الأخضر هو حداثة الموضوع الذي يعتبر أكثر الإهتمامات العالمية الحديثة ، من بين الأسباب كذلك، نقص الدراسات المتعلقة بالموضوع في مجال العلوم القانونية.

إن نوعية الدراسة فرضت علي الاعتماد على مناهج متنوعة، لجعلها تتماشى وفق محاور الدراسة المختلفة، حيث إعتمدت في الدراسة على كل من المنهج التاريخي حيث رجعنا تاريخ نشأة و تطور الإقتصاد الأخضر.

إضافة إلى تبني المنهج التحليلي بإعتباره منهج مناسب لهذه الدراسة، لتبيان و تحديد أهم نقاط قوة الإقتصاد الأخضر، و أهم السياسات الممكنة للتحول نحو الإقتصاد الأخضر، إضافة إلى إستراتيجية و آليات تمويله في الجزائر.

من بين الصعوبات التي واجهتني في إعداد البحث نقص في المراجع خاصة في مجال الدراسات قانونية.

و من خلال هذا نطرح الإشكال التالي:

ما مدى مساهمة التشريعات الجزائرية في تطبيق الإقتصاد الأخضر؟

إن هذا التساؤل الرئيسي تتفرع عنه جملة من التساؤلات تتطلب منا الإجابة عليها قصد التمكن من التعرف على الإقتصاد الأخضر و تحول الجزائر نحو إقتصاد أكثر إستدامة، ما هي أهم القطاعات التي ينتمي إليها الإقتصاد الأخضر؟ و هل توجد علاقة بين الإقتصاد الأخضر و التنمية المستدامة؟ ما هي طبيعة العلاقة بينهما؟

01-عبد الهادي مختار، الإقتصاد الأخضر و رهان التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، جامعة تيارت، جوان2017، ص567.

و بناءا على ما تقدم، و لإستيفاء جميع عناصر الموضوع، تطرقت إلى تقسيم الدراسة إلى فصليين متتاليين: (الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول الإقتصاد الأخضر)، (الفصل الثاني: إستراتيجية الجزائر في التحول نحو الإقتصاد الأخضر).

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للإقتصاد الأخضر

ظهر الإقتصاد الأخضر إستجابة لعدة أزمات بهدف تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية وذلك عن طريق تبني مشاريع إقتصادية بيئية، بإستخدام تكنولوجيا أكثر نقاء، حيث تدعو إلى خضرنة القطاعات مايؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة تسعى للحد من الفقر و تحسين المستوى المعيشي إضافة إلى التقليل من إستخدام الطاقة و إستهلاك الموارد الطبيعية.

يعد الإقتصاد الأخضر نموذج جديد من نماذج التنمية الإقتصادية و الإجتماعية سريعة النمو يتأسس على معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الإنسان و العالم الطبيعي و إنعكاسات النشاط الإنساني على البيئة من تغير المناخ، حيث يحتوي على خضرنة القطاعات خاصة قطاع الطاقة، و الذي يشمل إستبدال الطاقة الأحفورية بالطاقة الخضراء، و هو من أهم أهداف الإقتصاد الأخضر بإعتباره نشاط إقتصادي صديق للبيئة و أهم مسارات التنمية.

من خلال ما سبق سوف أسلط الضوء ضمن هذا الفصل على مفهوم الإقتصاد الأخضر من جانبه التاريخي و تطوره وأسباب اللجوء إليه إضافة إلى خصائصه و أبعاده ضمن مبحثين متتاليين:

المبحث الأول: ماهية الإقتصاد الأخضر.

المبحث الثاني: آليات تمويل الإقتصاد الأخضر ومعايير قياسه.

المبحث الأول: ماهية الإقتصاد الأخضر

أهم ما يتميز به العالم في الوقت الحاضر الإ هتمام بالإقتصاد الأخضر، كونه إقتصاد صديق للبيئة و أحد أهم مسارات التنمية المستدامة ، حيث أنه يسهل تحقيق كل من البعد الإقتصادي والإجتماعي و البيئي، إضافة إلى تعزيز الترابط بين الإقتصاد و البيئة و التنمية المستدامة.

وعليه إرتأيت إلى تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين أساسيين:

المطلب الأول: مفهوم الإقتصاد الأخضر.

المطلب الثاني: الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر.

المطلب الأول: مفهوم الإقتصاد الأخضر

ظهر الإقتصاد الأخضر كبديل للإقتصاد البني المبني على المواد الملوثة و الإقتصاد الأسود أو ما عرف بالإقتصاد الأحفوري، و الذي سيؤدي في المدى البعيد إلى إستنزاف الطبيعة، و تدمير البيئة بحيث يساهم الإقتصاد الأخضر في الحد من مخاطر البيئية و مكافحة التلوث عن طريق الحد من الآثار العكسية للتغير المناخي، و الإحتباس الحراري و التلوث البيئي و إستنزاف الموارد الطبيعية وتوفير المناصب الخضراء و العمارة الخضراء و تشجيع الزراعة و المحافظة على الغابات و إدارة النفايات مما يساهم في إعادة التوازن البيئي.

و عليه قد قسمت المطلب إلى عدة فروع.

الفرع الأول: تعريف الإقتصاد الأخضر

أدى ظهور الأزمات العالمية الممتدة خلال العقود الأربعة الماضية إلى إجراء تحليل للنماذج الإقتصادية الحالية و لمدى قدرتها على زيادة الرفاه الإقتصادي و العدالة الإجتماعية، إضافة إلى جهود الحكومات وإعادة نظرها في النماذج و المفاهيم الإقتصادية التقليدية الخاصة بالثروة و الإزدهار.

حيث أن النشاط الإقتصادي يستهلك كمية من الكتلة الإحيائية تفوق قدرة الأرض على إنتاجها بصورة مستدامة، مما يخل بالنظام الإيكولوجي الذي يمثل العنصر الرئيسي من مقومات حياة الفقراء، ما يؤدي إلى زيادة نسبة الفقر والتفاوتا ت الإقتصادية ما يؤدي إلى التلوث البيئي، وتغير المناخ، و تدهور في الموارد الطبيعية ما يؤدي إلى ندرتها و هذا ما يهدد القدرة الإنتاجية للأرض في توليد الثروة و ضمان الرفاه البشري.[1]

و إستجابة لهذه الأزمات ظهر ما يعرف بالإقتصاد الأخضر لنقل و تحويل الاستثمارات العامة كانت أو الخاصة إلى القطاعات خضراء أكثر إستدامة مع التقليل من إستخدام الطاقة و إستهلاك الموارد و إنتاجها.

و قد عرفه الدكتور حسام الدين نجاتي : على أنه "الإقتصاد الذي يوجد به نسبة صغيرة من الكربون و يتم فيه إستخدام الموارد بكفاءة كما يستوعب جميع الفئات الإجتماعية، كما أن النمو في الدخل والتوظيف يأتي عن طريق الإستثمارات العامة و الخاصة التي تقلل إنبعاث الكربون و التلوث حيث يضع خسارة التنوع البيولوجي وفق ما يسمى بالإصلاحات السياسية التشريعية المنظمة لذلك.[2]

أما البنك الدولي فيعرف الإقتصاد الأخضر على أنه النمو الأخضر الذي يتسم بالفاعلية في إستخدامه للموارد الطبيعية بحيث يحد من الأثر لتلوث الهواء و الآثار بحيث يراعي المخاطر الطبيعية و دور الإدارة البيئية و رؤوس الأموال الطبيعية في منع الكوارث المادية و لا بد أن يكون النمو

01-عبد القادر الفقي، الإقتصاد الأخضر، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، سلسلة البيئة البحرية، يوم البيئة الإقليمي، 24 أبريل 2014، ص8.

02-حسام الدين نجاتي، المرجع السابق، ص16.

شاملا.[1]

كما يعتبر إنتشار مفهوم الإقتصاد الأخضر عن منظور جديد لعلاقة الترابط بين البعد الإقتصادي و البعد البيئي للتنمية المستدامة، و كذلك البعد الإجتماعي إذ يهدف إلى الحد من الفقر و تحقيق الرفاه كما يفسح المجال لحشد التنمية المستدامة بإعتماد إطار مفهوم جديد لا يحل محلا لتنمية المستدامة، بل يكرس التكامل بين أبعادها الثلاثة الإقتصادية الإجتماعية والبيئية.

و قد عرفه مجلس إدارة الأمم المتحدة للبيئة على أنه: "نظام أنشطة إقتصادية تتعلق بإنتاج و توزيع و إستهلاك البضائع و الخدمات و يقضي في الأمد البعيد إلى تحسين رفاه البشر، و لا يعرض في الوقت نفسه الأجيال المقبلة إلى مخاطر بيئية أو حالات ندرة إيكولوجية كبيرة.[2]

و يتضح مما سبق من التعاريف التي تطرقت إليها، على أنه يمكن تعريف الإقتصاد الأخضر على أنه: "هو ذلك الإقتصاد الذي يعزز الرابطة بين الإقتصاد و البيئة في إطار التنمية المستدامة وفق إصلاحات سياسية تشريعية منظمة لهذا الغرض حفاظا على البيئة و الحد من تدهور مواردها، نحو الحد من آثار الفقر و توفير العمل اللائق و تحسين الرفاه البشري تحت طائلة إستخدام الطاقة البديلة"

و عليه يتضح أن أسس الإقتصاد الأخضر تنطلق من تشجيع الإستثمار و دعم الإقتصاد من خلال القطاعات البيئية، و تأمين مسار لتحقيق التنمية المستدامة و ضمان مبادئ ريو التي صادقت عليها البلدان سنة 1992 أما البلدان العربية ركزت على أن إعتماد مفهوم الإقتصاد الأخضر يجب أن يكون عبر عملية تحول تدريجي وفق الخصائص الإقتصادية و الإجتماعية لكل بلد و تزامن مع وضع السياسات الملازمة لتكريس مثل هذا المفهموم.

01-أفراح بنت عباس المطيري، واقع تضمين مفاهيم الإقتصاد الأخضر في مقرر الدراسات الإجتماعية، مجلة البحث العلمي في التربية، جامعة القاهرة، مصر، ع 20، ج1، ص 518.

02-الأمم المتحدة، مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الإقتصاد الأخضر، ورقة معلومات أساسية للمشاورات الوزارية، المنتدى البيئي الوزاري العالمي، القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة، البيئة في النظام المتعدد الأطراف ، بالي-إندونيسي ا، 24-26 شباط/فبراير 2010،ص3.

https//wedocs.unep.org.com/bits trend/handle, last visite 11-04-2021, hour 22 :23.

الفرع الثاني: نشأة الإقتصاد الأخضر

في الفترة من عام 1982، أنشأت الجمعية العامة اللجنة العالمية المعنية بالبيئة و التنمية (المشار إليها بالاسم الشائع "لجنة بروتلاند") لكي تتولى دراسة العلاقة بين البيئة و التنمية ثم بعد خمسة أعوام، نشرت لجنة بروتلاند تقريرها المعلم البارز المعنون "مستقبلنا المشترك" و الذي عرف التنمية المستدامة بأنها المقدرة على جعل التنمية المستدامة بوصفها التنمية التي تفي إحتياجات الحاضر دون تعريض قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بإحتياجاتها هي الأخيرة".[1]

و في نفس السنة صدر بحثان جامعيان قدما لأول مرة عرضا لمفهوم الإقتصاد الأخضر الأول هو المخطط التفصيلي للإقتصاد الأخضر (Bleu prient for a green economy) ،والذي سلط الضوء على الترابط بين الإقتصاد والبيئة، بإعتباره وسيلة للمضي قدما في فهم التنمية المستدامة وتحقيقها.[2]

فقد ركز هذا المخطط، أو التقرير على السياسات العامة، وترجمة الرؤى الأكاديمية للقضايا الناشئة في الإقتصاد البيئي بطريقة مبسطة و أعطى توصيات عملية، كما ركز أيضا على دمج البيئة في القرارت الإقتصادية التي يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار عند التخطيط لسياسات الإقتصادية.[3]

تقدير التكاليف البيئية بشكل دقيق من أجل إيضاح قيمة الخدمات البيئية، الغير مجانية ما يفرض ضرورة التفكير بعقلانية حول المكاسب والخسائر المعنية، والهدف من هذا مقابضة المكاسب المالية في مقابل الخسائر في رأس المال الطبيعي.

01-اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية بغربي آسيا (الإسكوا)، إستعراض الإنتاجية و أنشطة التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا، الإقتصاد الأخضر في سباقات التنمية المستدامة و القضاء على الفقر، ع 1، ص 7.

https://unesecwa.org//ar/taxon//team/11107. last visite 10-04-2021, hour 21 :30.

02-برنامج الأمم المتحدة، نحو إقتصاد أخضر، مسارات إلى التنمية المستدامة و القضاء على الفقر مرجع لواضعي السياسات، 2011، ص5-6.

https//unep.org/green economy. Last visite 12 -04-2021, hour 01 :05.

03-حسام الدين نجاتي، المرجع السابق، ص 15.

و في سنة 1991 ظهرت دراسة أخرى عرفت بعنوان الإقتصاد لاخضر The green economy حيث تطرق إلى العلاقة بين الإقتصاد الأخضر والبيئة، في إطار أوسع نطاق مع تأكيد على أهمية العلاقة بين الإنسان و البيئة الطبيعة.[1]

و بالرغم من التطرق للإقتصاد الأخضر لكن لم ينل الإنتباه العالمي إلا بعد مرور سنوات طويلة حتى سنة 2008 قام برنامج الأمم المتحدة بإطلاق مبادرة الإقتصاد الأخضر في إطار مناقشة سياسات التغلب على الأزمة المالية العالمية.

التي أثرت على مسيرة تحقيق الأهداف الإنمائية وتحقيق التنمية المستدامة مما وجه نظر الدول لأهمية إعادة النظر في النماذج والمفاهيم الإقتصادية و التقليدية خاصة مع ظهور مخاطر الناتجة عن تغير المناخ وتدهور النظام الإيكولوجي غير المستدام إضافة إلى إنقراض بعض الكائنات الحية والتصحر و تدهور الأراضي.[2]

و في إطار هذا أطلقت مبادرة تحليل سياسات الإستثمار في القطاعات الخضراء، فجاء الإتفاق العالمي للإقتصاد الأخضر سنة 2009 كجزء من المبادرة.و في السياق ذاته أخذ يظهر مجددا مفهوم الإقتصاد الأخضر و قد إكتسب شهرة دولية إضافية عندما قررت الجمعية العامة بمقتضى قرارها 236/64 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 2009 أن تنظم سنة 2012 مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي من شأنه أن يركز على الموضوع المحوري الخاص بالإقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة و القضاء على الفقر.[3]

01-محمد عبد القادر الفقي، المرجع السابق، ص .6

02-حسام الدين نجاتي، المرجع السابق، ص 16-17

03- -بلهادف رحمة، يوسفي رشيد، الإستثمار في الطاقات المتجددة خيار إستراتيجي للإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر في إطار الإستغلال المستدام للنفط العربي، ملتقى دولي حول الإستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر، 27/26 فيفري 2018.، ص248.

الفرع الثالث: دوافع الإقتصاد الأخضر

وفقا لما سبق التطرق، له فإن نشأة الإقتصاد الأخضر في البداية مسارا مقترحا للتغلب على عدة أزمات أهمها:

أولا: الأزمة العالمية سنة 2008

تعتبر أسوء أزمة مالية منذ الكساد الكبير و من أهم أسبابها:

أزمة البنوك العقارية: من خلال توسع البنوك في الإقراض العقاري، دون التأكد من توفرضمانات كافية، و الإعتماد على رواج السوق العقارية، إضافة إلى إرتفاع الإقتراض و المديونية.[1]

إنخفاض معدل التضخم و الطلب.

عدم الإستقرار و التذبذب السريع في الأسواق العالمية.

نقص الغذاء و إنعدام الرقابة على المؤسسات والأدوات المالية بإعتبارأن هذه المؤسسات تستند على دعائم مالية قوية و كافية، خاصة بنوك الإستثمار و البنوك التجارية، و المركزية.

العولمة و الثقة:

من خلال التقدم في التكنولوجيا، ووسائل النقل و المواصلات و فتح الحدود و إزالة إندماج هذه الإقتصاديات، ما سبب وقوع أزمات إقتصادية، ما أدى إلى صدمة نفسية في فقدان الثقة في مختلف الأسواق، ما ساعد في تعميق الأزمة.[2]

إنخفاض معدلات النمو الحقيقي في الإقتصاد الدولي.

إنتشار و إرتفاع نسبة البطالة .

زيادة الديون على الحكومات و ضغوطات على صناديق السيادة.

01-صندوق النقد العربي، الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على الإقتصادات العربية، ديسمبر، 2008، ص 5.
https://www.amf.org.ae/site/defaut/fils/researche and studies/article and speeches/ar/2013, Last visite 25-04-2021, 23 :05.

02-صندوق النقد العربي، المرجع نفسه، ص 8-9.

ثانيا:أزمة الغذاء العالمية 2008

إزدادت خلا السنتين 2008 و 2009 من أهم أسبابها:

1.زيادة أسعار السلع الغذائية الأساسية.

2.التوسع الكبير في قطاع الوقود الحيوي.

3.إرتفاع نسب البطالة.

4.إرتفاع عدد المعرضين لخطر الجوع و سوء التغذية في العالم إلى مليار شخص.

و في تقرير صندوق النقد الدولي "آفاق الإقتصاد الأخضر العالمي لعام 2008" فإن إستخدام المحاصيل الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي مسؤول بنسبة 50 بالمئة تقريبا عن إرتفاع في أسعار المواد الغذائية بين سنتي 2006 – 2007.

حيث ساهمت حالات المضاربة في السلع إلى ظهورأزمة الغذاء، و إنفجار الفقاعة العقارية بالإضافة لتوجه صناديق الإستثمار إلى أسواق السلع للتعويض عن خسائر السوق العقارية، ما أدى إلى إرتفاع أسعار المنتجات الغذائية و تكاليف النقل إثر إرتفاع أسعار النفط.[1]

و لكمثال على هذه الأزمة ما حصل في المغرب إثر قيام إحتجاجات بسبب إرتفاع أسعار الخبز وانتهت الإحتجاجات بإحتجاز المشاغبين و اعتقالهم.

أيضا ما حصل في الجزائر بسبب زيادة في أجور الموظفين 15 بالمئة ردا على تضاعف أسعار الزيت والسكر و الطحين، حيث عجزت الدولة الجزائرية عن إستخدام إيراداتها المتأنية من النفط والغاز للتخفيف من حدة الأزمة كون أن معظم إيراداتها مخصصة لتسديد الدين الخارجي.[2]

و من أسباب هذه الأزمة عدم التوازن بين الزيادات السكانية و مستوى إنتاج الحاجات الغذائية والتوزيع الغير العادل للغذاء محليا.

01-إبراهيم يوسف، أزمة الغذاء في الدول العربية: حلول قصيرة الأمد لتحد مزمن، برنامج الشرق الأوسط، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي حزيران، 2008، ص02.

02- المرجع نفسه، ص 04.

ثالثا: أزمة المناخ 2008 أو ما يعرف بالأسباب البيئية

إن القضايا البيئية تطورت لتصل لأبعاد إقتصادية وإجتماعية، فتكاليف خسائر الموارد الطبيعية التي تسببها الأنشطة الصناعية، أصبحت محل إعتبار الإهتمام الدولي و العالمي.

حيث أصبحت مشكلة عالمية تهدد حياة الإنسان و الكائنات الحية، ما أضحت تتطلب تظافر الجهود لمواجهة ما يعرف بالتغيرات المناخية، و التي زاد معدل حدوثها في الأعوام السابقة ، حيث توجهت العديد من البلدان لإتخاذ إجراءات للتصدي لتلك الأزمات.

و قد قام برنامج الأمم المتحدة لبيئة بدور مفيد للإهتمام بالإقتصاد الأخضر من خلال إطلاق مصطلح "الصفقات الخضراء العالمية الجديدة " من خلال وضع طرق لإنعاش الإقتصاد في إطار التنمية المستدامة، مراعات البيئة و المحافظة عليها.[1]

و قد أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDPعلى الدول المتقدمة بتحمل عبئ المسؤولية التاريخية الناشئة عن مشكلة تغير المناخ حيث لها القدرة المالية و التقنية للبدء في عمليات مبتكرة لخفض الإنبعاثات لدرجة كبيرة مع فرض سعر على الكربون من خلال الضريبة أو أنظمة الحد الأعلى و التبادل.[2]

كما أوصت بإتخاذ الإجراءات لإصلاح سياسات محلية للحد من الإعانات الضارة كالوقود الأحفوري.

الفرع الرابع: الإقتصاد الأخضر و بعض المفاهيم المرتبطة به:

إتسع مفهوم الإقتصاد الأخضر ليشمل مجمل القطاعات من ماء وطاقة و هواء، فإنبثقت عنه عدة مصطلحات من شأنها أن تكون ذات علاقة بالإقتصاد الأخضر.

01-حسام الدين نجاتي، المرجع السابق، ص 25.

02-الأمم المتحدة، تقرير التنمية محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007-2008، ص4.

أولا: النمو الأخضر عرفه البنك الدولي بأنه :

النمو الذي يتسم بالفاعلية في إستخدامه للموارد الطبيعية، و بالنظافة حيث يحد من أثر تلوث الهواء والآثار البيئية بحيث يراعي المخاطر الطبيعية و دور الإدارة البيئية و رؤوس الأموال الطبيعية في منع الكوارث المادية، و لابد من أن يكون هذا النمو شاملا"[1]

ثانيا: الإستثمار الأخضر

هو ذلك التوجه الحديث لصنع القرار و الشركات الإستثمارية الذين يتوسمون في عالم جديد أخضر لمواجهة التحديات البيئية و إستخدام تقنيات مبتكرة، لإنتاج منتجات صديقة للبيئة، و المساهمة في النمو العالمي و تكوين رأس المال الطبيعي و إستثماره في المجلات البيئية و الإجتماعية.[2]

و يعرف أيضا: تلك إستثمارات الإنتاج أو الخدماتية المرتبطة بالبيئة و التي تهدف إلى توفير منتجات نظيفة (المنتجات الخضراء)، كما تشمل المشاريع الوقائية لتجنب حدوث تلوث بالبيئة أوتدهور أو نضوب مواردها سواء تعلق ذلك بالبيئة داخل المنزل أو بالبيئة المهنية أو بالبيئة الخارجية إجمالا.

ثالثا: المستهلك الأخضر:

عرف القانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش من خلال المادة الثالثة منه على أن المستهلك هو " كل شخص طبيعي أو معنوي يقتضي بمقابل أو مجانا، سلعة أو خدمة موجهة للإستعمال النهائي من أجل تلبية حاجته الشخصية أو تلبية حاجة شخص آخر أو حيوان متكفل به"[3]

01-سعيد بريكة، مريم بوثلجة، الإقتصاد الأخضر المستديم لتحقيق التنمية في الجزائر، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، جامعة المسيلة، العدد 03، 2017، 55ص.

02-علي خنافر، القضايا البيئية العالمية الراهنة و إنعكاساتها على القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري و تحوله إلى الإقتصاد الأخضر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017-2018، ص .94

03-قانون رقم 09-03، المؤرخ في 29 صفر عام 1430 الموافق 25فبراير سنة2009، يتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش، ع15، الصادر بتاريخ 29 صفر عام 1430، الموافق ل 25 فبراير سنة 2009. المعدل و المتمم بالقانون 18-09، المؤرخ في 10جوان 2018، ج.ر، ع35، المؤرخة في 13 جوان 2018.

أما بالنسبة للمستهلك الأخضر فهو " ذلك الشخص الذي يحمل قلقا تجاه البيئة و يقوم بشراء المنتجات التي تكون صديقة للبيئة و في الغالب هي منتجات طبيعية، ولا تحدث تلوثا في البيئة"

رابعا: الوظائف الخضراء

هي تلك التي تقدم المنتجات، والخدمات التي تستخدم مصادر الطاقة المتجددة، و الحد من التلوث و الحفاظ على الطاقة و الموارد الطبيعية و إعادة النفايات.

خامسا: الأبنية الخضراء أو العمارة المستدامة:

هي ذلك التوسع في البناء بمواد صديقة للبيئة، إضافة إلى خضرنة الصناعات القائمة.[1]

و يمكن تعريفها أيضا على أنها " تقنيات التصميم التي تراعي المعايير البيئية في مجال الهندسة المعمارية أي تصميم المباني بأسلوب يحترم المعايير البيئية عن طريق التقليل من إستهلاك الطاقة وترشيد إستغلال الموارد الطبيعية.

سادسا: السندات الخضراء

هو ذلك السند أو صك إستدانة يتم إصداره لحصول المستثمر على أموال تكون هذه الأموال مخصصة لتمويل مشاريع صديقة للبيئة.

سابعا: السياحة الخضراء

هي تلك السياحة التي تحترم البيئة و خصوصيات المجتمع و كرامته فهي لا تمتع السائح فقط و إنما تعرفه بالطبيعة و ما تحتويه من جمال و خيرات.

فهي نشاط يجمع بين الأصالة في الموروث الحضاري الطبيعي و الحداثة في الأخلاق و القيم حيث تجمع بين القديم و الحديث مما يخلق نمطا رائعا من التجانس و التوافق و الاتساق.[2]

01-أبوبكر سالم، آسية شرقي، صبيحة قرين، المرجع السابق، ص.122

02-سبرينة مانع، الإعلان الأخضر: إتجاه إستراتيجي معاصر لتطوير السياحة البيئية، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية الإدارية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، ع 9، جوان 2018، ص 55.

ثامنا: الأسواق المالية الخضراء

هي السوق التي يتم فيه التعامل بالأوراق المالية بيعا و شراء بحيث تشكل إحدى القنوات التي ينساب فيها المال من الأفراد و المؤسسات و القطاعات المنوعة في المجتمع مما يساعد على تنمية الإدخار و تشجيع الإستثمار من أجل مصلحة الإقتصاد.[1]

تاسعا: التسويق أخضر

هو تلك النشاطات موجهة لإشباع الحاجات و الرغبات من خلال عملية المبادلة.

هو نشاط تسويقي الذي يسعى إلى تحقيق أهداف المنظمة من دون الإساءة إلى البيئة الطبيعية والمجتمع حاليا أو مستقبلا.[2]

عاشرا: المدارس الخضراء

هي أماكن خاصة و هي أماكن للتعليم يلتقي فيها الطلاب للتعلم حول المدنيات و تنمية المهارات الأساسية لكي يكونوا أعضاء منتجين في المجتمع، و هي مدارس تستخدم أيضا كفصول لتعليم الكبار، و من أهم فوائدها التعليم من أجل التنمية المستدامة، و التعلم من أجل الإقتصاد الأخضر أيضا من أجل المواطنة.[3]

الفرع الخامس: خصائص الإقتصاد الأخضر

أولا: خصائص الإقتصاد الأخضر

يتميز الإقتصاد الأخضر بمجموعة من المميزات و الخصائص أهمها:

الإقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة و لا يعد بديلا لها.

01-سامية مقعاش، نادية العقون، الأسواق المالية الخضراء كآلية لتمويل الإستثمارات البيئية و التحول نحو نموذج الإقتصاد الأخضر، مجلة دراسات و أبحاث إقتصادية في الطاقات المتجددة، الجزائر، ع 8، جوان 2018، ص43.

02-ناصر بوشارب، التسويق الأخضر كمدخل لحماية المستهلك و تحقيق أهداف المؤسسة في ظل المناقشة الإقتصادية، مجلة العلوم الإدارية و المالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد01، المجلد02، جوان 2016، ص 197.

03-نجوى يوسف جمال الدين، المرجع السابق، ص36-37.

الإقتصاد الأخضر ييسر تحقيق التكامل بين الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة، وهي الأبعاد البيئية والاجتماعية و الإقتصادية و التقنية أو الإدارية.1

ضرورة تطويع الإقتصاد الأخضر مع الأولويات و الظروف الوطنية.

يرتكز الإقتصاد الأخضر على كفاءة الموارد و على أنماط الإستهلاك و الإنتاج المستدام، إضافة إلى إعتراف الإقتصاد الأخضر بالسيادة الوطنية على الموارد الوطنية.2

عدم إستخدام الإقتصاد الأخضر كوسيلة لفرض قيود تجارية أو شروط على معونات أو على تحقيق الدين وينبغي أن يعالج الإقتصاد الأخضر التشوهات التجارية و منها مثلا الإعانات الضارة بالبيئة.

خفض البصمة البيئية من 1,5 إلى 1,2 و التي هي قريبة من الإستدامة و التي تساوي 1 بدلا من أن ترفع المستوى إلى 2 في الإقتصاد التقليدي، إضافة إلى جودة التربة و العائدات العالمية من المحاصيل الرئيسية ، ستعرف زيادة تقدر ب نحو 10 بالمئة عن الإقتصاد التقليدي أو كما يعرف بالإقتصاد البني.[3]

ثانيا: أبعاد الإقتصاد الأخضر

الإقتصاد الأخضر ليس حكرا على البعد الإقتصادي فحسب بل يتعدى إلى أبعاد أعم و أشمل أهمها البعد البيئي و الإجتماعي و الإقتصادي.[4]

1. البعد البيئي:

ـــو يشمل المساهمة في الحفاظ على البيئة و حسن إدارة مواردها و يتطلب هذا تغييرا في القيم

01-محمد صديق تفادي، الإقتصاد الأخضر كأحد آليات التنمية المستدامة لجذب الإستثمار الأجنبي(دراسة ميدانية بالتطبيق على البيئة المصرية)، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، ع 17،يناير 2017، ص .649

02-نجوى يوسف جمال الدين، محاضرة ألقيت في ندوة بعنوان "التعلم من أجل الإقتصاد الأخضر و التحولات العالمية في الإقتصاد الأخضر"، كلية الدراسات العليا للتربية، العلوم التربوية، جامعة القاهرة،ج1، ع 04، أكتوبر 2017، ص 11.

03-عيسى معزوزي، جهاد بن عثمان، الإقتصاد الأخضر و التنمية المستدامة، مجلة الحدث للدراسات المالية و الإقتصادية، جامعة شريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر، ع 1، ديسمبر2018، ص .143

04-أفراح بنت عباس المطيري، المرجع السابق، ص 518.

و العادات و الممارسات الحاكمة للأفراد و لا شك أن للتعليم دورا هاما في ذلك، من خلال دفع الأفراد للمساهمة في حماية البيئة و الحفاظ عليها، و المساهمة في المساعدة على تغيير العديد من الأنماط الإجتماعية و الإقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة.

2.البعد الإجتماعي:

و المتمثل في الإهتمام بالبشر، و توفير المتطلبات اللازمة للفرد، أي الإهتمام ببناء القدرات الفردية من خلال الإهتمام بالتعليم و الصحة و الحد من الفقر و إعادة توزيع الدخل و توسيع نطاق المشاركة الشعبية و الحرية والاهتمام بقضايا المرأة و يتضمن ذلك تنمية علاقة الأفراد بالمؤسسات، و الإهتمام بنظم التعليم و التدريب، كونها أدوات أساسية للتنمية البشرية.

3.البعد الإقتصادي:

حيث يسعى إلى مساعدة البلدان على تحسين جودة النمو الإقتصادي، و تحسين الإنتاجية التي عن طريقها تستثمر مواردها، و البعد الإقتصادي يسعى لإحداث التوازن بين تحقيق النمو الإقتصادي وبما لا يؤثر على الموارد الطبيعية.

حيث يهدف الإقتصاد الأخضر إلى إعتماد سياسة إقتصادية فاعلة للحفاظ على البيئة و الحد من تدهورها نتيجة للتغيرات المناخية و الحياة العامة ما ينتج عنها كوارث طبيعية.[1]

الفرع السادس: أهداف و أهمية الإقتصاد الأخضر

إن للإقتصاد الأخضر أهمية كبيرة وواضحة في الحفاظ على البيئة، فإنه يعمل على تحقيق التنمية المستدامة التي تؤدي إلى إرساء المساواة، و العدالة الإجتماعية مع الإهتمام في الوقت ذاته بالرخاء الإقتصادي.

يهدف الإقتصاد الأخضر إلى الربط بين متطلبات تحقيق التنمية المستدامة و شتى أنواعها و ذلك من خلال:

01-أفراح بنت عباس المطيري، المرجع السابق، ص 519.

أولا: إدراك أهمية رأس المال الطبيعي و يستثمر فيه

يتضمن التنوع البيولوجي، الذي يمثل النسيج المحمي للكوكب على كافة المستويات، الجينيات وكل أنواع و النظم الإيكولوجية، حيث يسهم في رفاهية البشر على كل المستويات، و يوفر اقتصاديات من الموارد من موارد ثمينة تتوفر لها خدمات تنظيمية و بيئة عمل آمنة.

وهذا ما يسمى بخدمات النظام الإيكولوجي و تمثل قيمة هذه الخدمات إيكولوجية جزء أساسي من رأس المال الطبيعي على مستوى النظام الإيكولوجي فهي مهمة للغاية و ضمان إستقرار دورة المياه و فوائدها للزراعة و المنازل و دورها في التغلب على المناخ، كلها عناصر هامة للإقتصاد الأخضر.[1]

يعني يكون من خلال الموارد الطبيعية، الزراعة، مصايد الأسماك، الغابات و مع مرور الوقت ينتج عنها تحسين نوعية و جودة التربة، زيادة العائدات من المحاصيل الرئيسية، و تعمل الكفاءة الزائدة في قطاعات الزراعة و الصناعة و البلديات من الطلب على الماء مما يقلل الضغط على المياه الجوفية والسطحية على المدى القصير و الطويل على حد سواء.[2]

وعليه فإن الإقتصاد الأخضر يستثمر في رأس المال الطبيعي لضمان تقدم إقتصاد مستدام.

ثانيا: يساهم في التخفيف من حدة الفقر

يكون من خلال ترشيد الموارد الطبيعية و الأنظمة الإيكولوجية لتدفع منافع رأس المال الطبيعي وإيصالها مباشرة للفقراء، إضافة إلى زيادة وظائف جديدة خاصة في القطاع الزراعي و النباتات والطاقة و النقل.[3]

01-برنامج أمم المتحدة للبيئة، نحو إقتصاد أخضر، المرجع السابق، ص 05-06-07.

02-عايد راضي خنفر، الإقتصاد البيئي "الإقتصاد الأخضر"، الشركة الوطنية للخدمات البترولية، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، جامعة أسيوط، مركز الدراسات و البحوث البيئية، ع39، يناير،2014، ص57.

03-عايد راضي خنفر، المرجع السابق، ص 47.

هذا يعني أن الإقتصاد الأخضر يسعى لتوفير فرص للتنمية الإقتصادية للتخلص من الفقر دون التعرض للموارد الطبيعية من إستنزاف و هدر للموارد من خلال تبني أساليب الزراعة المستدامة إضافة إلى تقليل من إزالة الغابات و إستخدام المياه العذبة دون أن ننسى الطاقة المتجددة و الدور الفعال الذي تلعبه.

إضافة إلى السياحة الخضراء و الدعم الذي تمده للإقتصاد المحلي للتقليل من الفقر و خلق وظائف لهم و هذا ما يعرف بالمساواة و العدالة الإجتماعية.

ثالثا: الإقتصاد الأخضر يخلق فرص العمل و يدعم المساواة الإجتماعية

تشير العديد من الأبحاث إلى أن الإقتصاد الأخضر يستطيع أن يوفر فرص توظيف (التقرير المشترك لكل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة/منظمة العمل الدولية لأرباب الأعمال بخصوص الوظائف الخضراء والإتحاد الأزرق- الأخضر لإتحاد العمال و المنظمات البيئية بالولايات المتحدة).[1]

إن التحول إلى الإقتصاد الأخضر يعني أيضا تحولا في التوظيف، الذي سيخلق عددا مماثلا على الأقل من الوظائف التي يخلقها نهج العمل المعتاد، حيث تشهد الدول التي تتحرك نحو الإقتصاد الأخضر بالفعل خلق ملحوظ لفرص العمل.

و قد تنشأ أيضا وظائف و فرص عمل في قطاعات جديدة مثل: الطاقة المتجددة، و إعادة التدوير و الخدمات الخضراء، السياحة الخضراء، بمعنى تحويل القطاعات الحالية ذات إنبعاثات كربونية كثيفة إلى أقل إنبعاث مثل: مصايد الأسماك، الغابات، والنقل.

تخضير الزراعة في الدول النامية و التركيز على صغار الملاك، يمكن أن يقلل من الفقر مع الإستثمار في رأس المال الطبيعي الذي يعتمد عليه الفقراء.

إن زيادة الإستثمار في الأصول الطبيعية التي يستخدمها الفقراء لكسب معيشتهم تجعل التحرك نحو الإقتصاد الأخضر، يحسن المعيشة في الكثير من المناطق منخفضة الدخل، يمكن أيضا للتنمية السياحية إذا حسن تصميمها أن تدعم الإقتصاد المحلي و تقلل من الفقر.[2]

01-سامية مقعاش ، المرجع السابق، ص .39

02-عبد الهادي مختار، المرجع السابق، ص 571.

رابعا: الإقتصاد الأخضر يستبدل الطاقة الأحفورية بالطاقة المستدامة وتقنيات منخفضة الكربون

إن زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة من مخاطر إرتفاع أسعار الوقود الأحفوري المرتفعة و الغير مستقرة، حيث يعتبر قطاع الطاقة المسؤول عن إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري على المستوى العالمي.

فالإستثمار في الطاقة المتجددة قد يحسن من أمن الطاقة بشكل ملحوظ، ويؤدي إلى أمن إقتصادي و مالي، كما ساهم في الحد من إنبعاثات الكربونية الناتجة عن إستخدام الطاقة الأحفورية التي تساهم نحو الإقتصاد الأخضر.[1]

المطلب الثاني: الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر

مع تزايد المخاطر البيئية لم تعد المفاهيم الإقتصادية التقليدية التي أهملت البعد البيئي في التنمية الإقتصادية ملائمة للتحليل الإقتصادي.

فظهر التفكير بالإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر جراء فشل النظام الإقتصادي العالمي الحالي بإعتبار أن الإقتصاد الأخضر محرك جديد للنمو، لكن لقي هذا الأخير مؤيدين و معارضين له بالإضافة إلى السياسات المنتهجة لتطبيق الإقتصاد الأخضر.

فقد أصبح الإقتصاد الأخضر مطلب حتمي لدى أغلب الدول بسبب التدهور البيئي.

يعتبر هذا النوع من الإقتصاد نموذج من نماذج المعالجة للمشاكل البيئية، و تحسين العلاقة بين الإنسان و النظام البيئي.

و عليه تطرقت إلى تقسيم المبحث إلى عدة فروع متتالية.

01-عبد الهادي مختار، المرجع السابق، ص 572.

الفرع الأول: أهم الجهات المعنية بالإقتصاد الأخضر

أولا: الفئة الأولى

1. قطاع الزراعة:

تعتبر جزء لا يتجزأ من مفهوم التنمية المستدامة فالزراعة المستدامة هي التي يجب أن تصون وتحافظ على الموارد الطبيعية و فينفس الوقت تزيد من النمو الإقتصادي مع ترشيد و إستهلاك الموارد المستقلة وصولا إلى مردود مستدام و الوصول إلى أداءات إقتصادية بيئية و إجتماعية في قطاع الفلاحة.

يجب تبني طرق الإنتاج الإيكولوجية التي تحمي البيئة، وتدعم التوازن الطبيعي للمنظومة البيئية كما تحافظ على النسيج الريفي من خلال منع إستعمال المواد الكيميائية المصنعة(الأسمدة و المبيدات) وتيسير طرق الوقاية والمقاومة البيولوجية، و تعتمد على عدم إستخدام المبيدات الحشرية و الأسمدة الكيمياوية.[1]

و من خلال هذا نستخلص أن تبني الإقتصاد الأخضر تخضير والقطاع الزراعي له عدة فوائد أهمها:

1) إستعادة خصوبة التربة من خلال إستخدام مدخلات غذائية طبيعية مستدامة.
2) تناوب المحاصيل الزراعية.
3) تكامل الثروة الحيوانية و المحاصيل.
4) الحد من إنجراف التربة.

حيث تم التوصل إلى عدة إتفاقيات و معاهدات و بروتوكولات تؤثر على الجانب الزراعي، إما من خلال المطالبة بإجراء جذري لعدد الفقراء و الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية بحلول عام 2015، أو من خلال المطالبة بفتح الأسواق، أو بالإنفاق على نظام تجاري دولي أكثر

01--تومي عبد الرحمن، مسيعد مريم، الإقتصاد الأخضر كإستراتيجية للتنويع في الإقتصاد الجزائري، مجلة الدراسات الإقتصادية و المالية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حمه لخضر الوادي، العدد 28.

إنصاف في مجال الزراعة أو لجعل الزراعة أكثر إستدامة.

2. قطاع المياه:

تعد من أهم المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة دون أن ننسى التنمية الإقتصادية و الإجتماعية والبيئية.

لا تزال موارد المياه في بلدان كثيرة موارد هشة وذلك بسبب سوء إدارة الموارد أكثر من شح المياه فعليا، و التدابير المتخذة لتشجيع الإستخدام المستدام للمياه ليست تدابير مرضية إذ أن نحو (1،5) بليون نسمة لا يزالون غير قادرين على الحصول على مياه الشرب المأمونة، و (2،4) بليون نسمة لا يحصلون على ما يكفي من خدمات الصرف الصحي.

لذا فإن توفير مياه الشرب المأمونة و خدمات الصرف الصحي إلى أكثر من بليون نسمة خلال العقد المقبل لا يزال يمثل أهم التحديات خطورة و التي تواجه البشرية اليوم.[1]

حيث يؤدي إنخفاض الموارد المائية إلى إنقراض أنواع حية تعيش في المياه العذبة، ما يفضي إلى تدهور في التنوع البيولوجي، و النظم الإيكولوجية.

و لمعالجة هذا المشكل وجوب العمل على إصلاح السياسة العامة في هذا المجال كإصلاح الأطر التنظيمية و التشريعية، و كفاءة إستخدام المياه و الحد من الإفراط و التفريط.

3. الطاقة المتجددة و الصديقة للبيئة:

الطاقة عنصر أساسي من عناصر الإنتاج و من غير الممكن تصور التنمية الإقتصادية من دون توفير مصادر يعانون من نقص التغذية بحلول عام 2015، أو من خلال المطالبة بفتح الأسواق أوبالإنفاق على نظام تجاري دولي أكثر إنصاف في مجال الزراعة أو لجعل الزراعة أكثر إستدامة الإقتصاد الأخضر أن تساهم بالتنوع الإقتصادي و توفير الوظائف.

فالطاقة المتجددة هي الحصول على الطاقة من التدفقات الطبيعية المستمرة من الطاقة التي تحدث في البيئة مباشرة كالطاقة الشمسية مثلا.

01-مؤتمر جنوب إفريقيا، المرجع السابق، ص 04.

و تنقسم أنواع الطاقة وفقا لتأثيرها على البيئة، إلى الطاقة النظيفة أو الخضراء، أو المتجددة هي التي لا تنضب أو التي يحصل عليها من تيارات الطاقة المستمرة الموجودة في الطبيعة و تضم التكنولوجيا الغير منتجة كالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح و الطاقة المائية و الطاقة الحرارية.

وأخرى غير نظيفة تقليدية أو المستنفذة وهي الطاقة التي تعتمد على الوقود الأحفوري بأنواعه والفحم، المعادن و الغاز الطبيعي.[1]

ثانيا: الفئة الثانية

1. السياحة الخضراء:

أورد الصندوق العالمي للبيئة تعريف للسياحة البيئية على أنها:

"السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث و لم يتعرض توازنها الطبيعي إلى خلل، وذلك للإستمتاع بمناطقها و نبتاتها و حيواناتها البرية و حضارتها في الماضي و الحاضر"

أما المشرع الجزائري فقد تطرق إلى السياحة البيئية من خلال القانون 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، حيث تضمن عدة مصطلحات: النشاط السياحي، منطقة التوسع السياحي الموقع السياحي، التهيئة السياحية.[2]

ومن خلال قراءتنا لنصوص القانون 03-01 نجد أن المشرع لم يتعرض إلى إستخدام مصطلح السياحة البيئية صراحة إنما أشار إليها وأكد على ضرورة حماية و تثمين القدرات الطبيعية بالنسبة للأنشطة السياحية.[3]

إضافة إلى الأنشطة السياحية تخضع تنميتها لمبادئ و قواعد حماية الموارد الطبيعية، و المتاحات الثقافية و التاريخية، و هذا بغرض حماية أصالتها ضمانا للقدرة التنافسية للغرض السياحي و ديمومته[4].

01-علي خنافر، المرجع السابق، ص .122

02-المادة 02، قانون 03-01، المؤرخ في 17 فبراير 2003، يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، ج ر، ع 11، المؤرخة في 2003/01/19.

03-المادة 03، من نفس القانون.

04- المادة 05، من نفس القانون.

2. الصناعة الخضراء:

تساهم الصناعة في زيادة الحدة من تغير المناخ سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، و ذلك من خلال غازات الإحتباس الحراري فهو المسؤول الأول عنها.

فالصناعة الخضراء هي تلك الصناعات التي تعمل على تلبية الإحتياجات الإنسانية و التنمية الإجتماعية والإقتصادية دون الإضرار بالبيئة و الموارد الطبيعية من خلال حسن الإستفادة من المصادر المتجددة و تدوير الموارد و تقليص النفايات و إعادة الإستخدام للتقليل من التلوث من ناحية وتحسين كفاءة الطاقة من ناحية أخرى، مما يؤدي إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وكذلك الحد من إنبعاثات الغازات الدفيئة ، إعتمادا على إستخدام تكنولوجيا متوافقة مع البيئة.[1]

3. خدمات النقل الخضراء الصديقة للبيئة:

تعد وسيلة النقل العجلة الدافعة للإقتصاد لكل دولة، و من متطلبات الأنشطة البشرية فهي ترتبط إرتباطا وثيقا بمصادر الطاقة، و بهذا فوسائل النقل تساهم في تلويث البيئة خاصة البيئة الهوائية.

حيث يسعى النقل المستدام على تحسين كفاءة الطاقة في جميع وسائل النقل، و التحول من النقل الخاص إلى النقل العام، و الإعتماد على السيارات التي تعمل جزئيا بالكهرباء مثلا، وهذا ما يفتح فرص الإستثمار و الإبتكار.[2]

فإذا لم يتم الإنتقال بشكل سريع إلى تطبيق النقل المستدام الذي يؤمن الحاجات الأساسية للأفراد، دون الإضرار بالصحة و السكينة العامة، والنظام العام البيئي، والأجيال المستقبلية فهو الأكثر سلامة و أقل تلويثا للهواء و التربة و الماء و يحد من إنبعاث غازات الإحتباس الحراري، والحد من تغير المناخ.

وهذا ما نص عليه المشرع في قانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة "

01-أمير الرفاعي، دور الصناعات الخضراء في التخفيف و التكيف مع تغير المناخ ، ورقة مقدمة خلال ندوة "الصناعات الخضراء و دورها في تعزيز التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين ، بيروت، 28-30 سبتمبر/أيلول ، 2011.

02-حفاظ زحل، يحياوي نور الهدى، الإستثمار في الإقتصاد الأخضر لتنويع الإقتصاد الوطني الجزائري، مجلة دراسات و الأبحاث الإقتصادية في الطاقات المتجددة، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، ع03، 2015، ص46.

عندما تكون الإنبعاثات الملوثة للجو تشكل تهديدا للأشخاص و البيئة، أو الأملاك يتعين على المتسببين فيها إتخاذ التدابير الضرورية لإزالتها أو تقليصها.[1]

إضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم06-141 الذي يضبط القيم القصوى للمصبات الصناعية السائلة.

ثالثا: الفئة الثالثة

1.إدارة النفايات:

عرف المشرع الجزائري النفاية في القانون رقم 01-19 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها وإزالتها على أن النفاية " كل البقايا الناتجة عن عمليات الإنتاج أو التحويل أو الإستعمال و بصف أعم كل مادة أو منتوج و كل منقول يقوم المالك أو الحائز بالتخلص منه، أو يلزم التخلص منه أوبإزالته"[2]

فالنشاطات الإقتصادية بكل أشكالها و أنواعها تنتج سلع توزع و تستهلك، و هذا ما يولد النفايات، وهذا ما يضر بصحة الأفراد بشكل كبير، حيث أن المشرع قسم النفايات إلى عدة أصناف من صلبة، غازية و سائلة ، حيث أن هذه النفايات تعتبر عبئا لكن مقارنة بالإقتصاد الأخضر تعتبر موردا لإمكانية تحويلها و جعلها قابلة للإستعمال.

فإدارة النفايات هي عمليات تسمح باستخلاص المواد و إعادة إستخدامها مثل الإستخدام كوقود أو إستخلاص المعادن و المواد العضوية، أو معالجة التربة أو إعادة تكرير الزيوت، و ذلك لتقليل تأثير هذه المخلفات و تراكمها على البيئة، و بالتالي تحسين الوضع الإقتصادي و البيئي.

01-المادة 46، القانون 03-10، المؤرخ في 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر المؤرخة في 20-07-2003.

02-المادة 03، قانون رقم 01-19، المؤرخ في 12 ديسمبر2001، يتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها، ج ر، ع77، المؤرخة في 15 _12_2001

2.المباني الخضراء:

بلغ التلوث البيئي في المدن الكبرى إلى حد يهدد بالخطر على الأفراد، و المباني هي المسؤولة جراء الإستهلاك العالي للطاقة و هي من أكبر المساهمين في إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري إضافة إلى تلوث الماء و الهواء و التربة، ما أصبح يهدد صحة الإنسان و الكائنات الحية، ما أصبح ينذر الحكومات باللجوء إلى الأبنية الخضراء أو المستدامة، أو ما يعرف بالعمارة الخضراء التي تركز على التوسع في البناء بمواد صديقة للبيئة مع خضرنة الصناعات القائمة عليها، أي تصميم مباني يراعي تصميما يراعي المعايير لبيئية و التقليل من إستهلاك الطاقة.[1]

الفرع الثاني: بعض التوجهات بالنسبة للإقتصاد الأخضر

إحتل موضوع الإقتصاد الأخضر مكانة كبيرة من الإهتمام ما وصل إلى حد الجدل أحيانا خاصة في ظل الأزمة البيئية العالمية، فقد ظهرت بعض الآراء المساندة، و أخرى معارضة للإقتصاد الأخضر وعليه إنقسم إلى إتجاهين، إتجاه مؤيد و آخر معارض.

أولا: المعارضون للإقتصاد الأخضر

توجد آراء معارضة للإقتصاد الأخضر حيث يرى البعض أن الإقتصاد الأخضر يتسم بالصعوبة،كما يتسع لمدى واسع من المجالات، ما يصعب تطبيقه على أرض الواقع.

و كثر الإعتقاد حول أن تطبيق الإقتصاد الأخضر يزيد من عدم المساواة و سيطرة الشركات على الثروة الطبيعية، إضافة إلى التكاليف التي تستلزم تطبيق الإقتصاد الأخضر مثل إستعمال التكنولوجيا الأكثر نقاء.

إضافة إلى تخوف بعض الدول من أن يصبح الإقتصاد الأخضر أداة لفرض القيود على التنمية.

01-نجوى يوسف جمال الدين المرجع السابق، ص 441.

أ: مخاوف الدول النامية

في الإجتماع التحضيري الأول لإجتماع ريو+ 20 سنة 2010 ظهرت العديد من تخوفات الدول النامية وتتمثل هذه المخاوف:[1]

التخوف من إستخدام الإقتصاد الأخضر كمفهوم أحادي خارج إطار التنمية المستدامة، ويروج له من الناحية البيئية فقط ، دون الأخذ بأبعاد التنمية المستدامة الأخرى.

تطبيق وتعميم إطار عمل واحد يطبق على كافة الدول دون التطرق إلى التفاوتات المختلفة في الوضع الأوضاع الإقتصادية للتنمية و البيئة.

التركيز على الدول النامية دون اللجوء إلى البعد الدولي و تدمير الدول المتقدمة للبيئة.

التخوف من إستخدام "الإقتصاد الأخضر" كأداة من أدوات حماية التجارة.

تخوف الدول النامية من التحول نحو الإقتصاد الأخضر إلى فرض الضرائب على منتجاتها التي لا تتوافق عملية إنتاجها مع ممارسات الإقتصاد الأخضر، و هذا يتعارض مع إتفاقية الجات، التي ترفض و تحظر فرض أية رسوم على السلع المستوردة.[2]

التخوف من التستر وراء المعايير البيئية للتمييز بين منتجات الدول المختلفة، و ذلك من أجل تعزيز سيطرة الدول المتقدمة على الأسواق.

إستخدام الإقتصاد الأخضر كشرط لفرض المنح والقروض و المعونات، و جدولة الديون ما يزيد من القيود على الدول النامية، ما يؤدي إلى زيادة القيود التي تمنع عمليات التنمية.

وجود فروق مالية كبيرة بين الدول النامية، والمتقدمة حيث أنها تدعم شركاتها لإنتاج التكنولوجيا الأكثر نقاء، وصديقة للبيئة ما يزيد من القدرة التنافسية للدول النامية ما يزيد إلى فرض تعريفات

جديدة ذات إرتباط وثيق بالبيئة.[1]

01-martin Khor, chalenges of the green economy concept and polices in the contexte of sustainabledevlopement, poverty and equity, reprt by a panel of experts second prepartory Commette meeting for United nation conférence on sustainable développement un-desa, unep, unctad, 2010, p 72-76.

02-خنافر علي، المرجع السابق، ص 102.

التخوف من فرض معايير بيئية على الصادرات، ما يؤدي إلى خسارة الدول النامية، و إختلال الميزان التجاري.

إضافة إلى إبداء البلدان العربية البعض من التخوفات من موضوع التحول إلى الإقتصاد الأخضر إلى إجتماع تحضيري ل ريو+20.

البعض من الحكومات العربية تشكك في قابلية الإقتصاد الأخضر في المنطقة و التخوف من إحتمال الإستعاضة عن التنمية بالنمو الأخضر، و ترى حكومات أخرى أن تكاليف التحول مماثل لا سيما في ظل الأزمات العالمية، قد تؤخر النمو الإقتصادي، والتخفيف من حدة الفقر.2

و هناك من يعتبر أن بعض البلدان الغنية يمكن أن تستخدم الإقتصاد الأخضر ذريعة معايير بيئية و حواجز أو رسوم تجارية على الواردات من البلدان النامية.

تخشى الدول النامية أن يؤدي الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر إلى فرض حواجز غير جمركية على التجارة، أو حواجز جمركية غير ضرورية، أو ضرائب أو حظر على المنتجات و عمليات الإنتاج التي تتبع معايير الأداء البيئي التي تستطيع البلدان المتقدمة أن تطبقها.[3]

و هذه الهواجس مشروعة ينبغي معالجتها لدى مناقشة التحول إلى الإقتصاد الأخضر، غير أن التحول إلى الإقتصاد الأخضر يمكن أن يكون فرصة لا مجرد تحد فحسب للبلدان العربية التي لا يزال الكثير منها في طور الإنتقال إلى الديمقراطية.

ب_ مخاوف المجتمع المدني:

عكس توجهات منظمات الأمم المتحدة عامة و الأمم المتحدة للبيئة خاصة، نجد أن هناك بعض منظمات المجتمع المدني في معظم دول أمريكا اللاتينية و دول الكاريبي على العمل من أجل توحيد زيادة قواها لمواجهة التوجه الدولي للانتقال نحو الإقتصاد الأخضر لأنه يحد من قدرة التنافسية و قدرة

01-علي خنافر، المرجع السابق، ص 102.

02- المرجع نفسه، ص 101.

03-اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا، المرجع السابق، ص 12.

الدول النامية على تحقيق التنمية المستدامة، و ذلك راجع لعدة أسباب أهمها:

بالرغم من أن "قمة الأرض" نتج عنها عدة معاهدات و مؤتمرات و إتفاقيات دولية هدفها تحقيق التنمية المستدامة، و من خلال مشاركة كافة الهيئات و الحكومات و المنظمات الغير حكومية في كل المجالات التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على البيئة.[1]

لكن بالرغم من مرور حوالي عقدين من الزمن على عقد هذه القمة إلا أن التحول نحو التنمية المستدامة لا يزال ضعيفا جدا، حيث أن التدهور البيئي لا يزال في إستمرار، إضافة إلى سوء إستغلال الموارد الطبيعية.

كما يركز معارضو الإقتصاد الأخضر على التكاليف الناتجة عن تطبيق وسائل و آليات البعد البيئي والنتائج المترتبة عليه.

حيث يرى أصحاب هذا الإتجاه أن خفض إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري يمثل زيادة تكلفة كبيرة على الإقتصاد الوطني لأي دولة خاصة النامية منها ، الإنسان و الطبيعة هما المركز الرئيسي للتنمية المستدامة.[2]

ثانيا: المؤيدون للإقتصاد الأخضر

يرى البعض من مؤيدي الإقتصاد الأخضر أن تطبيق الإقتصاد الأخضر هو أحد سبل تحقيق التنمية المستدامة وذلك عن طريق الحفاظ على البيئة، وخلق فرص ووظائف عمل جديدة وهذا ما يساهم في القضاء على مشكلة البطالة.

حيث أن الإقتصاد الأخضر يتضمن مجموعة من أنشطة الإقتصادية المرتبطة بالإنتاج و التوزيع واستهلاك السلع، والخدمات ما يؤدي إلى تحسين وضع الإنسان و دون تعريض الأجيال القادمة لندرة الموارد الطبيعية أو مخاطر تهدد البيئة.

01-اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا (أسكوا)، إستعراض الإنتاجية و أنشطة التنمية المستدامة في منطقة أسكوا، العدد الأول، الإقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة و القضاء على الفقر: المبادئ و الفرص و التحديات في المنطقة العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2011، ص.15

02-علي خنافر، المرجع السابق، ص 104.

يؤكد أصحاب هذا الرأي على أن مفهوم الإقتصاد الأخضر أوسع من مجرد وضع سياسات للحد من إنبعاثات الصناعية الملوثة حيث أنه يتضمن مجموعة من السياسات أكث ر إستدامة من الجانب البيئي والجانب الإقتصادي و التحفيز على الإبتكار و التطوير، وكفاءة إستخدام الموارد، بالإضافة إلى مراعاة حاجات الأجيال القادمة.

تعمل منظمة الأمم المتحدة للبيئة على تخصيص ما يقرب 99 مليار دولار خلال أربعين عام القادمة لاستخلاص تكنولوجيا خضراء لمحاربة آثار التغيير المناخي والتركيز على تقليل الطلب على الطاقة و المياه و خفض الكربون في الإنتاج من السلع و الخدمات، إضافة إلى التركيز على الإقتصاد الأخضر الزراعي و الإهتمام بقيمة الموارد الطبيعية وإدخالها ضمن الحسابات الإقتصادية.[1]

حيث يرى أصحاب هذا الإتجاه أن التحول نحو الإقتصاد الأخضر بمثابة فرصة بديلة لتجنب الكوارث المستقبلية، إضافة إلى تزايد الأهمية لرأس المال الطبيعي وإمكانيات إستغلاله في توفير فرص عمل، و إيجاد إستثمار لرفع مستوى معيشة الأفراد ، والحد من الفقر في الدول النامية.

01-خنافر علي، المرجع السابق، ص 105.

الفرع الثالث: مسارات الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة:

إطلاق المشاريع الخضراء	إعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج و الإستهلاك
-إيجاد فرص إجتماعية و إقتصادية جديدة بناءا على أنشطة خضراء جديدة: -تحسين التدفقات التجارية مع التركيز على السلع و الخدمات البيئية. -إنتاج الطاقة المتجددة و توزيعها. -تشجيع المناهج الخضراء و الأنشطة الإبتكارية و أنشطة البحث و التطوير و نقل التكنولوجيا على المستوى الإقليمي. -تعزيز روح المبادرة و إعادة التدريب. **المنافع المتوقعة:** -تشجيع الأنشطة شبه الخالية من الكربون إتاحة مجالات جديدة لتحقيق النمو الإقتصادي، إيجاد فرص عمل جديدة للدخل. -تشغيل الشباب في قطاعات جديدة.	-إيجاد فرص إجتماعية و إقتصادية و تحويل الأنشطة الإقتصادية إلى أنشطة خضراء. -تشجيع النقل المستدام. -تحويل مشاريع البناء و التصميم إلى مشاريع خضراء. -تحويل إنتاج الكهرباء إلى خضراء. -تحسين كفاءة أنشطة إدارة المياه و عملية تحلية المياه و توزيعها. -تشجيع الزراعة المستديمة.

_**المصدر**: سامية مقعاش ، المرجع السابق، ص 36.

الفرع الرابع: العلاقة بين الإقتصاد الأخضر و التنمية المستدامة

يمكن تعريف التنمية من الناحية الإجتماعية: هي السعي من أجل إستقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية و التعليمية خاصة في الريف.

أولا: من الناحية الإقتصادية هي التنمية المستدامة للدول المتقدمة في إجراء خفض في إستهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من رفع مستوى المعيشة و الحد من الفقر.

ثانيا: على الصعيد البيئي فهي تعني حماية الموارد الطبيعية و الإستخدام الأمثل للأراضي منظفة بيئيا.1

وقد عرف المشرع الجزائري التنمية المستدامة في القانون 03-10 السابق الذكر، على أنها: "مفهوم يعني التوفيق بين تنمية إجتماعية و إقتصادية، قابلة للإستمرار و حماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة و الأجيال المستقبلية".[2]

وإذا رجعنا إلى الإقتصاد الأخضر نجده يربط بين متطلبات تحقيق التنمية بشتى أنواعها بما في ذلك التنمية البشرية، وبين حماية البيئة.

هذا يعني الربط بين الإقتصاد و بين البيئة و التنمية المستدامة، و ذلك بوضع سياسات إقتصادية فاعلة، تسعى للحفاظ على البيئة من المخاطر التي تهدد حياة الإنسان والكائنات الحية.

فقد أكد مؤتمر ريو+20 على أن الإقتصاد الأخضر هو أداة من أدوات التنمية المستدامة، و ذلك عن طريق:

- إنشاء فرص عمل و القضاء على البطالة.
- زيادة النمو الإقتصادي.
- تحسين إدارة السياسات الحكومية.

01-أبوبكر سالم، المرجع السابق، ص 124.

02-القانون رقم 03-10، المرجع السابق، المادة04، ف 04.

- تعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام.
- زيادة كفاءة إستخدام الموارد و الحد من الآثار السلبية للتنمية على البيئة.
- تحقيق الأمن الإجتماعي مع تحقيق المساواة و العدالة الإجتماعية.

و عليه فإن الإقتصاد الأخضر لا يحل محل التنمية المستدامة، و لكن نتيجة الإقتناع المتزايد بأن تحقيق التنمية المستدامة المطلوبة لنا تتحقق إلا عن طريق الترويج لفكرة الإقتصاد الأخضر، بعد عقود من تدمير البيئة عن طريق الإقتصاد البني كما أنه لا يمكننا تحقيق الأهداف التنموية للألفية، دون تحقيق الإستدامة التي تعتمد بدورها على الإقتصاد الأخضر.[1]

زيادة التنسيق على المستوى العالمي بين جميع هيئات الأمم المتحدة، و لا سيما في إطار المنطقة العربية، لتعزيز التنسيق بين الإتفاقيات الثلاث حول التصحر، والتنوع البيولوجي، وتغير المناخ نظرا إلى أهميتها في المنطقة، ولدورها في م عالجة العديد من القضايا كأنماط الإستهلاك و الإنتاج المستدام الإقتصاد الأخضر و العلاقة بين المياه والطاقة و الأمن الغذائي و إستخدام الأهداف الإنمائية للألفية لقياس التقدم المحرز فيتحقق كل من التنمية المستدامة و القضاء على الفقر.

رصد الإجراءات المتخذة مع تقييمها لتسهيل عملية الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر.

الفرع الخامس: سياسات و إستراتيجيات تطبيق الإقتصاد الأخضر

أولا: إنشاء إطار قانوني سليم

و ذلك عن طريق وضع إطار تنظيمي مصمم جيدا يستطيع تحديد الحقوق و خلق الحوافز التي تدفع بعجلة النشاط الإقتصادي الأخضر و تزيل الحاجز أمام الإستثمارات الخضراء.[2]

01-عبد الهادي مختار، المرجع السابق، ص 574.

02-برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المرجع السابق، ص 27-28.

مع إمكانية السلوكيات الغير المستدامة من خلال وضع معايير الحد الأدنى أو حظر بعض الأنشطة تماما، و أن يكون هذا الإطار التنظيمي يعمل على التقليل من المخاطر التجارية ، دون أن ننسى المعايير الفعالة لتحقيق الأهداف البيئية، و تمكن الأسواق بالنسبة للسلع ولخدمات المستدامة.

ثانيا: إعطاء الأولوية للإستثمار و الإنفاق الحكوميين في المجالات التي تحفز تخضير القطاعات الإقتصادية:

يمكن إستخدام الدعم الأخضر كتدابير دعم الأسعار و الحوافز الضريبية، والدعم على هيئة منح وقروض مباشرة.

و ذلك لتجنب فقدان رأس المال الطبيعي القيم الذي يعتمد عليه الشعب لكسب رزقه، ولضما ن البنية التحتية والتكنولوجيا الخضراء، خاصة التي لا تحظى بقيمة مالية كبيرة لتشجيع الصناعات الخضراء هذا كجزء من الإستراتيجية لبناء الميزة النسبية، ودفع عجلة التوظيف و النمو على المدى الطويل.[1]

ثالثا: الحد من الإنفاق الحكومي في المجالات التي تستنفذ الموارد الطبيعية:

إن خفض أسعار السلع من خلال الدعم، يشجع على عدم الكفاءة و التبديد و الإسراف في الإستخدام ما يؤدي إلى الندرة المبكرة للموارد المتجددة والنظم الإيكولوجية مثل قدرة الدعم العالمي لمصايد الأسماك، و يقدر أن مصايد الأسماك المستنفذة تؤدي إلى فقدان منافع إقتصادية في حدود 50 مليار دولار أمريكي سنويا أي أكثر من نصف قيمة تجارة المأكولات البحرية العالمية.[2]

01-برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو الإقتصاد الأخضر مسارات ...، المرجع السابق، ص 28-30.
02-المرجع نفسه، ص31-32.

رابعا: تعزيز الحكومة الدولية:

يمكن للإتفاقيات الدولية البيئية أن تعمل على تسهيل و تحفيز الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر عن طريق إنشاء إطار قانوني مؤسسي تعزز الحكومة الدولية، تؤدي إلى تذليل العقبات البيئية العالمية والتعامل التحديات، يمكنها أن تلعب دورا في تعزيز أنشطة الإقتصاد الأخضر، وعلى سبيل المثال بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنزفة لطبقة الأوزون و التي تعد من أنجح الإتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الأكثر تأثيرا على عملية التحول نحو الإقتصاد الأخضر و المتمثل في الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، و بروتوكول كيوتو التابع لها، و الذي نجح بالفعل في تحفيز النمو في عدد من القطاعات الإقتصادية، كتوليد الطاقة المتجددة، وتقنيات كفاءة الطاقة من أجل التعامل مع إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري.1

خامسا: إستخدام الضرائب البيئية لتشجيع الإستثمار الأخضر

يمكن للضرائب أن تكون وسيلة فعالة لتحفيز الإستثمار، فثمة تشويه كبير للأسعار الموجودة مما قد يثبط الإستثمارات الخضراء أو يمسهم في عدم توسيع نطاق هذه الإستثمارات و في عدد من القطاعات الإقتصادية مثل النقل.

عادة ما تكون العوامل الخارجية السلبية كالتلوث، أو الآثار الصحية أو فقدان الإنتاجية غير منعكسة على التكاليف مما يقلل من الحافز على التحول إلى السلع و الخدمات الأكثر إستدامة والوضع بالنسبة للنفايات، حيث لا تنعكس عادة التكلفة الكاملة المرتبطة بمعالجة النفايات والتخلص منها على أسعار السلعة أو خدمة التخلص من النفايات، و الحل هو دمج تكلفة العوامل الخارجية في سعر السلعة أو خدم غير ضريبية تصحيحية أو رسوم أو جباية في بعض الحالات بإستخدام غيرها من الأدوات المبنية على آليات السوق مثل نظام الرخص القابلة للتداول.2

01-برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المرجع السابق، ص 33-34.

02- المرجع نفسه، ص 35.

المبحث الثاني: آليات تمويل الإقتصاد الأخضر و معايير قياسه

أصبح التحول نحو الإقتصاد الأخضر ضرورة لابد منها، و ذلك بسبب التدهور البيئي الذي تتعرض له البيئة الحيوية، و ذلك بسبب النشاطات السلبية للإنسان، هذا ما يوجب تظافر الجهود لإنقاض النظام البيئي من هذه الأفعال المضرة به.

هذا عن طريق إتباع طرق إستراتيجية من شأنها التخفيف منها حدة و تأزم الوضع.

و عليه فقد وجب الإعتماد على سياسات وطيدة تكون ذات فاعلية و توفير التمويل عن طريق تظافر الجهود الدولية لتمويل الأنشطة الإيكولوجية أو الصديقة للبيئة.

دون أن ننسى معايير قياس الإقتصاد الأخضر و كيفيات قياسه، إذ لا بد من معرفة المعايير المناسبة لتبنيه و كيفيات إستخدامه.

من خلال هدا قسمت هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: معايير قياس الإقتصاد الأخضر.

المطلب الثاني: آليات تمويل الإقتصاد الأخضر.

المطلب الأول: معايير قياس الإقتصاد الأخضر

يرتكز الإقتصاد الأخضر على مجموعة المعايير تجعل الدول على دراية به و على مدى إمكانيته في المحافظة على البيئة بحيث تسهل الطريق للحكومات في تبني الإقتصاد الأخضر.

توجد العديد من مؤشرات قياس التقدم نحو الإقتصاد الأخضر و في بحثنا سوف نتطرق إلى أهمها والأقرب إلى دراستنا.

لذا عمدت في تقسيم هذا المطلب إلى فرعين متتاليين:

الفرع الأول: تعريف المعيار العام لقياس الإقتصاد الأخضر.

الفرع الثاني: مكونات المعيار العام لقياس الإقتصاد الأخضر .

الفرع الأول: تعريف المعيار العام لقياس الإقتصاد الأخضر

أطلق هذا المعيار لأول مرة سنة 2010 من طرف مؤسسة دوال سيتيزن، حيث يتيح لأصحاب المصلحة وواضعي السياسات و القطاع الخاص إتخاد قرارات ذكية بشأن السياسات و الإستثمارات لتشريع الإنتقال إلى إقتصاد أكثر إخضرارا.

لا يمكن أن نأمل في إدارة شئ لا نستطيع حتى قياسه لذا فإننا نعتقد أنه على الرغم من تعقيد الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر، فلا بد من التعرف على المعايير المناسبة و إستخدامها على المستوى الإقتصاد الكلي و كذلك على مستوى القطاعات.[1]

الفرع الثاني: مكونات المعيار العام لقياس الإقتصاد الأخضر

أولا: المعايير الإقتصادية

- **تغير المناخ:** يتكون من ثلاث مؤشرات و هي ثاني أكسيد الكربون لكل فرد، و إنبعاث ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي، و إنبعاث ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من الاستخدامات الأولية.

- **الإعلام البيئي:** و ذلك من خلال تغطية وسائل الإعلام ذات العلاقة بالإقتصاد الأخضر وتظهر مدى ترابطها و صلتها بالمعلومات بشأن هذا الموضوع حيث يظهر المعيار العام للإقتصاد الأخضر سوى أداء المنافذ الإعلامية يتم إختيارها بالاستناد إلى عدد السكان و اللغة الإنجليزية فقط ما يعطي قيمة أعلى للدول المرتبطة بمفهوم الإقتصاد الأخضر.

وقد تطرق المشرع الجزائري للإعلام البيئي في القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث نص على أن:[2] " ينشأ نظام شامل للإعلام البيئي، و يتضمن ما يأتي:

01-برنامج الأمم المتحدة، للبيئة، نحو إقتصاد أخضر، المرجع السابق، ص 30-.32

02-القانون رقم 03-10، المرجع السابق، المادة 06 منه،

شبكات جمع المعلومة البيئية التابعة للهيئات أو الأشخاص الخاضعين للقانون العام أو القانون الخاص.

كيفيات تنظيم هذه الشبكات و كذلك شروط جمع المعلومات البيئية

إجراءات و كيفيات معالجة و إثبات صحة المعطيات البيئية.

قواعد المعطيات حول المعلومات البيئية العامة، العلمية والتقنية و الإحصائية و المالية و الإقتصادية المتضمنة للمعلومات البيئية الصحيحة.

كل عناصر المعلومات حول مختلف الجوانب البيئية على الصعيدين الوطني و الدولي.

من خلال نص المادة نلاحظ أن المشرع لم يتطرق إلى تعريف أو مفهوم الإعلام البيئي، إنما ذكر النظام الذي يحكم الإعلام البيئي من شبكات و هيئات التي تنظم كيفية جمع المعلومة البيئية، لكنه أعطى للأفراد الحق في الحصول على المعلومة البيئية.

و قسم هذا الحق إلى الحق العام في الإعلام البيئي و ذلك من خلال المادة 07 من القانون السابق الذكر على أنه:" لكل شخص طبيعي أو معنوي يطلب من الهيئات المعنية معلومات متعلقة بحالة البيئة، الحق في الحصول عليها."[1]

أيضا الحق الخاص في الإعلام البيئي من خلال المادة 08 منه على أنه: " يتعين على كل شخص طبيعي أو معنوي بحوزته معلومات متعلقة بالعناصر البيئية التي يمكنها التأثير بصفة مباشرة أو غير مباشرة على الصحة العمومية، تبليغ هذه المعلومات إلى السلطات المحلية و/أو السلطات المكلفة بالبيئة"[2]

هذا يعني أن للمواطنين الحق في الحصول على المعلومة البيئية و ما تتعرض له من أخطار تهدد النظام الإيكولوجي، كما لهم الحق في التبليغ عن أي خطر يهدد البيئة.

إضافة إلى حصة الإستثمارات الإقطاعية أو التجميعية التي تسهم في كفاءة إستخدام الموارد

01-المادة 07، القانون 03-10، المرجع السابق.

02-المادة 08، المرجع نفسه.

والطاقة أو كذلك حصة الناتج القطاعي أو التجميعي أو العمالة التي تفي بالمعايير المقررة بشأن القابلية إلى الإستدامة.

- **البنايات:** هي التوسع في البناء بمواد صديقة للبيئة، حيث تعتبر ذات أهمية كبيرة في زيادة نمو الإقتصاد الأخضر، لأنها تساهم في التقليل من الإنبعاثات غازات الإحتباس الحراري.

حيث تم إطلاق برنامج الإستثمار العمومي في قطاع البناء الهادف إلى إنجاز 1,6 مليون وحدة سكنية جديدة سنة 2019، تم إنجاز هذا البرنامج بشراكة مع بين الشركات الوطنية و الدولية مع إدماج التكنولوجيا الجديدة للبناء و إحترام المعايير البيئية الوطنية، وخدمات نقل المعارف والمهارات لاسيما الشباب.[1]

- **المواصلات:** يعد قطاع النقل و المواصلات من أكثر القطاعات تلويثا للبيئة و المساهمة في إنبعاث غازات الإحتباس الحراري و لتحقيق نمو إقتصادي أكثر مراعاة للبيئة يستخدم المؤشر العام الإقتصادي الأخضر أحدث الإحصائيات عن الإنبعاثات من قطاع النقل.

- **السياحة:** يستخدم الأصول المادية للقطاعات الأخرى كالمباني ما يعرضه لخطر وشيك محتمل ونعتمد هذا المؤشر في قياسه للسياحة المستدامة على التقييم الداخلي للمواقع السياحية الوطنية ومدى قدرتها على جذب السياح لزيارة بلدهم بطريقة مستدامة حفاظا على البيئة ومواردها.[2]

- **الطاقة:** و تقاس عن طريق حساب النسب المئوية للكهرباء المتولدة و مدى تلويثها للبيئة.

ثانيا: المعايير البيئية

تلك التي تتعلق بالنشاط الإقتصادي كفاءة إستخدام الموارد أو مدى كثافة التلوث إما على المستوى الإقتصادي القطاعي أو على المستوى الإقتصادي الكلي.

01-سعيد بريكة، الإقتصاد الأخضر المستدم لتحقيق التنمية في الجزائر، المرجع السابق، ص .56

02-أبو بكر سالم، الإقتصاد الأخضر دوره في التنمية المستدامة وواقع تطبيقه في الجزائر، المرجع السابق، ص 122.

و يمكن التعبير عن هذه المؤشرات على سبيل المثال بكمية الطاقة أو المياه المستخدمة لإنتاج وحدة بعينها من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

إن المؤشرات الإقتصادية التقليدية مثل: ا لناتج المحلي الإجمالي، تنظر للأداء الإقتصادي من خلال عدسة مشوهة، خصوصا مثل هذه المؤشرات لا تعكس مدى ما تستنزفه عمليات الإنتاج والاستهلاك من موارد رأس المال الطبيعي .

و يعتمد النشاط الإقتصادي عادة على الإنقاص من قيمة رأس المال الطبيعي، إما باستنفاذ الموارد الطبيعية ، أو التقليل من قدرة النظم البيئية على تقديم المنافع الإقتصادية، سواء عن طريق الإمداد أوسن اللوائح أو الخدمات الثقافية، مثل كفاءة إستخدام الموارد أو مدى كثافة التلوث إما على المستوى الإقتصادي الكلي أو على مستوى الإقتصاد القطاعي.[2]

الزراعة: فالزراعة هي التي تصون الموارد الطبيعية و تحميها، و تقاس بتحديد كفاءة إستخدام النتروجين **و** توازن النتروجين.

المياه: تقاس بمدى معالجة البلدان لمياه الصرف الصحي من مصانع و منازل.

التنوع البيولوجي: عن طريق تتبع المناطق المحمية البرية و البحرية.

الغابات: يتم عن طريق قياس مدى الخسارة في مساحة الغابات من حرائق و قطع الأشجار.

ثالثا: المعايير التجميعية بشأن مسار التقدم والرفاه الإجتماعي:

ومنها مثلا المجاميع الإقتصادية الكلية التي تعبر عن إستهلاك رأس المال الطبيعي بما في ذلك تلك المؤشرات المقترحة في أطر العمل الخاصة بالمحاسبة البيئية و الإقتصادية، أو المقترحة ضمن المبادرة المسماة ب "ما بعد الناتج الإجمالي"، التي يمكن أنه تعبر عن البعد الصحي بمختلف الأبعاد الأخرى الخاصة و الرفاه الإجتماعي.[3]

01-مجلس إدارة الأمم المتحدة للبيئة، قضايا السياسات العامة الناشئة، المنتدى البيئي الوزاري العالمي، جدول أعمال مؤقت، البند 4، نيروبي، 21-24 شباط/فبراير 2011، ص 11.

https://digitallibrary.un.org/record/492552/files/A-58-25-AR, last visite 02-05-2021, hour 23 :30.

02-برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المرجع السابق، ص 05.

03-المرجع نفسه، ص 12.

و من ثم يمكن أن تختار الحكومات و كذلك أصحاب المصلحة، أنسب المؤشرات إستنادا إلى الظروف الوطنية و من ذلك مثلا البنية التنظيمية الإقتصادية و ما حضيت به البلدان من موارد طبيعية، و مدى توافرالبيانات المتاحة.

المطلب الثاني: آليات تمويل الإقتصاد الأخضر

من أجل تجسيد مشاريع خضراء للتحول نحو الإقتصاد الأخضر، يبقى كتحد نحو الدول الراغبة في تحويل إقتصادها إلى إقتصاد أخضر .

لذا إبتكرت الدول أنواع خاصة من التمويل، سمي بالتمويل الأخضر، و قد إختلفت آليات التمويل خاصة بعد إتفاق باريس للمناخ، و الذي أعطى دفعا قويا لمثل هذا التمويل في إطار تحقيق تنمية متوازنة و عادلة بين جميع الدول.

و عليه قسمت هذا المطلب إلى عدة فروع.

الفرع الأول: مفهوم التمويل الأخضر

بذلت الحكومات في العالم جهودا عملاقة لإيجاد محفزات مالية خضراء للتصدي للأزمات العالمية في سياق الحديث للحد من ندرة الموارد البيئية، خصص مبلغ قدره 445 مليار دولار لعدة قطاعات منها السكك الحديدية، و كفاءة الطاقة، و الطاقات المتجددة و المياه، ومياه الصرف الصحي والنقل.

فعلى سبيل المثال خصصت الصين أموالا بقيمة 218 مليار دولار، خصص نصفها للبيئة الأساسية للسكك الحديدية، كذلك منحت كوريا محفزات مالية خضراء بقيمة تناهز 2,3 مليار دولار في عام 2003، و أطلقت جنوب إفريقيا برنامجا ماليا بقيمة 7,5 مليار دولار في عام 2008 يغطي الفترة من 2009 إلى2011، و خصصت حوالي 800 مليون دولار منها إلى أنشطة بيئية.[1]

01-نجوى يوسف جمال الدين، التعلم من أجل الإقتصاد الأخضر و التحولات العالمية في الإقتصاد الأخضر، المرجع السابق، ص 11-12.

وعليه يتم تعريف التمويل الأخضر على أنه :

هو إستخدام المنتجات و الخدمات المالية مثل القروض و التأمين و الأسهم وإستثمارات رأس المال و السندات وغيرها من أجل تمويل المشروعات الخضراء أو الصديقة للبيئة، و لقد نمى هذا القطاع في السنوات الأخيرة بهدف تحسين المستوى العام للمعيشة و تحقيق العدالة الإجتماعية مع الحد من المخاطر البيئية و تعزيز النزاهة البيئية.[1]

و منذ سنة 2015 زاد الإهتمام بتمويل الطاقة الخضراء بصورة سريعة حيث بلغت الإستثمارات في الطاقة الخضراء أعلى مستوى على الإطلاق لتصل إلى حوالي 298 مليار دولار أمريكي.

الفرع الثاني: وسائل التحفيز الأخضر على المستوى الدولي

تأسست إستجابة للركود الإقتصادي سنة 2008 حيث أطلقت مجموعة العشرين إستجابة منها للأزمة الإقتصادية و المالية التي إندلعت سنة 2008 فمن المبلغ الذي يقدر ب 3,3 ترليون دولار أمريكي في صناديق التحفيز تم تخصيص نحو 16 بالمئة ما يمثل 522 مليار دولار أمريكي للإستثمارات الخضراء.

أولا: الصندوق الأخضر للمناخ

في مؤتمر المناخ الذي عقد سنة 2010، في كانكون، و أثناء إنعقاد الدورة السادسة عشر لمؤتمر الأطراف وضعت عملية تصميم الصندوق الأخضر للمناخ إلى جانب إطار جديد، هو إطار كانكون للتكيف، بهدف تخطيط مشاريع التكيف و تنفيذها بشكل أفضل في البلدان النامية من خلال زيادة الدعم المالي و الفني، و من المتوقع أن يركز المؤتمر التالي المعني بتغير المناخ الذي سيعقد في ديبيربان في جنوب إفريقيا في كانون/ديسمبر 2011 و إجتماعاته التحضيرية على إستكمال الترتيبات المتعلقة ببناء المؤسسات و التي أطلقت في كانكون بما فيها آليات التمويل.[2]

01-حمدي زينب، سلكة أسماء، مشاريع التمويل الأخضر كتوجه جديد نحو بيئة خضراء، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية،المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أخموك، تامنغرت، معهد الحقوق و العلوم السياسية، العدد01، المجلد 9، 2020، ص575.

02-اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا، المرجع السابق، ص 44.

و نظرا لتزايد الصناديق العالمية للمناخ المخصصة للإستثمار في أنشطة التخفيف من آثار تغير المناخ و التكيف معه و إستنادا إلى لتقديرات خصص مبلغ قدره 521 مليار دولار أمريكي لإتخاذ التدابير المتعلقة بتغير المناخ بحلول عام 2009، لكن الأموال المخصصة في عام 2009 كانت أقل مما هو متوقع، إذ بلغت فقط 82 مليار دولار و على الصعيد العالمي، أهم مصدر لتمويل المشاريع المناخية هو عن طريق الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ و بروتوكول كيوتو، و يشمل هذا المصدر آلية التنمية النظيفة و برنامج التنفيذ المشترك، و البرامج المتعلقة بتغير المناخ و التابعة لمرفق البيئة العالمي و صندوق التكيف.[1]

ثانيا: صندوق التكنولوجيا النظيفة

هي صناديق تمول مشاريع الطاقة الكهربائية النقل، و كفاءة الطاقة، والصندوق الإستراتيجي للمناخ المخصص لتمويل التطورات الجديدة في مشاريع التكيف، حيث يتبين أن المبالغ المتوافرة حاليا لتمويل مشاريع تغير المناخ هي قليلة مقارنة بما وعدت بتقديمه البلدان المتقدمة، وخصص أقل من 10 مليارات دولار سنويا من فترات الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، و تحديدا من آلية التنمية النظيفة، بالإضافة إلى 5 مليارات دولار من الصناديق الإستثمارية للبنك الدولي.[2]

ثالثا: السندات الخضراء(Green bonds)

تمثل إحدى الأدوات المالية الحديثة حيث أصبحت موضع إهتمام زائد خلال السنوات الأخيرة المساندة مشروعات ذات الصلة بالمناخ أو البيئ ، .بحيث تعرف على أنها أوراق مالية ذات الدخل الثابت و التي ترفع من رأس المال للمشروع، مع فوائد بيئية محددة و غالبية السندات الخضراء التي تصدر من المؤسسات المالية الدولية و العامة و الصناديق المختلفة هي "سندات المناخ و تصدر مع معدل ثابت من الفائدة و الإسترداد الكامل عند الإستحقاق.

01-اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، الفرص و التحديات، المرجع السابق، ص 42.
02- المرجع نفسه، ص 43.

كما يطلق إسم سوق "السندات الخضراء" على إصدارات السندات التي ترتبط بالإستثمارات الصديقة للبيئة وقبل عقد من الزمن كان إجمالي هذه الإصدارات لا يتخطى بضع مئات من ملايين الدولارات سنويا لكن في سنة 2016 بلغت قيمة "السندات الخضراء" 97 مليار دولار وفقا لبنك "سكانديا فيسكا إسكيلدا" السويدي، ولكن مصدرها من المؤسسات المالية الدولية الحكومات،البنوك العامة الشركات التجارية، بنوك التنمية.[1]

رابعا: الجباية البيئية

ينظر إليها كونها أحد أهم الأدوات الإقتصادية التي تستخدمها الدول للحد من التلوث البيئي.

عرفتها منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية (OCDE) الجباية البيئية بأنها "مجموع الضرائب والرسوم و الأتاواة التي يشمل وعاؤها على منتج أو خدمة تلحق أضرار بالبيئة أو يترجم وعاِها بإقتطاع من الموارد الطبيعية.[2]

بحيث يمكن للضرائب أن تكون وسيلة فعالة لتحفيز الإستثمار.

صممت الضرائب البيئية لوضع ثمن للتلوث واستخدام الموارد الطبيعية النادرة و لتحفيز خلق فرص العمل عن طريق خفض تكلفة العمل على هيئة ضرائب و مساهمات في الضمان الإجتماعي.

حللت دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية تأثير فرض ضريبة بيئية على سوق العمل العالمية، وتبين أن فرض سعر على إنبعاثات الكربون، , إستخدام العائدات لخفض تكاليف العمالة من خلال خفض إشتراكات الضمان الإجتماعي من شأنه أن يخلق 14,3 مليون فرصة عمل جديدة على مدى خمس سنوات، وهو ما يعادل إرتفاع بنسبة 0,5 بالمئة من العمالة في العالم.[3]

و قد إستحدث أول رسم بيئي في الجزائر في قانون المالية سنة 1992 و المتمثل في الرسم على الأنشطة الملوثة و الخطيرة على البيئة T.A.P.D و تم الشروع في إتخاذ إجراءات ملموسة إبتداءا

01-لحسين عبد القادر، السندات الخضراء كأداة لتمويل و دعم عملية الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر ضمن مسار تحقيق التنمية المستدامة، مجلة المالية و الأسواق ، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، العدد8، المجلد 4، 2018،ص 271.

02-برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو إقتصاد أخضر مسارات..... ، المرجع السابق، ص 31-32.

03- المرجع نفسه، ص 32-33.

من سنة 2000 حيث تم رفع المعدلات السنوية للرسم على T.A.P.D و تصنيف المنشآت الملوثة و من أهم الرسوم البيئية في الجزائر، الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة مثل: الرسم على رفع النفايات المنزلية والرسم التحفيزي لإنقاص المخزون من النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج (24000دج/طن)،و الرسم التحفيزي على إنقاص المخزون من النفايات الصناعية الخاصة(10500دج/طن)، والرسم على الأكياس البلاستيكية (10,50دج/ك ل غ)، و الرسم على العجلات المطاطية الرسوم الخاصة بالإنبعاثات الجوية لسنتي 2002-2016 مثل: الرسم على الوقود و الرسم التكميلي علة التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي ،الرسوم على الإنبعاثات الصناعية السامة سنة2003.

خلاصة الفصل الأول

إن الإقتصاد الأخضر لا يمثل بديل للتنمية المستدامة، و إنما يعتبر السبيل الحسن لتحقيق التكامل بين أبعادها الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية، و ذلك لمساهمتها في تعزيز العدالة الإجتماعية، و خلق مناصب عمل جديدة مع مراعاة الجوانب البيئية، و إستمدت الوظائف الخضراء في القطاعات الإستراتيجية كالزراعة و الطاقة المتجددة.

حاولت من خلال هذه الدراسة إلقاء الضوء على سياسة الإقتصاد الأخضر، و الذي يعد سبيلا للإنعاش الإقتصادي و التنمية فهذا النموذج هو إطار يهدف إلى تفعيل مفهوم التنمية المستدامة من خلال تشجيع الإستثمار في البيئة كوسيلة لتحقيق النمو الإقتصادي المستدام، الذي يعتبر الحل الأمثل والأنسب للخروج من الأزمات الإقتصادية و البيئة العالمية لحالة من التأثيرات الإيجابية على التنمية إضافة إلى آليات تمويل المشاريع الخضراء.

و عليه فالإقتصاد الأخضر يعد الخيار و الطريق الناجح لدمج الإعتبارات البيئية في أي نموذج أو سياسة أو مشروع للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية، فالإقتصاد الأخضر هو الوسيلة لإنعاش النمو والنهوض بالتنافسية و خلق مجالات صناعية خضراء

الفصل الثاني

الإقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي للجزائر

يعرف الإقتصاد الأخضر بأنه الإقتصاد المبني على تخفيض إنبعاثات الكربون، و التعزيز من كفاءة إستخدام الموارد و الطاقة و تقلل من التلوث و تجنب فقدان التنوع البيولوجي، ليمثل منهجية تدعم التفاعل بين الطبيعة و الإنسان، و تلبية إحتياجات كل منهما في الوقت ذاته.

منذ الثورة الصناعية كان للسلوك البشري الملوث عن طريق الإستخدام المفرط للآلات الملوثة للبيئة أثر سلبي متزايد على كوكب الأرض، فعلى سبيل المثال تغير المناخ، ظاهرة الإحتباس الحراري وتآكل طبقة الأوزون، إضافة إلى التصحر و تدهور الأراضي الزراعية و الندرة في الموارد الطبيعية بما فيها الماء والمعادن.

هذا ما دفع العديد من الدول لإيجاد حلول لهذه المشاكل، فتوجهت نحو مصادر الطاقة النظيفة وسخرت لذلك مجموعة من الوسائل المادية و البشرية و التكنولوجية من أجل الإنتقال الفعال من الطاقة الأحفورية الملوثة للبيئة إلى الطاقة الخضراء.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي لم تتردد في خوض غمار تجربة الطاقة البديلة للبترول، و الذي أصبح زواله وشيكا بأن راهنت على الطاقات الخضراء و على رأسها الطاقة الشمسية، بحكم موقعها الجغرافي الذي يسمح لها بإستقبال مستوى مرتفع من أشعة الشمس.

حيث يرتكز الإقتصاد الأخضر على إعتماد موارد الطاقات المتجددة أو البديلة و الإهتمام بقطاع البناء من خلال تصميم أبنية خضراء إضافة إلى النقل المستدام، إدارة المياه، إدارة النفايات.

حيث أن جهود الجزائر تمس كل هذه القطاعات خاصة قطاع الطاقات المتجددة، فقد إنتهجت الجزائر إستراتيجيات و سياسات سعت من خلالها إلى تنويع مصادر الطاقة من أجل تنويع إقتصادها و المحافظة على رصيد الأجيال القادمة، فقد سطرت الجزائر ثلاث برامج خماسية تغطي الفترة الممتدة من 2005-2009، 2010-2014، 2015-2019، تهدف هذه البرامج إلى تكملت المشاريع التنموية التي باشرتها الجزائر و خصوصا في مجال الطرقات و المياه، و من خلال هذا قسمت الفصل الثاني إلى مبحثين رئيسيين :

المبحث الأول: إستراتيجية الجزائر في تبني الإقتصاد الأخضر.

المبحث الثاني: أهم إنجازات الجزائر في مجال الإقتصاد الأخضر.

المبحث الأول: إستراتيجية الجزائر في تبني الإقتصاد الأخضر

منذ الإنذار العالمي إلى الأزمة البيئية و الأزمة الطاقوية جراء الإستغلال الغير العقلاني للموارد الطبيعية بعدها جاءت الأزمة المالية العالمية و التي جسدت النتائج النهائية لكل هذه الأزمات والجزائر من بين الدول التي تمكنت من تخطي هذه الأزمات من خلال تبني إستراتيجية محكمة من خلال التوجه نحو قطاعات حيوية تساهم في تنويع الإقتصاد من جهة و الحفاظ على البيئة و مواردها من جهة أخرى.

أيضا من خلال الخطط و البرامج التنموية و التي ساهمت في إرساء دعائم الإقتصاد الأخضر.

و عليه فقد قسمت المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: التحول نحو الإقتصاد الأخضر في الجزائر.

المطلب الثاني: البرامج و المخططات التنموية ذات الإهتمام بالإقتصاد الأخضر في الجزائر.

المطلب الأول: التحول نحو الإقتصاد الأخضر في الجزائر

يؤدي الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر في الجزائر إلى تحسين إنتاجية و كفاءة الإقتصاد الوطني من خلال خفض المخلفات، حيث لا تشمل أضرار المشاكل البيئية على إلحاق الضرر بالأفراد و البيئية بل يتعدى ليشمل خسارة في الموارد، و يمكن أن يؤدي الإنتقال المطبق على النقل و الإسكان إلى تحسين إنتاجية الأفراد و تحسين إنتاجية النقل من خلال خفض من إستعمال الوقود الأحفوري.

وعليه سوف أقسم هذا المطلب إلى عدة فروع متساوية.

الفرع الأول: أسباب تبني الجزائر للإقتصاد الأخضر

من بين أهم الأسباب التي تؤدي بالجزائر للإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر ما يلي:

أولا: المشكلات البيئية

إن الواقع البيئي في الجزائر لا يختلف عما هي عليه باقي دول العالم الحالي، فإلى جانب المشكلات

البيئية ذات الطابع العالمي، مثل الإحتباس الحراري، تغير المناخ....
هذه المشكلات ذات الطابع الوطني منها إستنزاف الأراضي و تدهورها، محدودية المياه العذبة وتلوثها، النفايات الصلبة، تآكل التنوع البيولوجي و تلوث الهواء.

ثانيا: فشل سياسة النمو الغير متوازن و الغير مستقيم

لقد فشلت السياسات التنمية التي إعتمدت عليها الجزائر فقد إعتمدت على الصناعات الثقيلة في السبعينيات و الريع البترولي في تحقيق أهدافها و إستمرت بذلك الفجوة بيننا و بين الدول المتقدمة.[1]

ثالثا: المرحلة الإنتقالية التي تمر بها الجزائر

المرحلة الإنتقالية التي تمر بها الجزائر الناتجة عن تراجع أسعار البترول، و وضع إقتصادها الذي يمكن وصفه بالمرض الهولندي.

فقد شهدت الجزائر منذ سنة 2014 إنهيار أسعار البترول، الذي أثر بشكل كبير على الإقتصاد وتحقيق الخزينة حالة من العجز، و اللجوء إلى الإستدانة من بنك الجزائر من خلال التعديل في قانون النقد و القرض في أجل 5 سنوات، ما أدى إلى ظهور مشاكل إجتماعية.[2]

بالإضافة إلى التحديات الإجتماعية تتطلب تبني منهج و إستراتيجية غير تقليدية للتنمية، تتماشى و الإتجاهات العالمية للتنمية.

رابعا: الدراسات التي قام بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة

أثبتت أن تطبيق الإقتصاد الأخضر يعود بنتائج إيجابية بصفة عامة على جميع القطاعات لمواجهة التحديات البيئية، و تحفيز النمو الاقتصادي، خلق فرص عمل جديدة و القضاء على الفقر.[3]

01-شراف براهيمي، البيئة في الجزائر من منظور إقتصادي في ظل الإطار الإستراتيجي العشري 2001-2011، مجلة الباحث،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، ع 12، م13، 2013، ص 99-100.

02-آيت قاسي عزوز رضوان، مسيلتي نبيلة،بن زيدان الحاج، الإقتصاد الأخضر كبديل إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، عرض حالة مصر و الجزائر، مجلة مينا للدراسات الإقتصادية، جامعة مستغانم، ع 04، المجلد 02، 2019، ص 50.

03-علي خنافر، عبد الرزاق بن زاوي، الإقتصاد الأخضر كخيار إستراتيجي للجزائر في ظل إنخفاض أسعار البترول، مجلة الدراسات الإقتصادي و المالية، جامعة الوادي، ع09، المجلد 03، ص .97

الفرع الثاني: متطلبات التحول نحو الإقتصاد الأخضر في الجزائر

قيام الحكومة بقيادة عملية التحول من إصلاح القوانين السارية التي تؤثر سلبا على الإقتصاد الأخضر و كذلك إلتزام صانعي السياسات بدمج مباحث الإقتصاد الأخضر في خطط التنمية الوطنية بالإضافة إلى متابعة هذا التحول إعتبارا من تبنيه فتنفيذ فمتابعة فتقييم نتائجه.

مشاركة القطاع الخاص حيث يجب على الشركات مراعاة المتطلبات الإجتماعية و البيئية في أنشطتها.[1]

يجب على المجتمع المدني أن يدمج هذا التحول منذ المراحل الأولى من تبنيه تشجيع الإستثمار الأخضر.

تكييف برامج التعليم، التدريب و التأهيل من أجل التحكم في مبادئ و آليات التحول إلى الإقتصاد الأخضر.

ترشيد الإتفاق من خلال دعم المجالات التي تدعو إلى تخضير القطاعات الإقتصادية و الحد من الإنفاق على المجلات التي تستنزف رأس المال الطبيعي.

إسترداد التكنولوجيا الخضراء، تحجيز أنماط الإنتاج و الإستهلاك و الشراء الخضراء

عم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخضراء(تحويل، تقوية الذات، الولوج إلى الأسواق).

الإهتمام بالموارد المائية و معالجة المياه الغير نظيفة و ترشيد الإستهلاك و العمل على الحفاظ على الموارد المائية و منعها من التلوث.[2]

مراجعة السياسة الحكومية و جعلها سياسة لنظام الإقتصاد الأخضر.

النهوض بمشكل النفايات و معالجتها و إعادة تدويرها و رسكلتها.

تنمية الريف و ذلك عن طريق الإهتمام بالزراعة المستدامة و الحفاظ على المورد الغابي ، تحسين مستوى معيشة سكان الريف.

01-علي خنافر، عبد الرزاق الزاوي، المرجع السابق، ص 97.

02-المرجع نفسه، ص 98.

الفرع الثالث: أهداف الإقتصاد الأخضر في الجزائر

يرتكز الإقتصاد الأخضر في الجزائر على مجموعة من الأهداف من أجل تعزيز الإنتقال نحو إقتصاد صديق للبيئة من بين هذه الأهداف مايلي:[1]

الإتجاه نحو الفرز عند المصدر الرسكلة، التثمين و المجالات الصناعية للتحويل.

دعم و زيادة الإنجازات فيما يخص تجهيزات و منشآت المعالجة.

تشجيع تطوير الإستثمار في مجال النفايات من أجل ضمان التحكم في التأثير البيئي و تقنيات المعالجة و التثمين.

وضع مخطط عمل وطني لطرق الإنتاج و الإستهلاك بالتركيز على رسكلة النفايات و تثمينها وتحويلها.

التصدي لتغير المناخ و حماية النظم البيئية، مع تثمين خدمات الأنظمة البيئية الطبيعية.

حماية الصحة من التلوث، و تعزيز أمن الطاقة.

تعزيز النمو الأخضر، و توليد فرص العمل و القضاء على الفقر.

المطلب الثاني: البرامج و المخططات ذات الإهتمام بالإقتصاد الأخضر في الجزائر

تمر تنمية القطاعات الخضراء ذات القيمة المضافة العالية عبر إعتماد سياسة صناعية جديدة تشجع الإستثمار ، و تحسن تنافسية الشركات و تدفع بالإبتكار، و تبني التكنولوجيا في إطار شراكات هادفة، إستجابة للإنشغالات الأساسية لعدة قطاعات.

فالتخطيط البيئي هو جزء أساسي من التخطيط الشامل يركز على التأثيرات و البعد البيئي للمشروعات المقترحة، و هدفه الأساسي في الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية دون الإضرار بالبيئة.

يعني أنه هو ذلك التخطيط الذي يهتم بالقدرات أو الحمولات البيئية، بحيث لا تتعدى مشروعات التنمية الحد البيئي الحرج و هو الحد الذي يجب أن تتوقف عنده و لا تتعداه حتى لا تحدث نتائج عكسية قد تؤدي إلى ضياع كل عوائد المشروعات و خطط التنمية .

01-وزارة البيئة و الطاقات المتجددة.

http//www.me.gov.dz, last visite 10-05-2021, hour 15 :50.

فقد إعتمدت الجزائر في إستراتيجياتها على مجموعة من البرامج و المخططات كانت تأثير على الجانب البيئي، حيث عملت بطريقة غير مباشرة على إدراج البعد البيئي في مشاريعها التنموية.

و عليه فقد قسمت المطلب الثاني إلى عدة فرعين متتاليين، الأول تضمن البرامج التنموية في الجزائر، أما الفرع الثاني تضمن المخططات ذات الصلة بالإقتصاد الأخضر.

الفرع الأول: البرامج التنموية في الجزائر

أولا: برنامج الإنعاش الإقتصادي: 2001-2004

هو برنامج الإستثمارات العمومية طرحته السلطات العمومية للفترة بين 2001-2004 و تم الإعلان رسميا عن هذا البرنامج خلال إفتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أبريل 2001 يستهدف هذا البرنامج دعم النمو الإقتصادي من خلال تفعيل الأنشطة الإنتاجية الفلاحية، ودعم الخدمات العمومية في مجالات الري النقل، البنية التحتية، تحسين الإطار المعيشي لحياة السكان التنمية المحلية و تطوير الموارد البشرية.[1]

و قد بلغ عدد المشاريع ضمن البرنامج 15974 مشروع.

- **أهداف البرنامج:**

دعم النشاطات المنتجة و خلق مناصب شغل و ذلك عن طريق رفع مستوى الإستغلال في القطاع الفلاحي و في المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة.

تهيئة النشاطات الإقتصادية لتغطية الإحتياجات الضرورية للسكان.

إعادة الإعتبارات و صيانة البنى التحتية.

يمكننا القول بأن الهدف الأساسي لسياسة الإنعاش الإقتصادي يتمثل في تخفيض معدلات البطالة.

01-فرحات عباس، سعود وسيلة، عرض عام لبرامج التنمية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة الإتصال و القانون، جامعة محمد شريف مساعدية، سوق أهراس، ع 01، جوان 2018، ص 63.

02-المرجع نفسه، ص 64.

01-فرحات عباس، سعود وسيلة، المرجع السابق، ص 63.

02- المرجع نفسه، ص 64.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009.

هو برنامج الإستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية و يوم 07 ابريل 2005 المتعلق بالفترة 2005-2009 في إطار مواصلة إستراتيجية البرامج الكبيرة للإنفاق العمومي التي بدأت م ع برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الخاص بالفترة 2001-2004 و قد تم إقراره بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر.[1]

- **أهداف البرنامج**

يهدف البرنامج إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان.

تحسين قطاع الزراعة الفلاحية و التنمية الريفية.

الإهتمام بقطاع النقل و السكك الحديدية.

تطوير و تحسين قطاع المياه من خلال تهيئة السدود و إعادة تأهيل محطات التصفية.[2]

ثالثا: البرنامج الخماسي للتنمية: 2010-2014

يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة من حيث طبيعة المشاريع أو من جيث الأهداف، حيث يشمل إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية الطرق و المياه.[3]

- **أهداف البرنامج**

يهدف البرنامج إلى تشجيع إنشاء مناصب شغل و مكافحة البطالة.

تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية عبر التزويد تلك المناطق بمياه الشرب.

تثمين الموارد الطاقوية المنجمية.

مواصلة التجديد الفلاحي و تحسين الأمن الغذائي للبلاد.[1]

03- المرجع نفسه، ص 71.

رابعا: برنامج توطيد النمو الإقتصادي: 2015-2019

هو عبارة عن تكملة و توطيد للبرامج السابقة، حيث يغطي عمليات الإستثمارات العمومية خلال فترة بين 2015-2019، و عليه تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الإقتصادي، 2015-2019.[2]

- **أهداف البرنامج:**

يهدف هذا البرنامج إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان في جميع القطاعات من السكن، الصحة العمومية التربية، التعليم.....

خلق مناصب شغل و مكافحة البطالة.

تشجيع و ترقية اليد العاملة.

الإهتمام بالتنويع الإقتصادي و تحقيق النمو خارج قطاع المحروقات.

تسعى الحكومة من خلال هذا المخطط إلى تحقيق نسبة سنوية للنمو، للحد من البطالة و تحسين الظروف المعيشية و هذا بين الأهداف الرئيسة للإقتصاد الأخضر.

خامسا: البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030

كان لإتفاق باريس2015 أهم مخرجات الأمم المتحدة للتغير المناخي رقم (21)، أثرا كبيرا على الكثير من دول العالم خاصة النامية حيث أبدت إعتبارا من عام 2016 إهتماما كبيرا بشأن المساهمات الوطنية الطوعية المحددة للحد من آثار تغير المناخ و تحقيق أهداف التنمية المستدامة و التي من بينها الهدف السابع الخاص بالطاقة من خلال إدراج أهداف خاصة بالطاقة المتجددة في خططها الوطنية لتنويع مزدوج للطاقة ووضع و تنفيذ السياسات ذات الصلة.[1]

01-هدى بن محمد، عرض و تحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة و الإقتصاد، جامعة القاهرة، ع5، 11 يناير 2020، ص 48.

02- المرجع نفسه، ص 51.

تعددت أهداف الطاقة المتجددة من خلال السياسات التي إعتمدتها الحكومات من خلال المخططات و البرامج حيث يقوم المخطط الوطني للطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية على تغيير أنماط الإنتاج و الإستهلاك المستدام في القطاعات الرئيسية المستهلكة للطاقة مع توفير البيئة المواتية لتطوير تكنولوجيا طاقة مستدامة، و تطبيقها عمليا، خاصة ما يتعلق بكفاءة الطاقة و الوقود الأكثر نظافة و الطاقة المتجددة.[2]

الصندوق الوطني للطاقات المتجددة يمول ب 1 بالمائة من الجباية البترولية كما يهدف لتغطية 40 بالمائة من إحتياجات الجزائر من الكهرباء و الطاقة الشمسية الحرارية و الضوئية 37 بالمائة و طاقة الرياح 3 بالمائة.

لأن زيادة الطاقة عن طريق المصادر المتجددة يقلل من مخاطر أسعار الوقود الأحفوري المرتفعة والغير مستقرة بالإضافة إلى تقديم فوائد تخفيفية، فإن نظام الطاقة الحالي المبني على الوقود الأحفوري هو مصدر تغير الطقس، و يعد قطاع الطاقة مسؤولا عن ثلثي إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري ومن المتوقع أن تصل تكلفة التكيف المصاحبة لتغير الطقس إلى 50-170 مليون دولار أمريكي بحلول عام 2030 و التي ستتحمل الدول النامية أكثر من نصفها.[3]

- **أهداف البرنامج:**

يهدف هذا البرنامج حول تأسيس قدرة ذات أصول متجددة مقدرة خلال الفترة الممتدة من 2011-2030 موجهة لتغطية الطلب الوطني على الكهرباء و التصدير.

01-اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الطاقة المتجددة، التشريعات و السياسات في المنطقة العربية، صحيفة حقائق الأمم المتحدة، بيروت، ص 09.

02-وافي مريم، إدماج إتفاقية تغير المناخ في التشريع الجزائري، رسالة الدكتوراه ، تخصص قانون بيئة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2017-2018، ص .195

03- راشدي فاطمة، غوال نادية، بلهاشمي جيزة، مداخلة حول تقييم سياسة تمويل الطاقة الخضراء في الجزائر في ظل التوجه نحو تنويع و تنمية الإستثمار الطاقوي وفق برنامج المخطط الوطني للطاقة المتجددة، 2011-2030، مؤتمر دولي حول: الطاقات الخضراء و التنمية المستدامة مقاربات و تجارب، أيام 30/29/28 مارس 2019، إيطاليا، تركيا، ص 07.

إن الطاقات المتجددة هي أساس السياسة الطاقوية و الإقتصاد في الجزائر حتى سنة 2030 وستكون حوالي 40 بالمائة من إنتاج الكهرباء إنطلاقا من الطاقة الشمسية، الكهروضوئية و الحرارية و التي ستكون محرك لتطوير إقتصادي مستدام من شأنه التحفيز على نموذج جديد للنمو.[1]

إحداث أول محطة توليد الكهرباء، إعتمادا على الطاقة الشمسية.

وضع برنامج وطني للبحث في الطاقات المتجددة 2015-2020 مرحلة نشر و تصنيع التجهيزات، و 22020-2030 مرحلة التطوير على نطاق أوسع.

- **أساسيات حول البرنامج الوطني للطاقات المتجددة:**

نظرا للأهمية المتزايدة للطاقات المتجددة سواء على المستوى العالمي أو الوطني، ونظرا لذلك أطلقت الجزائر في إطار إستراتيجية جديدة لطاقة أكثر أمنا إقتصاديا و بيئيا، برنامجا وطنيا لتطوير الطاقات المتجددة بعد المصادقة عليه من مجلس الوزراء في فيفري 2011، لآفاق 20 سنة القادمة لغاية2030.

حيث يهدف إلى الإدخال التدريجي للطاقات البديلة و لرفع من إجمالي الطاقة المتجددة خاصة الطاقة الشمسية في إنتاج الكهرباء خلال المدة المحددة.[2]

- **أهم القوانين ذات الصلة بتنفيذ المخطط:**

أولا: القانون رقم04-09 لسنة 2004المتعلق بترقية الطاقات المتجددة:

يهدف هذا القانون إلى تحديد كيفيات ترقية كيفيات ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة و المتمثلة أهدافها في حماية البيئة بتشجيع اللجوء إلى مصادر الطاقة الغير ملوثة.

لمساهمة في مكافحة التغيرات المناخية بالحد من إفرازات الغاز المتسببة في الإحتباس الحراري.[3]

01-شنعة أمينة، الإقتصاد الأخضر أداة فعالة لتعزيز الإقتصاد الوطني،مجلة القانون العقاري و البيئة، معهد الحقوق و العلوم السياسية، المركز الجامعي أحمد زبانة، ع13، المجلد 07، 13 جوان 2019، ص .151

02-حليمي حكيمة، أبوبكر ياسين، بومدين وفاء، آليات تفعيل البرنامج الوطني لتحسين كفاءة الطاقة في الجزائر ضمن الإستراتيجيات الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة لآفاق 2030، مخبر البحوث و الدراسات الإقتصادية، جامعة سوق أهراس، ص 11.

03-المادة 01 و 02، قانون رقم 04-09، المؤرخ في 14 غشت سنة 2004، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، ج ر، 52، المؤرخة في 18-08-2004.

فقد عرف هذا القانون الطاقات المتجددة على أنها "أشكال الطاقة الكهربائية أو الحركية أو الحرارية أو الغازية المحصل عليها إنطلاقا من تحويل الإشعاعات الشمسية و قوة الرياح و الحرارة الجوفية والنفايات العضوية و الطاقة المائية و تقنيات إستعمال الكتلة الحيوية.

إستعمال مجموع الطرق التي تسمح بإقتصاد معتبر في الطاقة، باللجوء إلى تقنيات هندسة المناخ الحيوي في عملية البناء.[1]

و عليه فبرنامج الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة: "مجموع أعمال الإعلام و التكوين والتعميم و كذا تحفيز البحث و الإنتاج أو التنمية و إستعمال الطاقات المتجددة بصفة مكملة أوبديلا عن الطاقات التقليدية.[2]

حيث يعتبر برنامجا خماسيا يندرج ضمن مخططات مستقبلية خاصة، بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة مع آفاق2020.[3]

يشمل عناصر و آليات تحديد التكاليف الطاقوية و المرجعية، و آليات تحديد التكلفة البيئية للطاقات مع الأخذ بعين الإعتبار و مع تقييم مختلف التأثيرات البيئية، وتحسين الإطار المعيشي المترتب
عن إستعمال الطاقات المتجددة.[4]

ثانيا: القانون رقم99-09 المتعلق بالتحكم في الطاقة

يحدد هذا القانون شروط السياسة الوطنية للتحكم في الطاقة ووسائل تأطيرها و تنفيذها، تهدف هذه السياسة إلى ترشيد الطاقة المتجددة و الحد من تأثير النظام الطاقوي على البيئة للتقليل من إنبعاث الغازات الدفيئة و غازات السيارات في المدن.[5]

01-المادة 03، القانون رقم 04-09، المرجع السابق.

02-المادة 07، من نفس القانون.

03-المادة 09، من نفس القانون.

04-المادة 10، من نفس القانون.

05-المادة 01، 02، 03، 05، القانون رقم 99-09، المؤرخ في 15 ربيع الثاني عام 1420الموافق ل 28 يوليو سنة1999يتعلق بالتحكم في الطاقة، ج.ر، ع 51، الصادرة بتاريخ 02 أوت 1999.

و لقد تم إصدار هذا القانون للتحكم في الطاقة و التوجيه الرشيد لإستغلال الطاقة عن طريق نمط الإستهلاك الطاقوي الوطني في إطار السياسة الطاقوية الوطنية.

و عليه نجد أن مساعي هذا القانون تهدف إلى ترشيد إستعمال الطاقة و الحفاظ عليها مع تحسين الإنتاجية الوطنية و تطوير الطاقات المتجددة و ترقيتها والتقليل من إنبعاثات الغازات الدفيئة و هذا ما يتفق مع إتفاقية المناخ.

و لتطبيق هذا القانون تم إنشاء وحدة التحليل الطاقوي، ضمن وكالة ترقية و ترشيد إستخدام الطاقة APREU، إضافة إلى الشراكة بينهما و بين الوكالة الفرنسية.

لوضع برنامج وطني للتحكم في الطاقةPNME ، سنة 2002 ومن أهدافه تحديد الطلب على الطاقة حسب القطاعات المستعملة فيها، ويتم تمويل البرنامج عن طريق الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة، تحت إشراف الوكالة الوطنية لترقية و ترشيد إستخدام الطاقة.[1]

و عليه يتم الحصول على الطاقات المتجددة بإستغلال الموارد الأخرى الطبيعية كطاقة الرياح أوالطاقة المائية أو الطاقة الشمسية.

بحيث يؤدي إستغلال الموارد الطبيعية إلى المحافظة على البيئة و الإنقاص من إنبعاثات الغازات الدفيئة والمعروف أن الجزائر تزخر بالثروات الطبيعية خاصة تلك المتعلقة بالطاقة الشمسية.

و عليه يمكننا الإشارة إلى أضخم مشروع للطاقة الشمسية المتجددة و هو مشروع ديزارتيك "Desertec" فهو مشروع ضخم، يهدف لربط العديد من المراكز الشمسية الحرارية، centre Solaire thermique.

و يمكن أن يضم أيضا طاقات متجددة كمزرعة الرياح حيث ينطوي أيضا على توفير مناصب شغل و تكوين الخبرات و الكفاءات.[2]

01-Nassima Hamidouche, les modèles de demande d'énergie, application a la demande du carburant en Algérie, les cahiers de cread revue publiée par le centre de recherche en économie applique pour le développement, n65, 2003,p34.

02-شنعة أمينة، المرجع السابق، ص 150.

الفرع الثاني: المخططات ذات الصلة بالإقتصاد الأخضر

أولا: المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة:

يمثل المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة أهم مخطط في إطار إصلاح البيئي
و إدراج أفاق متنوعة للتنمية البيئية جسدت ضمن سنوات 2001-2011.

فقد وضع البرنامج بعد دراسة و نقاش طويل و تضمن منهجية لتحديد المشاكل البيئية مع وضع إستراتيجية خاصة تقضي عليها.

و قد كرس المشرع الجزائري التخطيط البيئي من خلال القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة والذي نص على أن الوزارة المكلفة بالبيئة تعد مخططا وطنيا للنشاط البيئي و التنمية المستدامة.[1]

- **أهداف مخطط الأعمال ذات الأولوية 2001-2011:**

تكمن أهدافه في تسيير النفايات الصلبة و المنزلية و الخاصة و محاربة التلوث الصناعي و هذا من خلال إصدار قانون 01-19 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها.
و هذا من أهم مساعي الدولة في إطار إستراتيجية الإقتصاد الأخضر.
تحسين تزويد المواطنين بمياه الشرب وتحسين الخدمة في مجال التطهير.[2]

و سعيا منه لتحقيق هذه الأهداف نص المخطط قصير المدى على جملة من التدابير المؤسسية والتدابير المواكبة لكل هدف على حدى، و حجم الإستثمارات الموصدة لتحقيق هذه الأهداف والنتائج المنتظرة و المؤشرات و مصادر التمويل.

و من أهم مصادر التمويل مثل هذه العمليات التحفيزات المالية و الدعم و الإعانات و الضريبة البيئية الإيكولوجية.

01-المادة 13، قانون 03-10، المرجع السابق.

02-وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البئية في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، جويلية، 2007.ص54.

- **ثانيا: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم: 2010-2030**

نظرا للاختلالات التي شهدها الشغل في الجزائر أقر المشرع الجزائري قانون تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة حيث ورد ضمن إصلاحات عميقة شهدها موضوع حماية البيئة و ذلك عن طريق دعم الإطار التشريعي و التنظيمي و المؤسساتي.

فالسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة تساهم في إرساء دعائم الوحدة الوطنية ودمجها إضافة إلى الأهداف التنموية الإقتصادية و الإجتماعية ، و الثقافية، متطلبات السيادة الوطنية والدفاع عن الإقليم.[1]

يقوم هذا المخطط على توجيهات أساسية تتمثل في الإستغلال العقلاني للفضاء الوطني و خاصة توزيع السكان و الأنشطة الإقتصادية على كافة الإقليم الوطني و تثمين الموارد الطبيعية أو إستغلالها العقلاني.

التوزيع الفضائي الملائم للمدن و المستوطنات البشرية من خلال التحكم في نمو المجتمعات السكنية و قيام ببنية حضرية متوازنة.

دعم الأنشطة الإقتصادية المعدة حسب الأقاليم، حماية التراث الإيكولوجي الوطني و تنميته، حماية التراث التاريخي و الثقافي و ترميمه و تثمينه.

تماسك الإختيارات الوطنية مع المشاريع التكاملية الجهوية.[2]

- **أهداف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:**

تنمية مجموع الإقليم الوطني تنمية منسجمة على أساس خصائص و مؤهلات كل فضاء جهوي.

خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية و التشغيل، تساوي الحظوظ في الترقية و الإزدهار بين جميع المواطنين.

01-المادة 05، القانون رقم 01-20، المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001، يتعلق بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة، ج ر، ع77، المؤرخة في 15-12-2001.

02-المادة 09، من نفس القانون.

الحث على التوزيع المناسب بين المناطق و الأقاليم لدعائم التنمية و وسائلها بإستهداف تحقيق الضغوط على الساحل و الحواضر و المدن الكبرى، و ترقية المناطق الجبلية و الهضاب العليا والجنوب.

دعم الأوساط الريفية و الأقاليم و المناطق و الجهات التي تعاني صعوبات و تفعيلها من أجل إستقرار سكانها.[1]

حيث يرسي مبادئه التي تحكم تموقع البنى التحتية الكبرى و الخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية.[2]

يحدد مبادئ و أعمال التنظيم الفضائي و التي تشمل الفضاءات الطبيعية و المساحات المحمية ومناطق التراث التاريخي و الثقافي.

تعبئة الموارد المائية و توزيعها و تحويلها و تنمية برامج إستصلاح الزراعي و الري.[3]

أيضا إهتم المخطط خصوصية الطبيعة الإقتصادية لمناطق الجنوب كترقية الزراعة الصحراوية والواحات حماية المناطق الرعوية و تجهيزها.

مكافحة التصحر و الترمل وصعود المياه.

تطوير الأنشطة الإقتصادية توائم الظروف هذه المناطق خاصة الصناعية المرتبطة بإحتياجات السكان و تثمين المحروقات و الموارد المنجمية.[4]

ولتحقيق الأهداف المرجوة في الخطط ثم إنشاء المجلس الوطني لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة حيث يتدخل في إعداد المخططات التوجيهية.[5]

01-المادة 04،القانون رقم 01-20، المرجع نفسه.

02-المادة 10، من نفس القانون.

03-المادة 11، من نفس القانون.

04-المادة 16، من نفس القانون.

05-المادة 21، المرجع نفسه.

ثالثا: المخطط الوطني للمناخ 2015-2050

تعد السياسة الوطنية لمكافحة تغير المناخ مجموعة من القرارات التي تضعها الدولة بموجب القوانين و التشريعات و البرامج تهدف لمكافحة تغير المناخ.

إن تغيير المناخ بات حقيقة لا ينكرها أحد، و مما لا شك فيه أن الإنسان يتحمل العبئ الأكبر من مسؤولية تنامي ظاهرة الإحتباس الحراري المتمثلة في إرتفاع درجة حرارة كوكبنا، و إرتفاع مستوى البحار و المحيطات نتيجة ذوبان الجبال الثلجية العملاقة في المنطقة القطبية، و كذلك إزدياد ظاهرة التصحر، إضافة إلى تزايد وتيرة الكوارث البيئية التي تزهق الكثير من حياة البشر.

أكدت عدة تقارير صادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغيرات المناخية، إن الجزائر من أكثر الدول عرضة للتغيرات المناخية أهمها :

إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنة 2015 حوالي 130.36، حيث كانت السبعة عشر(17) عام الأخيرة الأكثر حرارة على الإطلاق في الجزائر خاصة السنوات من 2006 إلى 2011، حيث قدر إرتفاع درجة الحرارة بأكثر من 2 درجة مئوية، تضع معظم التقارير الصادرة عن المنظمة الحكومية لتغير المناخ بما فيها تقرير 2013-2014 و الجزائر ضمن دائرة البلدان التي تسجل إرتفاعات شاذة في درجات الحرارة تقدر بين 3.5° و 5 درجة مئوية.[1]

إضافة إلى إرتفاع درجة الحرارة بسبب قلة سقوط الأمطار و موجة الجفاف إلى ظهور التصحر في الجزائر.[2]

دون أن ننسى ظاهرة الفيضانات من أهمها فيضانات شلف سنة 2000، و فيضانات باب الواد بالعاصمة سنة2003.

01-المادة 16، القانون 01-20، المرجع السابق.

02-المادة 21، المرجع نفسه.

أيضا الزلازل الأخيرة لهذه السنة حيث تواصلت الزلازل لأيام متتالية خاصة في ولاية بجاية، و زلازل البليدة.

و أهم ما يتسبب فيه الجفاف حرائق الغابات و ما تخلفه من خسائر مادية و بشرية، و خسائر في الثروة النباتية و الحيوانية، و من بين الكوارث الكبيرة التي وقعت في الجزائر، حرائق صيف 2020 حيث تسببت في حرائق رهيبة كارثية كانت من شرق إلى غرب البلاد إلى غربها و على الشريط الساحلي ما خلف خسائر كبيرة في الثروة النباتية و الغابية و الحيوانية على حد سواء.

حيث فقدت الجزائر العديد من الفصائل الحيوانية و النباتية، خاصة في مدينة تيارت في غابة قرطوفة حيث تواصلت مدة الحريق إلى سبعة أيام متتالية ما خلف خسائر كبيرة، إضافة إلى إرتفاع درجة الحرارة.

- **أهداف المخطط الوطني للمناخ :**

تقليص الإنبعاثات الكربونية من خلال حجز و تخزين ثاني أكسيد الكربون.

تقليص حضور الكربون في الأنشطة الصناعية و الأسرية و تحسين النظام المائي، إضافة إلى إعتماد التشجير المكثف و توسيع السدود الخضراء من أجل مكافحة التصحر.[1]

النهوض بإستعمال الطاقات النظيفة.

ملائمة البيانات التحتية للتغيرات المناخيةِ و ملائمة الفلاحة مع التغيرات الفلاحية.[2]

السعي وراء ترقية آليات التنمية النظيفة في الجانبن الخاص و العام.

وضع إستراتيجية التأقلم مع تغير المناخ التي تسمح للبلد بأن يكون أقل عرضة لمخاطر تغير المناخ وفقا لإتفاقية باريس لتغير المناخ.

01-وافي مريم، المرجع السابق، ص 193.

02-الصادق معقاقي، الوعي البيئي و متطلبات التوجه نحو الإقتصاد الأخضر في الجزائر، دفاتر السياسة و القانون، كلية الحقوق و العلوم والسياسية، تيزي وزو الجزائر، ع02، المجلد 11، جوان2019، ص 143.

و عليه قامت الجزائر بتحسين كل من الظروف المؤسساتية و التقنية و السياسية بوضع تدابير مرتبطة بتغير المناخ.

رابعا: المخطط الجديد لتنمية نشاطات الصيد البحري و تربية الأحياء المائية: 2015-2022

يهدف هذا المخطط إلى مضاعفة الإنتاج السمكي الوطني (200.000/سنويا)، و ذلك بفضل تنمية تربية الأحياء المائية، و يشجع المخطط لمواكبة الشركات الحديثة و تعزيز نظام التكوين من أجل تطوير مهن الصيد البحري.[2]

إضافة إلى هذا المخطط Med key Habitats ، حيث يهدف إلى ترقية أنشطة الصيد البحري وتربية المائيات مع تشجيع على وجه الخصوص، إنشاء الموانئ و ملاجئ للصيد البحري وكل المنشآت و الصناعات الأخرى المعدة للصيد، و تربية المائيات.
كما يحدد إجراءات المحافظة على المنظومة البيئية المائية و الموارد الصيدية.[3]

خامسا: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق 2030.
فقد نص المشرع الجزائري على أنه تتم تهيئة و إنجاز المنشآت السياحية طبقا لمواصفات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية المنصوص عليها في المادتين 22 و 38 من القانون رقم 01-20 المؤرخ في 27رمضان عام 1422 الموافق ل 12 ديسمبر سنة 2001 و المذكور أعلاه.[4]

01-عبد الوهاب شنيخر، بوعلام شبيرة، المرجع السابق، ص 31.
02-علي خنافر، المرجع السابق، ص 283.
03-المادة 32 ، القانون رقم 01-20، المرجع السابق.
04-المادة 12، القانون رقم 03-01، المؤرخ في 17 فبراير سنة 2003، يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، ج ر، ع 11، المؤرخة في 19-02-2003.

يعتبر إطار إستراتيجي مرجعي للسياحة في الجزائر و بمثابة وثيقة تعلن الدولة من خلالها و لجميع الفاعلين في جميع القطاعات و جميع المناطق عن مشروعها السياحي لآفاق 2030 تترجم فيها إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية و التاريخية للبلاد و وضعها في خدمة السياحة في الجزائر.[1]

يساهم المخطط في التنمية المنسجمة للمنشآت و الهياكل السياحية و الإستغلال العقلاني لمناطق التوسع السياحي و المواقع السياحية و كذا الحفاظ عليها و إدماج الأنشطة السياحية في أدوات تهيئة الإقليم و التعمير.

تتم التهيئة السياحية في إطار إحترام الأحكام القانونية و التنظيمية المتعلقة بالتراث الثقافي و العمران وعليه تقوم بتنفيذ أعمال و أهداف هذا المخطط هيئة عمومية متخصصة.[2]

أسند المشرع الجزائري مهمة تنفيذ و متابعة عملية التنمية السياحية لهيئة عمومية تسمى " الوكالة الوطنية لتنمية السياحة" تتولى على وجه الخصوص إقتناء و تهيئة و ترقية و إعادة بيع أو تأجير الأراضي للمستثمرين داخل مناطق التوسع و المواقع السياحية المعدة لإنجاز المنشآت السياحية.[3]

- **أهداف المخطط:**

تحسين الخدمات السياحية من حيث الجودة المقدمة للسياح و الإرتقاء بها إلى مستوى المنافسة الدولية.

تحسين الوضعية الإقتصادية و التجارية و المالية لقطاع السياحة.

تحسين صورة الجزائر الدولية، مع التوفيق بين التنمية السياحية و البيئة.[4]

تسيير المبادلات و الإنتاج الوطني و الدولي.

زيادة الثروة و إحداث مناصب الشغل لحل مشكل البطالة.

01-بلخير صافية، تجسيد الإقتصاد الأخضر من خلال تطوير النشاط السياحي في القانون الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، ع 03، (عدد خاص)، 2020، ص 176.

02-المادة 13، القانون 03-01.

03-المادة 20، من نفس القانون.

04-بولخير صافية، المرجع السابق، ص 117.

توفير الإحتياجات المستمرة و المتزايدة للمواطنين الجزائريين الراغبين في الراحة و الاستجمام.[1]

سادسا: المخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية

تتوافر الجزائر على موارد مائية محدودة لكنها غير منتظمة ووفقا لوزارة الموارد المائية، فقد بذلت الجزائر المجهودات للتخلص من الإجهاد المائي و تحسين الإطار البيئي الوطني في ديناميكية التنمية المستدامة هذا ما ترجمه إنجاز المشاريع الهيكلية الكبرى التي تسمح اليوم بتسجيل تحسنات هامة في المؤشرات الرئيسية للتنمية البشرية في مجال المياه و البيئة.

وعليه فقد أقر المشرع الجزائري نظام التخطيط الوطني أو التخطيط الرئيسي لتهيئة الموارد المائية واستغلالها لغرض إيجاد الإجراءات الضرورية لتنسيق المخططات الجهوية لتهيئة المياه و إستعمالها وتوقع حالات تحويل الموارد المائية و شروطها ضمن الأطر الإقليمية لمختلف الأحواض الهيدروغرافية.[2]

ينشأ المخطط الوطني للمياه و يحدد الأهداف والأولويات الوطنية في مجال حشد الموارد المائية وتسييرها المدمج و تحويلها و تخصيصها.[3]

حيث يعد لمدة (20) سنة و تقيمه الإدارة المكلفة بالموارد المائية كل خمس (5) سنوات.

يشمل المخطط التوجيهي للتهيئة الموارد المائية والمخطط الوطني للمياه:

تقييم الموارد المائية التي يتم رصدها خاصة تصفية المياه القذرة و تحلية مياه البحر.

تحديد المشاريع و البرامج الهيكلية للحشد و تخصيص الموارد المائية التي تسمح بتلبية الإحتياجات للمياه الفائضة على المدى البعيد إضافة إلى تطوير منشآت التزويد بالماء الصالح للشرب و التطهير والسقي.[4]

01-مفاتيح يمينة، أثر الإبتكار السياحي على التنمية السياحية "حالة إقليم الأهقار بالجزائر و دوز بتونس"، أطروحة دكتوراه ، تخصص تسويق إستراتيجي، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018، ص 28.

02-وناس يحي، المرجع السابق، ص 42.

03-المادة 05، المرسوم التنفيذي رقم 10-01 المؤرخ في 18 محرم عام 1431 الموافق ل 04 يناير سنة2010، يتعلق بالمخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية و المخطط الوطني للمياه، ج ر، ع 01، المؤرخة 20 محرم 1431 الموافق ل 06 يناير 2010.

04- المادة 02، من نفس المرسوم.

وعليه تم إنشاء هيئة وطنية إستشارية سميت ب "المجلس الوطني الاستشارية للموارد المائية" تدرس الخيارات الإستراتيجية و أدوات تنفيذ المخطط الوطني للماء و كل المسائل المتعلقة بالماء.[1]

يحدد هذا المخطط على أساس العرض و الطلب على المياه، من حيث الكمية و النوعية. أهداف تنمية، تهيئة، تعبئة المياه و نقلها ما بين الوحدات الهيدروغرافية الطبيعية مع الأخذ بعين الإعتبار المقاييس الإقتصادية، كما يحدد مجال الإستعمال الموارد المائية و التدابير المرتبطة بمتطلبات إقتصاد الماء و تثمينه و حماية نوعيته في منظور تسيير المستدام لهذه الموارد.[2]

سابعا: المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة

عرف المشرع الجزائري النفاية على أنها كل البقايا الناتجة عن عمليات الإنتاج أو التحويل أوالإستعمال و بصفة أعم كل مادة أو منتوج و كل منقول يقوم المالك أو الحائز بالتخلص منه قصد أو التخلص منه أو يلزم التخلص منه أو بإزالته.

كما عرف النفايات الخاصة، كل النفايات الناتجة عن النشاطات الصناعية و الزراعية و العلاجية والخدمات و كل النشاطات الأخرى و التي بفعل طبيعتها و مكونات المواد التي تحتويها لا يمكن جمعها و نقلها و معالجتها بنفس الشروط مع النفايات المنزلية و ما شابهها و النفايات الهامدة.[3]

و عليه فقد أقر قانون 01-19 المتعلق بالنفايات على التنظيم لبيان كيفية إعداد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة.[4]

فقد أوكلت مهمة إعداد المخطط لجنة يترأسها كل من الوزير المكلف بالبيئة أو ممثله، و تتألف من الوزارة المكلفة بالدفاع الوطني و الجماعات المحلية و وزارة التجارة و وزارة الطاقة، وزارة الصحة، وزارة المالية، وزارة الموارد المائية، ووزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ووزارة الصناعة التقليدية، وزارة التعمير ووزارة الصناعة.[5]

01- المادة 62، القانون 05-12، المرجع السابق.

02- المادة 57، من القانون نفسه.

03- المادة 03، قانون 01-19 المتعلق بالنفايات، المرجع السابق.

04- المادة 14، من نفس القانون.

05- المادة 02، المرسوم التنفيذي رقم 03-477، المؤرخ في 15 شوال عام 1424 الموافق ل 9 ديسمبر سنة 2003، يحدد كيفيات وإجراءات المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة و نشره و مراجعته، ج ر، ع 78، المؤرخة في 20 شوال 1424 الموافق ل 14 ديسمبر 2003.

و تعد تقريرا سنويا يتعلق بتنفيذ المخطط الوطني لتسيير النفايات.[1]

حيث يتضمن هذا المخطط:

جرد كميات النفايات الخاصة لاسيما الخطرة منها المنتجة سنويا على مستوى التراب الوطني.

الحجم الإجمالي لكمية النفايات المخزنة مؤقتا و كذا تلك المخزنة بصفة دائمة على تحديد كل صنف منها المناهج المختارة لمعالجة كل صنف من أصناف النفايات.

تحديد المواقع و المنشآت المعالجة الموجودة.

الإحتياجات فيما يخص قدرة معالجة النفايات مع الأخذ بعين الإعتبار القدرات المتوفرة، وكذا الأولويات المحددة لإنجاز منشآت جديدة مع مراعات الإمكانيات الإقتصادية و المالية الضرورية لوضعها حيز التطبيق.[2]

يوافق على المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة بمرسوم تنفيذي.[3]

ويعد لمدة عشر (10) سنوات، و يراجع إذا إقتضت الظروف ذلك بناءا على إقتراح الوزير المكلف بالبيئة أو بأغلبية أعضاء اللجنة.[4]

01- المادة 06، المرسوم التنفيذي 03-477.

02- المادة 02، القانون رقم 01-19.

03- المادة04، المرسوم التنفيذي رقم 03-.477

04-المادة 05، من نفس المرسوم.

المبحث الثاني: أهم إنجازات الجزائر في مجال الإقتصاد الأخضر

تعتبر الجزائر من بين الدول التي أولت أهمية كبيرة للإقتصاد الأخضر، و ذلك من خلال الإنجازات و المشاريع الخضراء التي تبنتها خاصة في مجال الطاقة ، خاصة أن الجزائر سعت جاهدة في وضع آليات لتمويل المشاريع الخضراء التي من شأنها المساهمة في زيادة تطور الإقتصاد الأخضر.

ففي دراسة لوزارة تهيئة الإقليم أنه يمكن خلق 1400000 فرصة عمل في قطاع الإقتصاد الأخضر بين 2011 و2025 مقارنة مع 273000 فرصة عمل كانت موجودة في 2010 في المجالات العمل المرتبطة بالبيئة مثل إعادة تدوير النفايات و الطاقات المتجددة.

و عليه سوف أقسم هذا المبحث إلى مطلبين متتاليين:

المطلب الأول: مشاريع الإقتصاد الأخضر في الجزائر.

المطلب الثاني: آليات تمويل الإقتصاد الأخضر في الجزائر.

المطلب الأول: مشاريع الإقتصاد الأخضر في الجزائر

إستطاعت الجزائر أن تحقق عدة مشاريع في إطار الإقتصاد الأخضر حسب التقارير المنجزة ويمكن الإشارة إلى البعض منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر، و على حسب أهميتها و تكريسها أوإرتباطها بالإقتصاد الأخضر.

و عليه سوف أقسم هذا المطلب إلى عدة فروع.

الفرع الأول: المركز الهجينHYBRID

أول محطة للطاقة الهجينة (الطاقة الشمسية- طاقة الغاز)، في الجزائر تقع حاسي الرمل على بعد 494.5 كم جنوب الجزائر، تبلغ مساحة الأرض 130 هكتار، تعمل بالغاز الطبيعي و الطاقة الشمسية.

متصلة بالشبكة الإلكترونية، تقع في منطقة تيلغمت على بعد 25 كلم شمال حاسي الرمل و هو أكبر حقل للغاز في إفريقيا و سيكون مصدرا للطاقة البديلة و النظيفة.[1]

يحتل عامل البيئة مكانة مهمة في المشروع حيث تم تخفيض إنبعاثات في أكسيد الكربون مقارنة مع محطات الطاقة التقليدية.

تنفيذ هذا المشروع يندرج في إطار الإنطلاق الفعال للبرنامج الوطني للطاقة المتجددة بزيادة 40 في المائة من الطاقة النظيفة في توليد الكهرباء الوطنية لآفاق 2030. [2]

الفرع الثاني: مصانع الإسمنت بمصافي مرشحات النسيج

هو برنامج واسع لتحديد و تحديث معدات مكافحة التلوث تم إصداره من قبل جمعية التسيير بمشاركة مصانع الإسمنت و وزارة البيئة.[3]

كما تم إنشاء نظام تصفية (مرشحات النسيج) Système de filtre a manche سنة 2010 بمصنع الإسمنت الشلف، بفضله قامت الجزائر بنقلة نوعية في مجال حماية البيئة و الحفاظ على صحة المواطنين.

01-قحام وهيبة، شرقوق سمير، الإقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية و خلق فرص عمل-مشاريع الإقتصاد الأخضر في الجزائر، مجلة البحوث الإقتصادية و المالية، جامعة سكيكدة، ع 06، ديسمبر2016، ص 450.

02-أبوبكر سالم، آسية شرقي، صبيحة قرين، المرجع السابق، ص 125-126.

03-بن صالح عادل، الإقتصاد الأخضر بعد إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة قانون العمل و التشغيل، عدد خاص بأشغال اليوم الدراسي حول رهانات الإقتصاد الأخضر في تخضير الوظائف الواقع و الآفاق في الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عيد الحميد بن باديس، مستغانم، 03 مارس 2020، ص 49.

و في المجموع عشرة من بين إثني عشر(12) مصنع إسمنت الموجود في البلاد، أجرت تركيب نظام التصفية.[1]

الفرع الثالث: سد بني هارون:

تتمتع الجزائر ب (70) سد مستغلة بمجموع 6.8 مليار متر مكعب و هناك أربعة عشر (14) سد آخر قيد الإنجاز حيث يبقى المجمع الهيدروليكي، بني هارون إنجازا إستراتيجيا كبيرا.

تقنيا يصل إرتفاع السد إلى 120متر لديه قدرة تخزين عادية تقدر ب 960 مليون متر، كما أن الإتساق المادي لديه يشمل ثلاث سدود تخزين من واد العثمانية كدية المدور، و ركيس، و قدرة كل منها هي 62، 35، 65 مليون حيث يوفر سد بني هارون المياه الصالحة للشرب لحوالي أربعة ملايين نسمة في إقليم خمسة ولايات جيجل، قسنطينة، أم البواقي، باتنة، خنشلة كما يسمح بالسقي أكثر من 400.000 هكتار موزعة على سهول التلاغمة، رميلية، أولاد فاضل، الشميرة، باتنة، عين التوتة.[2]

الفرع الرابع: النقل الكبير للمياه عين صالح/تمنراست

يعد مشروع عين صالح أحد أكثر الإنجازات التي إستفادت منها هذه المنطقة الشاسعة للبلاد على الأثر الإقتصادي و الإجتماعي على المنطقة.

يهدف هذا النقل لتزويد مدينة تمنراست من عين صالح بمياه الشرب على مسافة أكثر من 700 كلم و يسمح بالتزويد من المياه الصالحة للشرب بدون إنقطاع 24/24 ساعة لأكثر من 90000 شخص.[3]

01-قحام وهيبة، شرقوق سمير، المرجع السابق، ص 451.

02-أوشن ليلى، الآليات القانونية للتنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2018، ص 326.

03-بن صالح عادل، المرجع السابق، ص 44.

يعد هذا المشروع عنوان واحد لسياسة إستباقية يحزم لتحقيق واحد من الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة لتلبية الإحتياجات من المياه الصالحة للشرب.[1]

الفرع الخامس: مشروعMedkey Habitats

مشروع خارطة الموائل البحرية الرئيسية و تقييم مدى تأثرها بأنشطة الصيد البحري في البحر الأبيض المتوسط.[2]

تتولى تنفيذه إدارة المشروع وزارة البيئة و الطاقات المتجددة ضمن شراكة مع مركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المشمولة بحماية خاصة و الإتحاد الدولي لحفظ الطبيعة و الموارد الطبيعية و وضعه حيز التنفيذ من طرف مكتب الدراسات و الخدمات البيئية Abyss و يدعم من المحافظة الوطنية للساحل وجمعية البيئة البحرية Barbarous بوهران، مدة المشروع (30) شهرا من شهر جويلية 2017 إلى نهاية عام 2019.

يهدف المشروع إلى إعداد جرد الموائل البحرية الرئيسية في مواقع تجريبية لستة (6) دول متوسطية و تقييم مدى تأثيرها على أنشطة الصيد البحري على التنوع البيولوجي و أهم الدول المستفيدة من هذا المشروع هي: الجزائر، قبرص، مالطا، المغرب، تونس تركيا.

أما الأهداف الخاصة بالمشروع تمثلت في خارطة الموائل البحرية الرئيسية التي تتواجد على عمق يتراوح بين صفر و 50مترا في جزر حبيباس و جزيرة بالوما Paloma (وهران-الجزائر).

وضع نقاط حراسة الموائل البحرية الرئيسية.

إعداد دراسة إجتماعية إقتصادية عن أهمية نطاق ممارسات الصيد المهنية و الحرفية على مستوى ساحل وهران و مدى تأثير هذه الممارسات على الموائل البحرية.

تقييم مدى حساسية المواطن لأنشطة الصيد البحري المحددة في منطقة الدراسة.

إقتراح إستراتيجية متماسكة للتسيير المستدام للموقعين، و بناء القدرات.

01-قحام وهيبة، المرجع السايق، ص452.

02-موقع وزارة البيئة و الطاقات المتجددة، المرجع السابق.

الفرع السادس: في مجال النقل المستدام

يعد قطاع النقل و المواصلات في الجزائر خاصة النقل البري بالطرق من أهم مصادر التلوث حاليا. حيث يعتبر هذا القطاع مسؤولا عن إنبعاثات الغازات الدفيئة، و تركيز هذه الملوثات في الجو يؤدي إلى مخاطر على صحة الإنسان و الكائنات الحية.[1]

و هذا ما دفع بالسلطات إلى إتخاذ إستراتيجية قطاعية حققت من خلالها تحولا حقيقيا لقطاع النقل في الجزائر حيث تم إنجاز عدد كبير من المشاريع و أخرى في طور الإنجاز، هذا القطاع الأكثر كفاءة و فعالية للمساهمة في التنمية الإقتصادية للبلاد من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

إنجاز الطريق السيار شرق غرب الذي يبلغ 1216 كلم و الإطلاق القادم لمشروع إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا بطول 1020 كلم، إضافة إلى الطريق السريع العابر للصحراء (شمال وجنوب) و الذي تمت إعادة تهيئته بقرار من الحكومة لزيادة التبادل التجاري بين الدول الست المتواجدة على طول هذا الطريق و هي: (الجزائر، مالي، النيجر، نيجيريا، التشاد، تونس).

تقدر عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لفترة 2001-2002 ب 28757 مشروع ما يصل إلى 157940 منصب شغل.[2]

يهدف هذا المشروع إلى تقليل إختناقات المرور.

تقديم حوافز لتبني النقل المستدام.

إنشاء إطار مؤسسي للنقل المستدام.

زيادة توعية أفراد المجتمع بأهمية النقل المستدام.

وضع خطط تمويل شاملة ضرورية للتحول للنقل المستدام.

01-أبوبكر سالم، آسية شرقي، صبيحة قرين، المرجع السابق، ص .122

02- المرجع نفسه، ص 123.

الفرع السابع: في مجال تدوير النفايات

إن النفايات في الجزائر في إرتفاع مستمر بسبب نشاطات المؤسسات الصناعية و الإقتصادية، هذا يتطلب عمل جاد للتحكم في تسيير النفايات، لذلك تسعى الجزائر إلى بذل جهود إضافية من أجل تطوير صناعية تدوير النفايات لتدارك التأخير المسجل في هذا الميدان و إعتباره من وسائل تطوير الإقتصاد الأخضر و ذلك من خلال:

عملية تثمين النفايات التي ركزت على إزالة المفرغات العشوائية فاقت سنة 2013 على المستوى الوطني 3000 مفرغة بإستبدالها بمراكز الردم التقني لتنظيف المدن، ثم إنجاز 112 مركز للردم التقني من بينه 65 مركز دخل حيز النشاط.[1]

توجيه المستثمرين لإستثماراتهم إلى مجال تدوير النفايات.

نموذج خطة عمل مجموعة "إديالاك الجزائر" للطاقات المتجددة القائمة على تدوير نفايات الخشب الحديد و البلاستيك و الكارتون و فرزها على أن يتم تحويلها إلى المصانع المختصة بغية رسكلتها والأمر ذاته يقع على تدوير النفايات الإستشفائية التي يربو مخزونها في الجزائر عن الثلاثين الف طن يتم لفظها كل عام.[2]

الفرع الثامن: مشروع ديزارتيك الجزائر–ألمانيا Desertec

هو أكبر مشروع سيتم إنجازه في الجزائر مشروع ديزارتيك "الجزائر–ألمانيا" و الذي يتوقع إنتهاء إنجازه و تنفيذه بالكامل في آفاق 2050 و يتوقع أن يصل طول المنطقة الصحراوية التي يستخدمها المشروع إلى نحو 200كلم، و يعرض بقدر 140 كلم مربع، و تنزع كامل هذه المساحة بملايين المرايا العاكسة للأشعة و المتصلة ببعضها البعض، و يتوقع هذا المشروع أن يغطي حاجة كامل دول أوروبا من الطاقة الكهربائية و قد تم رصد 400 مليار أورو كغلاف مالي لهذا المشروع.[3]

01–قحام وهيبة، المرجع السابق، ص .453

02–السعيد بريكة، المرجع السابق، ص .60

03–إسمهان خاطر، طارق خاطر، تحديات الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر و تطوير الطاقات المتجددة بالجزائر، مجلة الدراسات و الأبحاث الإقتصادية في الطاقات المتجددة، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، الجزائر، ع 01، المجلد 06، جوان 2019،ص 159.

الفرع التاسع: التصميم المعماري الذكي

المدينة الذكية هي تسمية تمنح لمدينة تتضمن معلومات و تقنيات الإتصال و تحسين جودة وأداء المناطق الحضرية و الخدمات مثل: الطاقة و النقل و المرافق العمومية، لتقليل موارد الإستهلاك والهدر و التكاليف الإجمالية و الهدف منها تحسين جودة المعيشة لمواطنيها من خلال التكنولوجيا الذكية.[1]

في سنة 2004 صدر مرسوم تنفيذي لإنشاء مدن جديدة في سيدي عبد الله و بوينان و بوغزول والمنيعة.[2]

و صنفت المدن الجديدة ضمن الإنشاءات الكبرى الهادفة لتطوير إقتصاد البلاد فرصة لنقل التكنولوجيا من الخارج إلى الجزائر و مرحلة حاسمة في التطور الإستراتيجي للبلاد حيث تم تخصيص كل من مدينة في مجال معين فعلى سبيل المثال تتخصص مدينة سيدي عبد الله في المجال التكنولوجي و المعلوماتي.

حيث يقوم التصميم المعماري الحديث أو الذكي بدمج قيم الإستدامة البيئية المريحة في المباني الذكية كالحديقة التي أقيمت في سيدي عبد الله السابقة الذكر و البنايات ذات المواصفات البيئية العالمية مع نظام ذكي يضمن تسيير متسق و متكامل و حوسبة التركيب التكنولوجي كتكييف الهواء و توزيع المياه و السيطرة على أداء الطاقة، إتصال شبكة الإتصالات السلكية و اللاسلكية، و تحويل مياه الأمطار إلى مياه الري و نظام رقابة الأمن.[3]

01-Kenoune Ahcene, Akil Mohaned Amokrane, étude dalimantation en eau potable de la ville nouvelle de sidi Abdellah wilaya d'Alger, mémoire de master en hydraulique urbaine, faculté de technologie de Bejaia laboratoire de recherche en hydraulique appliquée et environnement (LRHAE) ; p04.

02-مداني بن شهرة، المدينة الجديدة سيدي عبد الله مدينة ذكية لجزائر حديثة، المؤتمر الدولي الأول، المدن الذكية في ظل التغيرات الراهنة : واقع و آفاق، المركز الديمقراطي العربي/ألمانيا بالتعاون مع مخبر اللغة العربية، جامعة البليدة 2، برلين 29-30 مارس 2019، ص 187.

03-بن صالح عادل، المرجع السابق، ص44.

المطلب الثاني: آليات تمويل الإقتصاد الأخضر في الجزائر

حرصت الجزائر على المحافظة على البيئة و حمايتها ، و حرصا منها على ذلك قامت بتمويل المشاريع البيئية بإنشاء العديد من المؤسسات و الصناعية و هذا ما سأطرق إليه في الدراسة:

الفرع الأول: صندوق مكافحة التصحر و تنمية المناطق الرعوية و السهبية

هذا الصندوق تابع لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية، أنشأت هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-248 المؤرخ في 23 يوليو 2002 ، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 109-302، الذي عنوانه "صندوق مكافحة التصحر و تنمية الإقتصاد الرعوي و السهوب" قانون المالية التكميلي سنة 2002.

حيث خصص له مبلغ مالي أولي قدره 500 دج.[1]

و من بين الأنشطة التي يدعمها و يمولها هذا الصندوق هي:

الإعانات الموجهة لمكافحة التصحر، و أعمال الحفاظ على المراعي و تنميتها.

أعمال تنمية المنتوجات الحيوانية في المناطق السهبية و الزراعية و الرعوية.

حماية مداخيل المربين و المربين الزراعيين و أعمال تنظيم الإقتصاد الرعوي.[2]

أيضا يستفيد من هذا الصندوق المربون كأفراد أو منظمين في تعاونية أو تجمع أو جمعية مهنية.

الجماعات المحلية المتدخلة في تنمية المراعي و الحفاظ عليها.

المؤسسات الإقتصادية العامة و الخاصة، ذات إنتاج حيواني أو نباتي أصلي و تثمينه.

01-عبد الهادي مختار، المرجع السابق، ص .576

02-المرجع نفسه، ص 577.

الفرع الثاني: الصندوق الوطني للتهيئة و التنمية المستدامة للإقليم

أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية 1995، وهو موجه لمنح علاوات لتهيئة الإقليم ومساعدات لتصنيف الأنشطة و التي تتعلق ب:

إنشاء مؤسسات عامة تتكون من عشرة عمال دائمين على الأقل في مناطق الترقية و في المجالات المرتبطة بالأنشطة الإنتاجية.

إنشاء مؤسسات عامة تتكون من خمسة عمال دائمين على الأقل في نفس المناطق و في مجالات الخدمات من النوع السامي(تقنيات جديدة للإتصال).

أما علاوات تهيئة الإقليم فتتعلق ب:

الدراسات و البحوث المنجزة من طرف معاهد البحوث أو مكاتب الدراسات المتعلقة بمجال تهيئة الإقليم و البيئة.

مشاريع و عمليات إعادة الهيكلة للأنسجة العمرانية خصوصا في المناطق الساحلية.

المشاريع الإقتصادية التي تستعمل التكنولوجيا النظيفة.

إضافة إلى صندوق التجهيز و تهيئة الإقليم حيث يمثل أداة جديدة، تم إنشاؤه من أجل إنجاز وتطبيق برامج ونشاطات الدعم المتعلق بالسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم و البيئة.[1]

الفرع الثالث: الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث

تم إنشاء هذا الصندوق بغية مساعدة المؤسسات لتجسيد مشاريعها الرامية لخفض التلوث والأضرار في مستوى النقاط الساخنة للبلاد، و تشجيعها على تحسين أدائها البيئي و الإقتصادي.[2]

و قد تم إنشاء صندوق البيئة و مكافحة التلوث ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001، و يتم تمويله من المصادر التالية:

الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة بنسبة 75 بالمائة.

01- عبد الهادي مختار، المرجع نفسه، ص .578

02-أوشن ليلى، المرجع السابق، ص166.

الرسم للحث على تفريغ الفضلات المتعلقة بالصحة بسنبة 75 بالمائة.

الرسم الإضافي على التلوث الهوائي من أصل صناعي على الكميات المنبعثة و التي تتجاوز القيمة القصوى 75بالمائة من الرسم.[1]

الرسم على البنزين الممتاز و العادي و الرصاص بنسبة 50 بالمائة.

أما عن الإعانات التي يمكن أن يمنحها فتتمحور كليا في:

المساعدات التي تتعلق بتحويل المنشآت القائمة نحو التكنولوجيا الأنظف و هذا طبقا لمبدأ الوقاية.

تمويل النشاطات المتعلقة بمراقبة التلوث.

تمويل نشاطات مراقبة البيئة و المصاريف المتعلقة بالتدخلات المستعجلة في حالة التلوث العرضي الناتج عن حادث ما، و تشجيع الإستثمارات التي تدمج التكنولوجيا النظيفة.[2]

الفرع الرابع: الصندوق الوطني للبيئة و حماية الساحل

أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 2020 يهدف لتمويل العمليات الآتية:

تمويل أنشطة مراقبة البيئة و أنشطة التمويل البيئي ، و نفقات الإعلام و التوعية و التعميم و التكوين المرتبطة بالبيئة و التنمية المستدامة.

الإعانات الموجهة للدراسات و النشاطات المتعلقة بإزالة التلوث الصناعي و الحضري.

المساهمات المالية لمراكز الردم التقني لمدة (3) سنوات، إضافة إلى تمويل أنشطة حماية و تثمين الأوساط البحرية و الأرضية، تمويل برامج حماية و إعادة تأهيل المواقع الطبيعية و المساحات الخضراء و عمليات المحافظة على التنوع البيولوجي، و الأنظمة البيئية و الموارد الطبيعية و مكافحة التغيرات المناخية وتنميتها، و تمويل الأنشطة و الإعانات المرتبطة بالإقتصاد الأخضر.[3]

01-أوشن ليلى، المرجع السابق، ص 166-.167

02-وناس يحي، المرجع السابق، ص .98

03-المادة 03، المرسوم التنفيذي رقم 20-157، المؤرخ في 16 شوال 1441 الموافق ل 08 يونيو 2020، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 065-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للبيئة و الساحل"، ج ر، ع 35.

الفرع الخامس: الصندوق الوطني لحماية الشواطئ و المناطق الساحلية

نشأ بموجب قانون المالية لسنة 2003 من أجل تمويل عمليات ذات البعد البيئي أهمها:[1]

الدراسات و البحوث المختصة بحماية الشواطئ و المناطق الساحلية.

تمويل الدراسات و الخبرات الأولية في رد الإعتبار للمناظر الطبيعية.

تمويل أنشطة مكافحة التلوث لحماية و تحسين الشواطئ و المناطق الساحلية.

المساهمة في النفقات المتعلقة بالتدخل الإستعجالي في حالة التلوث البحري المفاجئ.

الفرع السادس: الجباية البيئية كأداة لتمويل المشاريع البيئية

_لقد عرفت الجباية البيئية لأول مرة من خلال الإقتصادي Pigon cecil arthur (1877-1959) و الذي كان يعمل بروفيسورا في الإقتصاد السياسي بجامعة كامبردج في الفترة ما بين (1908-1944) و في كتابه إقتصاديات الرفاه (والذي نشره عام 1920) إقترح فرض ضريبة كوسيلة مناسبة لمكافحة التلوث.

و تعرف الجباية البيئية على أنها نوع من الأدوات الإقتصادية لمعالجة المشاكل البيئية و هي مصممة لإستيعاب التكاليف البيئية، و توفير حواجز إقتصادية للأشخاص و الشركات لتعزيز الأنشطة المستدامة بيئيا بحيث أن إسقاط وصف البيئة على الجباية في حالة ما إذا كانت وعائها أو ما ينوب عنه عبارة عن وحدة طبيعية.[2]

و تعرف أيضا على أنها إقتطاع إجباري يدفعه الفرد إسهاما منه في التكاليف و الأعباء العامة وذلك بإعتبار أن حماية البيئة تندرج ضمن الأعباء العامة.[3]

01- عبد الهادي مختار، المرجع السابق، 579.

02-عزي هاجر، سالمي رشيد، الجباية البيئية عنصر مفتاحي لحماية البيئة في الجزائر، مجلة علوم الإقتصاد و التسيير و التجارة، جامعة الجزائر 03، ع 33، 2016، ص147.

03-السعيد زنات، دور الضرائب و الرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الإقتصادية بالمسيلة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة البيئية في منظمات الأعمال، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015 -2016، ص77.

حيث تساهم الجباية الإيكولوجية بدور فعال في حماية البيئة من خلال الضرائب و الرسوم التي تفرضها الدولة، و بالتالي فهي تضبط النشاطات التي يمارسها الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون وكذلك أنه من يحدث أكثر ضررا بالبيئة بدفع الضرائب أكثر، و ذلك كعقوبة لتدمير البيئة و ردعه عن التلويث.

فالضرائب هي المدفوعات الإلزامية غير المعوضة التي يعود ريعها إلى الميزانية العامة، و قد تخصص لغايات غير مرتبطة بأساس الضريبة.

تفرض الضرائب البيئية لتعزيز مبدأ الملوث الدافع و دمج تكاليف إصلاح الأضرار في سعر المنتوج وخلق الحافز لكل من المنتجين و المستهلكين بتغيير النشاطات المؤثرة سلبا على البيئة، و تحقيق سيطرة أكبر على التلوث، و زيادة العائدات التي يمكن توجيهها إلى تحسين البيئة.[1]

أولا: أهداف الضريبة الإيكولوجية : تتمثل أهدافها الضريبة في:[2]

المساهمة في إزالة التلوث عن طريق ما تضمنته الجباية البيئية من إجراءات عقابية سواء كانت غرامات مالية أو عقوبات جنائية يتعرض لها كل مخالف لقواعد حماية البيئة.

وقاية البيئة محليا و عالميا من النشاط الإنساني الضار.

إيجاد مصادر مالية جديدة من خلالها يتم إزالة النفايات.

الحد من التلوث حيث أن الضرائب تؤدي بالمكلف إلى الإتجاه نحو التقليل من التلوث.

تحقيق تنمية سريعة ذات فوائد مشتركة.

تحفز و تشجع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطرة.

الحد من الانشطة الخطيرة و الملوثة للبيئة بإعتبارها أصبحت مكلفة جدا.

ثانيا: عناصر الضريبة البيئية:

كأصل أن يكون المكلف بالضريبة وفقا للقواعد العامة للعدالة الإجتماعية، هو من يتسبب في إحداث هذا التلوث، و تتم صياغته في المبدأ الشهير الملوث الدافع.

01-بوذريع صليحة، دور السياسات البيئية في ردع و تحفيز المؤسسات الإقتصادية على حماية البيئة، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، مخبر العولمة و إقتصاديات شمال إفريقيا، ع 17، 2017، ص100.

02- عزي هاجر، المرجع السابق، ص148.

ا–مبدأ الملوث الدافع:

ظهر لأول مرة في إطار منظمة التعاون و التنمية المستدامة سنة 1972 كمبدأ للسياسة البيئية يهدف للإستخدام الأمل للموارد الطبيعية فهو يدرج كافة كلفة الموارد البيئية ضمن السلع و الخدمات في السوق.

فمبدأ الملوث الدافع يتعلق بتحمل الملوثين مبلغ النفقات العمومية التي صرفتها الدولة لتطبيق الإجراءات المرتبطة بالإبقاء على البيئة في مستوى مقبول أو في حالة مقبولة وفق ما حددته السلطات العمومية ليكون كذلك.[1]

ب_مبدأ المستخدم يدفع:

بموجب هذا المبدأ يجب على مستغل الموارد الطبيعية تحمل تكلفة تلك الموارد التي يستخدمها أويستغلها و عليه يمكن فرض رسوم بيئية على المؤسسات الصناعية الملوثة و تدعيم الصناديق الوطنية والمحلية لمكافحة التلوث البيئي، في تمويل أنشطة مراقبة التلوث و مكافحة الأضرار البيئية.[2]

ثالثا: أشكال الجباية البيئية:

تعددت أشكال الجباية البيئية

أ_الرسم على النشاطات الملوثة و الخطرة على البيئة:

الأساس القانوني لهذا الرسم المادة 117 من القانون 25-91 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 المعدل و المتمم بالمادة 54 من قانون المالية لسنة 2000 و المادة 202 من قانون المالية لسنة 2002.

01-السعيد زنات، المرجع السابق، ص .88

02- المرجع نفسه، ص 89.

يطبق هذا الرسم على النشاطات المرفقة قائمتها بالمرسوم التنفيذي رقم 339-98 المؤرخ في 03 نوفمبر 1998 و تصنف النشطات الملوثة إلى:

النشاطات الخاضعة لتصريح مسبق قبل الشروع في الخدمة من رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.

النشاطات الخاضعة لتصريح مسبق سواء من الوزير المكلف بالبيئة أو الوالي المختص إقليميا رئيس أو المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.[1]

ب_الرسم على الوقود:

يحدد هذا الرسم حسب أحكام المادة 38 من قانون المالية لسنة 2002 بمبلغ قدره (1) دينار جزائري لكل لتر من البنزين الممتاز و العادي يصب هذا الرسم في:[2]

الصندوق الوطني للطرق السريعة بنسبة 50 بالمائة التخصيص الخاص رقم 302/100.

الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث 50 بالمائة لحساب التخصيص الخاص رقم 302/065

و هدف هذا الرسم هو دفع المستهلكين لإستعمال الوقود النظيف بدون رصاص.

ج_الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي:

أسس هذا النوع من الرسم بموجب المادة 205 من قانون المالية سنة 2002 و يطبق على الكميات المنبعثة التي تتجاوز الحد المسموح، و يحدد هذا الرسم حسب طبيعة الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة.

تتراوح قيمة الرسم من 2000 دج إلى 120.000 دج و يتضاعف الرسم بمعامل مضاعف يتراوح بين 1 و 5 تبعا بمعدل تجاوز الحدود.

توزع مداخيل الرسم على النحو التالي:

75 بالمائة لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث.

15 بالمائة لفائدة الخزينة العمومية، 10 بالمائة لفائدة البلديات.[3]

01-عزي هاجر، المرجع السابق، ص 150.

02-عبد الهادي، المرجع السابق، ص 579.

03- وناس يحي، المرجع السابق، ص 84.

د_ الرسم لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات:

يؤسس رسم لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات و العيادات ويضبط الوزن المعني وفقا لقدرات و أنماط العلاج في كل مؤسسة حيث تحدد تسعيرة هذا الرسم 30.000دينار جزائري لكل مواطن.[1]

تخصص عائدات هذا الرسم كما يأتي:

20 بالمائة لفائدة ميزانية الدولة.

60 بالمائة للصندوق الوطني للبيئة و الساحل.

20 بالمائة لميزانية البلديات.[2]

هـ_الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي:

يؤسس الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي المؤسسة وفقا لحجم المياه المطروحة و عبئ التلوث الناجم عن النشاط الذي يتجاوز حدود القيم المحدودة بموجب التنظيم الساري المفعول، حيث يحدد هذا الرسم بالرجوع إلى المبلغ الأساسي السنوي الذي حدد بموجب أحكام المادة 177 من القانون 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر 1992 و من المعامل المضاعف الذي يتراوح بين 1 و 5 حسب معدل تجاوز القيم المحددة.[3]

تختص عائدات هذا الرسم كما يأتي:

16 بالمائة لفائدة ميزانية الدولة.

34 بالمائة للصندوق الوطني للبيئة و الساحل.

34 بالمائة لميزانية البلديات.

01-السعيد خويلدي، مهدي صدوق، دور الجباية الإيكولوجية في الموازنة بين متطلبات التنمية و المحافظة على البيئة، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية و الإقتصادية،المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أخموك تامنغست، معهد الحقوق و العلوم السياسية، ع 01، م 09، 2020، ص169.

02-وناس يحي، المرجع السابق، ص84.

03-السعيد خويلدي، مهدي صدوق، المرجع السابق، ص 170.

16 بالمائة للصندوق الوطني للمياه.[1]

و_ الرسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المصنوعة محليا:

تم تأسيس هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2004. 1بحيث يعتمد على الوزن و الذي قدر ب10.5 دينار جزائري للكيلو غرام الواحد من الأكياس البلاستيكية المصنعة محليا أو المستوردة.

ويحصل هذا الرسم لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث بنسبة 100 بالمائة لحساب التخصيص رقم 302/065. [2]

ز_الرسم على الإطارات المطاطية الجديدة المستوردة أو المنتجة محليا:

يحدد مبلغ هذا الرسم ب 10 دينار جزائري لكل إطار مخصص للسيارات الثقيلة ب 05 دينار جزائري مخصص لكل إطار مخصص للسيارات الخفيفة.

أحدث هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2006 حيث يتم توزيع إيراداته كما يلي:

10 بالمائة لصالح الصندوق الوطني للتراث الثقافي.

15 بالمائة لصالح الخزينة العمومية.

25 بالمائة لصالح البلديات.

50 بالمائة لصالح الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث.

ح_ الرسم على الزيوت و الشحوم المستوردة أو المصنعة محليا:[3]

الرسم على الزيوت و الشحوم الذي ينجم عن إستعمالها زيوت مستعملة محدد ب 12500 دينار جزائري على كل مستورد أو مصنوع داخل التراب الوطني.

تم إحداث هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2006، و يتم توزيع إيراداته على النحو التالي:

25 بالمائة لفائدة البلديات.

15 بالمائة لفائدة الخزينة العمومية.

01- وناس يحي، المرجع السابق، 84-85.

02- السعيد زنات، المرجع السابق، ص .114

03-المرجع نفسه، ص115.

50 بالمائة لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث.

ط_ الرسم على المنتجات البترولية:

تعتبر الرسوم على المنتجات البترولية أداة فعالة لإعادة تعديل أسعار الوقود وفقا للآثار الإقتصادية و الإجتماعية و الميزانية المتوقعة.[1]

و يطبق على المنتجات البترولية أو المنتجات المماثلة، المستوردة أو التي تم الحصول عليها في الجزائر لا سيما في المصنع الذي يتم تشغيله، وفقا للمعدلات الآتية:

بالنسبة للبنزين الممتاز ب 1400.00 دينار جزائري للتر الواحد.

بالنسبة للبنزين العادي يقدر ب 1300.00دينار جزائري للتر الواحد.

بالنسبة للبنزين بدون رصاص يقدر ب 1400.00 دينار جزائري للتر الواحد.

بالنسبة للمازوت يقدر ب 400.00 دينار جزائري للتر الواحد.

بالنسبة للغاز **GPL** يقدر ب 1.00 دينار جزائري للتر الواحد.[2]

01-السعيد خويلدي، مهدي الصادق، المرجع السابق، ص 167.

02- المرجع نفسه، ص168.

خلاصة الفصل الثاني

مما سبق التطرق إليه يمكننا القول أن الجزائر قد باشرت العمل على تطوير فروع الإقتصاد الأخضر و العمل أكثر على النهوض ببعض مجالاته، فمن المعلوم أن الجزائر تزخر بإمكانيات هائلة لتتطور في هذا المجال لأن لديه إيجابيات كبيرة في الحفاظ على البيئة، من خلال الإستخدام الأمثل للموارد و إيجاد فرص عمل ، و تحسين مستوى معيشي للأفراد ....

فقد سلطت الضوء في هذه الدراسة إلى التعرف على آليات تمويل الإقتصاد الأخضر و تمويل المشاريع الخضراء في مجال الطاقة المستدامة، من خلال التطرق إلى أهم المشاريع البيئية في الجزائر وإستراتيجيات الجزائر في المجال البيئي و مصادر تمويلها و التعرف إلى أهم الجهود المبذولة.

فقد ركزت الجزائر في إستراتيجياتها على رسكلة النفايات و إعتبارها مورد جديد و بديل للطاقة الأحفورية عن طريق الرسكلة، و الإهتمام بالسياحة المستديمة، و النقل المستدام.

خاتمة

الخاتمة

أصبحت التنمية الإقتصادية الحالية تفرق بين التنمية التي تراعي الجوانب البيئية تعرف بالتنمية الخضراء أو المستدامة، و بين التنمية الإقتصادية البحتة التي لا تراعي الجوانب البيئية، و يطلق عليها البعض "تنمية سوداء" و التي تواجه بإنتقادات كثيرة من الأوساط و المؤسسات الإقتصادية العالمية مما أدى إلى إهتمامهم بإعداد حسابات تقوم على أساس البعد البيئي و تعرف بإسم "الحسابات الخضراء" وتعتبر أي تحسن في الظروف البيئية و في الموارد الإقتصادية هي زيادة في أصول الدولة.

ظهرت أهمية مفهوم الإقتصاد الأخضر ليس كبديل للتنمية المستدامة، و لكن كتوجه محدد مباشرة أداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، و تحقيق التكامل بين الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة.

التحدي الأكبر الذي يواجه العديد من الدول النامية الراغبة في التحول نحو الإقتصاد الأخضر يكمن في القدرات المؤسسية المتعلقة برسم السياسات البيئية و تطبيقها ، الأمر الذي يتطلب تظافر جهود جميع الجهات ذات العلاقة بهدف بناء القدرات الذاتية في هذا المجال، و هذا الأمر يتطلب مراجعة الأطر التشريعية و التنظيمية و تعديلها بما يشجع التحول المطلوب نحو أسواق رأس المال الطبيعي.

وفق ما يعيشه العالم من تدهور في النظام البيئي أصبح من الضروري تغيير النمط الحالي للإقتصاد إلى نمط آخر يتوافق مع قدرة البيئة، و ذلك من أجل إعطاء البيئة نوع من الأهمية و الإهتمام.

فقد قامت العديد من المنظمات الدولية بمجهودات كثيفة لترويج الإقتصادالأخضر، كأداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة، فقد سعت لدمج الإقتصاد الأخضر في كل المجالات كالطاقة المتجددة إدارة النفايات، الزراعة، السياحة، و غيرها من القطاعات.

لكن لدمج هذا النوع من الإقتصاد ضمن المشاريع وجب توفير مصادر تمويل لهذه المشاريع المنجزة

و من بين هذه المصادر و الإنجازات على سبيل الذكر السندات الخضراء و قد خصصت صناديق خاصة سميت بالصناديق الخضراء.

يساهم الإقتصاد الأخضر في الرفع من الإقتصاد و حماية البيئة من تدهور مواردها الطبيعية عكس الإقتصاد البني أو التقليدي، و الذي يعتمد على البترول و هدر للموارد و الإخلال بالتوازن البيئي إضافة إلى خلق فرص شغل خضراء خاصة في مجال الطاقات المتجددة، و تدوير النفايات، النقل المستدام، السياحة المستديمة.

تكمن أهمية الإقتصاد الأخضر في الفوائد الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية الناتجة عن خلق توازن بين أبعاد التنمية المستدامة: البعد الإقتصادي، البعد الإجتماعي، و البعد البيئي.

و على هذا الأساس يمكننا القول بأن الجزائر سعت جاهدة إلى تبني الإقتصاد الأخضر، و ذلك من خلال تطوير فروع الإقتصاد الأخضر، و الإهتمام بمجالاته بحكم أن الجزائر تمتلك فرص كبيرة للإستثمار في مجال الإقتصاد الأخضر، ما يجعلها تعمل على التنويع الإقتصادي.

إذ نجد أن الجزائر بذلت العديد من الجهود للنهوض بقطاع الطاقة المستدامة، و تكنولوجياتها من خلال إعتمادها لسياسة طاقوية بديلة، و بعث الإطار المؤسساتي و القانوني اللازم، لذلك فضلا عن إنشاء صناديق و آليات تساعد على تمويل هذه المشاريع ، إضافة إلى الجباية الإيكولوجية التي تعتبر أداة جديدة لتمويل المشاريع البيئية.

فقد إنتهجت الجزائر سلسلة من المخططات التنموية، هدفت من خلالها إلى تحسين كل من البنية التحتية، و تنمية المناطق الريفية، إضافة إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان، و تخفيف من حدة الفقر و البطالة، و التي تعد من أهداف الإقتصاد الأخضر، بالإضافة إلى سعيها نحو رسكلة النفايات و إعادة تدويرها، بإعتبارها مورد جديد صديق للبيئة بديل عن الطاقة الأحفورية.

بالرغم من كل هذه الجهود، لكن الجزائر لا تزال غير مفعلة كليا للإقتصاد الأخضر ، و تشوبها بعض النقائص، خاصة في ظل إنشغال الدولة بتوفير متطلبات الأولية للمواطن، بالإضافة إلى زيادة الوعي البيئي لدى المواطنين و توظيف التربية البيئية ضمن مناهج التعليم.

بالتالي بناءً على النتائج المستخلصة من هذا البحث ومجمل الملاحظات المقدمة يمكن إعطاء بعض المقترحات أهمها:

على الجزائر وضع جملة من الإصلاحات التي من شأنها تنويع الإقتصاد و خلق نمو متوازن، مع خلق فرص عمل للتخفيف من البطالة، وفق ما تفرضه المتطلبات البيئية و ما يوفره الإقتصاد الأخضر.

دعم برامج الأبحاث العلمية و تشجيع الإبداع و الإبتكار في الإقتصاد الأخضر، والطاقات النظيفة في مجال تطوير تقنيات الإقتصاد الأخضر.

تعزيز الطلب على الإقتصاد الأخضر من خلال الوعي بين المستهلكين و مجموعات المجتمع المدني،من خلال بناء شراكات بين المستهلكين و منظمات المجتمع المحلي، ووسائل الإعلام من أجل الإرتقاء بالوعي البيئي و التوعية بمفاهيم الإقتصاد الأخضر و مبادئه ، مع الإستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال الإقتصاد الأخضر و محاولة تطبيقها للإستفادة من تجاربها.

تدعيم دور الطاقات المتجددة بما في ذلك طاقة الرياح و الطاقة الشمسية بإعتبارها طاقة صديقة للبيئة هذا من جهة، و كبديل لقطاع المحروقات من جهة أخرى.

ينبغي على الجزائر التوجه وفق سياق الإقتصاد الأخضر لبلوغ مقاصد التنمية المستدامة، و أيضا لمواكبة النموذج الإقتصادي العالمي الجديد، فمن الواضح و المعلوم أن الجزائر تزخر بكل الإمكانيات التي تؤهلها للنجاح هذا وفق ما تم التطرق إليه في الدراسة.

فالقطاعات الإقتصادية الخضراء تجد حيزا مهما في الإقتصاد الجزائري سواء الطاقات المتجددة أورسكلة النفايات و إعادة تدويرها، فالجزائر تملك طاقات إستثمارية كبيرة كالسياحة المستديمة والأبنية الخضراء التي تقتصد في كمية الطاقة.

فالجزائر تسير في مرحلة بناء و تشييد لمدن جديدة وفق معايير عصرية يمكن من خلالها الإستفادة من كل هذه التقنيات الحديثة، بالإضافة إلى النقل المستدام و دعم كل الأنشطة التي تساهم في خفض الكربون و إنبعاثات الغازات الدفيئة.

و لإنجاح التنمية المستدامة في الجزائر، وجب إعادة النظر إلى السياسات المطبقة بدآ ب القوانين التي لها علاقة بالبيئة و خاصة قانون 03-10 المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، هذا لمواكبة سياسة الإقتصاد الأخضر.

إنشاء إطار تشريعي سليم تستطيع من خلاله خلق حوافز تدفع بعجلة الإقتصاد الأخضر و تزيل الحواجز أمام الإستثمارات الخضراء و العمل وفق معايير واضحة و تنفيذها على نحو فعال.

إعطاء أولوية للإستثمارات و الإنفاق الحكومي في تخضير القطاعات الخضرا ء، مع تحقيق التنمية المستدامة من خلال التحكم في التغيرات المناخية من خلال تصويب الأنشطة الإقتصادية أكثر مساندة للبعد البيئي و التنمية الإجتماعية للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة.

وضع إستراتيجية وطنية للتنمية الخضراء، مع تحديد القطاعات ذات الأولوية أو القابلة للتحول للإقتصاد الأخضر.

التركيز في تصميم الإعلانات الخضراء على خلق الوعي البيئي لدى السياح، مع التركيز على خلق أنماط سلوكية خضراء لدى السائح، و تغيير بعض العادات و السلوكيات اللامسؤولة، و تخصيص أماكن لرمي النفايات.

العمل على تطوير تخصصات أكاديمية و مهنية تعنى بالبيئة كالدراسات القانونية للبيئة و المحاسبة البيئية، نقابات المحامين البيئيين و غيرها.

التوسع في إستخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة، و الإهتمام بالتنمية الريفية، وإستصلاح الأراضي الزراعية لتخفيف الفقر في الريف، مع تحفيز المؤسسات خاصة الصغيرة منها على التحولات في أنماط الإنتاج و الإستهلاك المستدام.

إستخدام تقنيات ملائمة للبيئة للإستفادة من مصادر الري المتاحة في المناطق الجافة و شبه الجافة.

عقد شراكات مستدامة مع كيانات مشابهة للتبادل و ترقية المعرفة و الممارسات الجيدة والإبتكارات.

إصلاح السياسات الصناعية المائية، التصنيع، الزراعة، السياحة، و مجال النقل لتشجيع الإستثمارات الخضراء ، تفعيل دور السياسات الإقتصادية في تحقيق الإقتصاد الأخضر، كالجباية الخضراء، تحصيل الضرائب على أساس التلوث و ليس على أساس حجم الإنتاج، إضافة إلى الإعانات المالية الخضراء.

و في الأخير فإنني إن كنت قد أدركت بعض جوانب هذا الموضوع الواسع، فلا ريب أنني قد أغفلت جوانب أخرى آمل أن تكون نقطة إنطلاق لبحوث جديدة، و حسبي أنني بذلت الواسع والجهد.

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية:

1-المؤلفات:

-**حسام الدين نجاتي،** الإقتصاد الأخضر و دوره في التنمية المستدامة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (251)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، فبراير 2014.

-**محمد عبد القادر الفقي،** الإقتصاد الأخضر، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، سلسلة البيئة البحرية يوم البيئة الإقليمي، 14 أبريل 2014، الكويت.

2-الرسائل و المذكرات الجامعية:

2-1: رسائل دكتوراه

-**وناس يحي،** الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام تخصص
قانون البيئة، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، جويلية 2007.

-**علي خنافر،** القضايا البيئية العالمية الراهنة و إنعكاساتها على القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري و تحوله إلى الإقتصاد الأخضر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2017.

-**وافي مريم،** إدماج إتفاقية تغير المناخ في التشريع الجزائري، رسالة دكتوراه الطور الثالث تخصص
قانون البيئة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2018/2017.

-**مفاتيح يمينة،** أثر الإبتكار السياحي على التنمية السياحية "حالة إقليم الأهقار و دوز بتونس"، أطروحة دكتوراه، تخصص تسويق إستراتيجي، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018.

-**أوشن ليلي**، الآليات القانونية للتنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص قانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو 2018.

2-2: مذكرات الماجستير

-**السعيد زنات**، دور الضرائب و الرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر، دراسة حالة من مجموعة من المؤسسات الإقتصادية بالمسيلة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة البيئية في منظمات الأعمال قسم علوم التسيير جامعة محمد بوضياف، المسيلة ،2015./2016.

3-المداخلات:

-**أمير الرفاعي**، دور الصناعات الخضراء في التخفيف و التكيف مع تغير المناخ، ورقة مقدمة خلال الندوة " الصناعات الخضراء و دورها في تعزيز التنمية الإقتصادية والاجتماعية في الدول العربية"، المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، بيروت 30/28 سبتمبر/أيلول 2011.

-**بلهادف رحمة، يوسفي رشيد**، الإستثمار في الطاقات المتجددة خيار إستراتيجي للإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر في إطار الإستغلال المستدام للنفط العربي، ملتقى دولي حول الإستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر، 27/26 فيفري 2018.

-**راشدي فاطمة، غوال نادية، بلهاشمي خيرة**، تقسيم سياسة تمويل الطاقة الخضراء في الجزائر في ظل التوجه نحو تنويع و تنمية الإستثمار الطاقوي وفق برنامج المخطط الوطني للطاقة

المتجددة 2030/2011، مؤتمر دولي حول الطاقة الخضراء و التنمية المستدامة مقاربات وتجارب، أيام 30/29/28 مارس 2019، إيطاليا، تركيا.

-**مداني بن شهرة**، المدينة الجديدة سيدي عبد الله مدينة ذكية لجزائر حديثة، المؤتمر الدولي الأول المدن الذكية في ظل التغيرات الراهنة واقع و آفاق، المركز الديمقراطي العربي/ ألمانيا بالتعاون مع مخبر اللغة العربية جامعة البليدة 2، برلين، 30/29 مارس 2019.

-**أبوبكر سالم، آسية شرقي، صبيحة قرين،** الإقتصاد الأخضر و دوره في التنمية المستدامة وواقع تطبيقه في الجزائر، ملتقي دولي بعنوان: "الإتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية و إعداد للدول النامية" كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 03/02 ديسمبر 2019.

4-المقالات:

-**شنعة أمينة،** الإقتصاد الأخضر أداة فعالة لتعزيز الإقتصاد الوطني، مجلة القانون العقاري والبيئة معهد الحقوق و العلوم السياسية، المركز الجامعي أحمد زبانة، العدد 13، المجلد07 جوان 2013.

-**شراف براهيمي،** البيئة في الجزائر من منظور إقتصادي في ظل الإطار الإستراتيجي العشري 2011/2001، مجلة الباحث، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح العدد12، المجلد 13، 30-ديسمبر2013.

-**عايد راضي خنفر،** الإقتصاد البيئي "الإقتصاد الأخضر" ، الشركة الوطنية للخدمات البترولية، مجلة أسيوط للدراسات البئية، مركز الدراسات و البحوث البيئية الجامعية، جامعة أسيوط العدد39،يناير2014.

-**حفاظ زحل، يحياوي نور الهدى،** الإستثمار في الإقتصاد الأخضر لتنويع الإقتصاد الوطني الجزائري مجلة الدراسات و الأبحاث الإقتصادية في الطاقات المتجددة، جامعة الحاج لخضر باتنة01، العدد 03،2015.

-**ناصر شايب،** التسويق الأخضر كمدخل لحماية المستهلك و تحقيق أهداف المؤسسة في ظل المناقشة الإقتصادية، مجلة العلوم الإدارية و المالية، جامعة الوادي، العدد 01، المجلد 02جوان، 2016.

-**قحام وهيبة، شرقوق سمير،** الإقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية و خلق فرص عمل مشاريع الإقتصاد الأخضر في الجزائر، مجلة البحوث الإقتصادية و المالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي العدد 06، ديسمبر 2016.

-**عبد الوهاب شنيخر، بوعلام شبيرة،** واقع الإقتصاد الأخضر في الجزائر، مجلة الجامعة المغاربية،الجامعة ليبيا، العدد 19، 2016.

-**محمد صديق،** الإقتصاد الأخضر كأحد آليات التنمية لجذب الإستثمار الأجنبي (دراسة ميدانية بالتطبيق على البيئة المصرية)، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر العدد17، يناير 2017.

-**عبد الهادي مختار،** الإقتصاد الأخضر و رهان التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، جامعة تيارت، جوان 2017.

-**نجوى يوسف جمال الدين،** التعلم من أجل الإقتصاد الأخضر و التحولات العالمية في الإقتصاد الأخضر، كلية الدراسات العليا للتربية، مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة، العدد 04، أكتوبر 2017، ص11.

-**سعيد بريكة، مريم بوثلجة،** الإقتصاد الأخضر المستديم لتحقيق التنمية في الجزائر، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، جامعة المسيلة، العدد03، 2017.

-**سامية مقعاش، نادية العقون،** الأسواق المالية الخضراء كآلية لتمويل الإستثمار البيئية والتحول نحو نموذج الإقتصاد الأخضر، مجلة دراسات و أبحاث إقتصادية في الطاقات المتجددة الجزائر العدد08جوان2018.

-**فرحات عباس، سعود وسيلة،** عرض عام لبرامج التنمية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2014/2001 ، مجلة الإقتصاد و القانون، جامعة محمد شريف مساعدية، سوق أهراس العدد 01،جوان،2018.

-**سيرينة مانع،** الإعلان الأخضر إتجاه إستراتيجي معاصر لتطوير السياحة البيئية، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية الإدارية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، العدد 09 جوان2018.

-**عيسى معزوزي، جهاد بن عثمان،** الإقتصاد الأخضر و التنمية المستدامة، مجلة الحدث للدراسات المالية و الإقتصادية، جامعة محمد شريف مساعدية، سوق أهراس، العدد 01،ديسمبر 2018.

-**لحسين عبد القادر،** السندات الخضراء كأداة لتمويل و دعم عملية الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر ضمن مسار تحقيق التنمية المستدامة، مجلة المالية و الأسواق، جامعة أحمد دراية أدرار، العدد 08، المجلد 04 ، 2018.

-**تومي عبد الرحمن، مسيعد مريم،** الإقتصاد الأخضر كإستراتيجية للتنويع في الإقتصاد الجزائري، مجلة الدراسات الإقتصادية و المالية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حمه لخضر الوادي، العدد 28.

-**الصادق معقاقي،** الوعي البيئي و متطلبات التوجه نحو الإقتصاد الأخضر في الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، العدد 02، المجلد 11 جوان2019.

-**حمدي زينب، سلكة أسماء،** مشاريع التمويل الأخضر كتوجه جديد نحو بيئة خضراء، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أخموك معهد الحقوق والعلوم السياسية، تامنغست، العدد 01، المجلد 09، 2019.

-**آيت قاسي عزوز رضوان، مسيلتي نبيلة، بن زيدان الحاج،** الإقتصاد الأخضر كبديل إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، عرض حالة مصر و الجزائر، مجلة مينا للدراسات الإقتصادية، جامعة مستغانم العدد 04، المجلد 02، 2019.

-**علي خنافر، عبد الرزاق الزاوي،** الإقتصاد الأخضر كخيار إستراتيجي للجزائر في ظل إنخفاض أسعار البترول، مجلة الدراسات الإقتصادية و المالية، جامعة الوادي، العدد 09 المجلد03، 2019.

-**أسمهان خاطر، طارق خاطر**، تحديات الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر و تطوير الطاقات المتجددة بالجزائر، مجلة الدراسات و الأبحاث الإقتصادية في الطاقات المتجددة، جامعة الحاج لخضر، باتنة1 العدد 01، المجلد 06، جوان 2019.

-**أفراح بنت عباس المطيري**، واقع تضمين مفاهيم الإقتصاد الأخضر في مقرر الدراسات الإجتماعية، مجلة البحث العلمي في التربية، جامعة القاهرة، مصر، ع 20، ج 1، ص 518.

-**هدى بن محمد**، عرض و تحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2013 مجلة كلية السياسة و الإقتصاد، جامعة القاهرة، العدد05، 11 يناير2020.

-**بن صالح عادل**، الإقتصاد الأخضر بعد إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة قانون العمل والتشغيل، عدد خاص بأشغال اليوم الدراسي حول رهانات الإقتصاد الأخضر في تخضير الوظائف الواقع و الآفاق في الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسة، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم 03 مارس 2020.

-**بلخير صافية**، تجسيد الإقتصاد الأخضر من خلال تطوير النشاط السياحي في القانون الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، العدد 03 (عدد خاص)، 2020.

5-النصوص التشريعية و التنظيمية:

5-1: النصوص التشريعية:

-**القانون رقم 01-19**، المؤرخ 12 ديسمبر سنة 2001، يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها و إزالتها، الجريدة الرسمية، العدد 77.

-**القانون رقم 01-20**، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 77.

-**القانون رقم 03-01**، المؤرخ 17 فبراير سنة 2003، يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة،الجريدة الرسمية، العدد11.

-**القانون رقم 03-10**، المؤرخ في 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43.
-**القانون رقم 04-09**، المؤرخ في 14 غشت سنة 2004، يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 77.

5-2: النصوص التنفيذية:

-**المرسوم التنفيذي رقم 03-477**، المؤرخ في 15 شوال 1424 الموافق ل 9 ديسمبر سنة 2009، يحدد كيفيات و إجراءات المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة و نشره ومراجعته، (الجريدة الرسمية، العدد 78، المؤرخة في 20 شوال 1424 الموافق ل 14 ديسمبر 2003).
-**الرسوم التنفيذي رقم 10-01**، المؤرخ في 18 محرم عام 1431 الموافق ل 4يناير سنة 2010 يتعلق بالمخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية و المخطط الوطني للمياه (الجريدة الرسمية، العدد 01 المؤرخة في 20محرم 1431 الموافق ل 06يناير 2010).
-**المرسوم التنفيذي رقم 20-157**، المؤرخ في 16 شوال عام 1441 الموافق ل 8 يونيو 2020 يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 065-302، الذي عنوانه "الصندوق الوطني للبيئة و الساحل" (الجريدة الرسمية، العدد 35، المؤرخة في 22 شوال 1441 الموافق ل 14 يونيو سنة 2020).

6-المواقع الإلكترونية:

-موقع وزارة البيئة و الطاقات المتجددة.

http//www.me.gov.dz.

-الأمم المتحدة للبيئة.

https//wedocs.unep.org.com/bits trend/handle.

-اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية بغربي آسيا (الإسكوا).

.https://unesecwa.org//ar/taxon//team/11107

-برنامج الأمم المتحدة، نحو إقتصاد أخضر

https//unep.irg/green economy.

-مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

https//digitallibrary.un.org.

-صندوق النقد العربي.

https ://www.amf.org.ae/site/defaut/fils/researche and studies/article and speeches/ar/2013.

-مجلس إدارة الأمم المتحدة للبيئة.

https://digitallibrary.un.org/record/492552/files/A-58-25-AR.

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية

–**Nassima Hamidouche**, les modèles de demande d'énergie application en Algérie, les cahiers de creads revue publiée par le centre de recherche en économie application pour le développement, numéro 65, 2003.

–**Martin Khor**, chalenge of the green economy concept and Police in the contexte of sustainabledevlopement, poverty and Equity repret by a panel of experts second Prepartory commette meeting of United conférence on Sustainable développement un –desa, unep, United, 2010.

–K**enoune ahcene**, **Akil mohand**, étude d'alimentation en eau Potable de la ville nouvelle de sidi abdallâh wilaya d'Alger Mémoire de master en hydraulique urbaine, faculté de Technologie de Bejaïa, laboratoire de recherche en hydraulique Applique et environnement (LRHAE).

الفهرس

الفهرس

مقدمة 1

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإقتصاد الأخضر .....6.....

المبحث الأول: ماهية الإقتصاد الأخضر .....8.....

المطلب الأول: مفهوم الإقتصاد الأخضر .....8.....

المطلب الثاني: الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر .....23.....

المبحث الثاني: آليات تمويل الإقتصاد الأخضر و معايير قياسه 39

المطلب الأول: معايير قياس الإقتصاد الأخضر .....39.....

المطلب الثاني: آليات تمويل الإقتصاد الأخضر .....44.....

خلاصة الفصل الأول .....49.....

الفصل الثاني: الإقتصاد الاخضر كخيار إستراتيجي للجزائر 50

المبحث الأول: إستراتيجية الجزائر في تبني الإقتصاد الأخضر 52

المطلب الأول: التحول نحو الإقتصاد الأخضر في الجزائر 52

المطلب الثاني: البرامج و المخططات ذات الإهتمام بالإقتصاد الأخضر في الجزائر 55

المبحث الثاني: أهم إنجازات الجزائر في مجال الإقتصاد الأخضر 73

المطلب الأول: مشاريع الإقتصاد الأخضر في الجزائر 73

المطلب الثاني: آليات تمويل الإقتصاد الأخضر في الجزائر 80

خلاصة الفصل الثاني .....90.....

الخاتمة.....92.....

قائمة المراجع .....97.....

الفهرس .....106.....

الملخص:

يمثل الإقتصاد الأخضر ذلك المطلب الأساسي و المحتمي، للحد من التدهور البيئي أو التخفيف من حدته، إضافة إلى ظهور العديد من الأزمات العالمية و الإقتصادية منها هذا ما مهد الطريق إلى نحو إقتصاد أكثر إستدامة.

بإعتبار أن الإقتصاد الأخضر من بين أهم الوسائل المستحدثة لتوفير الموارد المالية و البيئية في هذا الإطار تعتبر الجزائر من بين الدول التي أولت أهمية للإقتصاد الأخضر، فقد وضحت في هذه الدراسة توجه الجزائر من خلال تناول دوافع الإقتصاد الأخضر مع التركيز على أهم القطاعات وأيضا إدراج بعض المشاريع الجزائرية الخضراء و أهم الجهود المبذولة في مجال الإقتصاد الأخضر.

الكلمات المفتاحية: الإقتصاد الأخضر، آليا ت التمويل، المشاريع الخضراء، الإقتصاد البني.

Summary:

The green economy represents the basic and inevitable requirement to reduce or mitigate environmental degradation From its severity, in addition to the emergence of many global and economic crises, including this which paved the way Towards a more sustainable economy.

Considering that the green economy is among the most important, developed means to provide financial and environmental resources in the world

In this framework, Algeria is among the countries that have attached importance to the green economy

The study directs Algeria by addressing the motives of the green economy, with a focus on the most important sectors And also the inclusion of some green Algerian projects and the most important efforts made in the field of green economy.

Keywords: green economy, financing mechanisms, green projects, brown economy.

.